

خادم الحرمين الشريفين يرحب بضيوف الرحمن القادمين إلى المملكة



مما جاء في المجلس

الموافقة على انضمام
المملكة إلى اتفاقية
الأمم المتحدة بشأن عقود
البيع الدولي للبضائع

الموافقة على مذكرة
تفاهم بين معهد الإدارة
العامة بالمملكة ومجلس
الدولة في مصر

الموافقة على اشتراك
وزارة البيئة والمياه
والزراعة في عضوية
مجلس المياه العالمي



جدة - واس

رحّب خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، بالقادمين إلى المملكة من مختلف دول العالم لأداء مناسك الحج هذا العام ١٤٤٤هـ، وأكد خلال ترؤسه جلسة مجلس الوزراء يوم الثلاثاء ٢ ذو الحجة ١٤٤٤هـ الموافق ٢٠ يونيو ٢٠٢٣م، في قصر السلام بجدة، اعتزاز هذه البلاد المباركة بخدمة بيت الله العتيق ومسجد نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، ورعاية أمور قاصديهما، والسهر على أمنهم وسلامتهم وراحتهم بأعلى درجات العناية والحرص والاهتمام.

ونظر مجلس الوزراء في هذا الصدد، بتقدير إلى الجهود المبذولة من الجهات المعنية بشؤون الحج، في تيسير وصول ضيوف الرحمن إلى الرحاب الطاهرة، والاستمرار في تحقيق مستويات مرتفعة من جودة الخدمات المقدمة لهم؛ بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويتواكب مع ما أنجزته الدولة في الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة من مشروعات تُعد الأضخم في التاريخ.

التفاصيل ص ٢

ولي العهد يشارك في حفل ترشح الرياض لاستضافة إكسبو 2030



سمو ولي العهد يلتقي الأمين العام للمكتب الدولي للمعارض السيد ديمتري كيركنتزس، وذلك خلال حفل استقبال المملكة الرسمي لترشح الرياض لاستضافة إكسبو 2030، وجرى خلال اللقاء استعراض ملف استضافة المملكة العربية السعودية للمعرض.

استقبال المملكة الرسمي لترشح الرياض لاستضافة إكسبو ٢٠٣٠، الذي أقامته الهيئة الملكية لمدينة الرياض لمندوبي ١٧٩ دولة من أعضاء المكتب الدولي للمعارض المنظمة المسؤولة عن معرض إكسبو الدولي، وذلك في العاصمة الفرنسية باريس.

التفاصيل ص ٣

باريس - واس

شارك صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض، يوم الإثنين ١ ذو الحجة ١٤٤٤هـ الموافق ١٩ يونيو ٢٠٢٣م، في حفل



هدف الحفل

التعريف بجاهزية
العاصمة وخطتها
ومشاريعها لاستضافة
المعرض

التمهيد للتصويت لاختيار
المدينة المستضيفة
لهذا الحدث في اجتماع
الجمعية العمومية



برئاسة خادم الحرمين الشريفين.. مجلس الوزراء:

قفزات نوعية لقطاعات الدولة في المؤشرات الدولية



● جدة - واس

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء، يوم الثلاثاء ٢ ذو الحجة ١٤٤٤هـ الموافق ٢٠ يونيو ٢٠٢٣م، في قصر السلام بجدة.

وفي بداية الجلسة، رحب خادم الحرمين الشريفين بالقادمين إلى المملكة من مختلف دول العالم لأداء مناسك حج هذا العام ١٤٤٤هـ، وأكدر عاه الله، اعتراز هذه البلاد المباركة بخدمة بيت الله العتيق ومسجد نبيه الكريم صلى الله عليه وسلم، ورعاية أمور قاصديهما، والسهر على أمنهم وسلامتهم وراحتهم بأعلى درجات العناية والحرص والاهتمام.

ونظر مجلس الوزراء في هذا الصدد، بتقدير إلى الجهود المبذولة من الجهات المعنية بشؤون الحجاج، في تيسير وصول ضيوف الرحمن إلى الرحاب الطاهرة، والاستمرار في تحقيق مستويات مرتفعة من جودة الخدمات المقدمة لهم؛ بما يتماشى مع مستهدفات (رؤية المملكة ٢٠٣٠)، ويتواكب مع ما أنجزته الدولة في الحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة من مشروعات تُعد الأضخم في التاريخ. وأوضح معالي وزير الدولة عضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى وزير الإعلام بالنيابة الدكتور عصام بن سعد بن سعيد، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس أطلع إثر ذلك على مجمل أعمال السياسة الخارجية للمملكة خلال الأيام الماضية، ولا سيما ما يتصل بتوطيد التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، والدفع بمسارات العمل المشترك والمتعدد نحو آفاق أرحب على مختلف الأصعدة.

وأعرب مجلس الوزراء في هذا السياق، عن تطلعه لنتائج الزيارة الرسمية التي يقوم بها بناءً على توجيه خادم الحرمين الشريفين، صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، إلى الجمهورية الفرنسية، وعن الإشادة بتميز العلاقات القائمة بين البلدين والشعبين الصديقين والسعي لتعزيزها وتنميتها في المجالات كافة.

وتطرّق المجلس إلى آخر مستجدات المحادثات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية في إطار استكمال تنفيذ الاتفاق الموقع في بكين، بما في ذلك التقدم المحرز في مسار استئناف عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية في البلدين، ومواصلة التنسيق الفئائي في عدد من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. وعبر مجلس الوزراء عن الشكر للدول التي أعلنت دعمها لترشح الرياض استضافة معرض (إكسبو ٢٠٣٠)، الذي يشكل فرصة للمملكة لمشاركة إنجازاتها في التحول الوطني غير المسبوق مع غيرها من دول وشعوب العالم، وتوفير منصة تتيح للمجتمع الدولي التعاون الوثيق لاستشراف

المستقبل، وتطوير حلول مبتكرة ورائدة تسهم في معالجة التحديات العالمية الملحة، وترفع مستوى الوعي بها. وبين معاليه، أن المجلس نوّه بما وفرتة الدولة لقطاعاتها من مميزات مواصلة تحقيق القفزات النوعية في التنافسية والمؤشرات الدولية، ويعكس ذلك ما سجّته المملكة من مراكز متقدمة في مؤشر الأمن السيبراني الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومؤشر اتصال شبكة الملاحة البحرية الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومؤشر الربط الجوي الدولي الصادر عن اتحاد النقل الجوي (إياتا). وأطلع مجلس الوزراء على الموضوعات المدرجة على

جدول أعماله، من بينها موضوعات اشترك مجلس الشورى في دراستها، كما أطلع المجلس على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقريران سنويان للهيئة الملكية لمدينة الرياض، وصندوق الشهداء والمصابين والأسرى والمفقودين، وقد اتخذ المجلس ما يلزم حيال تلك الموضوعات. كما أطلع على ما انتهى إليه كل من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ومجلس الشؤون السياسية والأمنية، واللجنة العامة لمجلس الوزراء، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها. وقد انتهى المجلس إلى ما يلي:

موافقات



الموافقة على مذكرة تعاون علمي وتعليمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار في جمهورية غينيا.

الموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.

الموافقة على اتفاقية تعاون بين رئاسة أمن الدولة في المملكة العربية السعودية والإدارة العامة للدراسات والمستندات في المملكة المغربية في مجال مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.

الموافقة على مذكرة تفاهم بين معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية ومجلس الدولة بجمهورية مصر العربية.

الموافقة على اشتراك وزارة البيئة والمياه والزراعة في عضوية مجلس المياه العالمي.

نقل المقر الرئيس لهيئة المدن والمناطق الاقتصادية الخاصة من مدينة الملك عبدالله الاقتصادية بمحافظة رابغ إلى مدينة الرياض.

اعتماد الحسابات الختامية لهيئة تطوير بوابة الدرعية، وهيئة الرقابة النووية والإشعاعية، والمؤسسة العامة للري، والمركز الوطني للتنافسية لأعوام مالية سابقة.

ترقيات



الموافقة على ترقيات للمرتبتين (الخامسة عشرة) و(الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

ترقية خالد بن منصور بن عبدالكريم المنصور إلى وظيفة (مستشار أول أعمال) بالمرتبة (الخامسة عشرة) بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ترقية فاضل بن حسن بن حمزة خليفة إلى وظيفة (مستشار أعمال) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بالمديرية العامة للجوازات.

ترقية عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله الموسى إلى وظيفة (مدير عام) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة التجارة.

ترقية عبدالعزيز بن صالح بن حمد الباحث إلى وظيفة (مدير عام) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة التجارة.

ترقية الدكتورة رأفت بن إسماعيل بن إبراهيم بدر إلى وظيفة (مستشار أعمال) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

ترقية الدكتور محمد بن عبدالرحمن بن فالح الفالح إلى وظيفة (مستشار أعمال) بالمرتبة (الرابعة عشرة) بوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

تفويضات



تفويض صاحب السمو الملكي وزير الداخلية أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب الروماني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الدفاع المدني والحماية المدنية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة رومانيا.

تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب الكويتي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين المملكة العربية السعودية وهيئة العامة للبيئة في دولة الكويت في مجال حماية البيئة وتأهيلها والمحافظة عليها.

تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة، رئيس مجلس إدارة المركز الوطني للأرصاد أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب البريطاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين المركز الوطني للأرصاد في المملكة العربية السعودية ومكتب الأرصاد في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية في مجال الأرصاد الجوية.

تفويض معالي المشرف العام على المركز الوطني للوثائق والمحفوظات أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب الأوزبكي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين المركز الوطني للوثائق والمحفوظات في المملكة العربية السعودية ووكالة الأرشيف الأوزبكي في جمهورية أوزبكستان للتعاون في مجال الوثائق والأرشيف.

ولي العهد يلتقي الرئيس الفرنسي في قصر الإليزيه

بين البلدين، وسبل تطويرها في جميع المجالات، بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

كما تم تبادل وجهات النظر حول مستجدات الأحداث الدولية والإقليمية، وتنسيق الجهود المبذولة المشتركة بشأنها.

حضر الاجتماع، صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية، ومعايير وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الأستاذ محمد بن عبد الملك آل الشيخ، ومعايير وزير المالية الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان، ومعايير محافظ صندوق الاستثمارات العامة الأستاذ ياسر بن عثمان الرميان، ومعايير سكرتير سمو ولي العهد الدكتور بندر بن عبيد الرشيد، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى فرنسا فهد الرويلي.

فيما حضره من الجانب الفرنسي، معايير وزيرة أوروبا والشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية كاترين كولونيا، وسفير فرنسا لدى المملكة لودوفيك بوي، وأمين عام الرئاسة ألكسي كولير، ورئيس الأركان الخاصة اللواء جوية فايبيان مندون، والمستشار الدبلوماسي للشيربا G20 - G7 لرئيس الجمهورية إيمانويل بون، ومستشار شمال أفريقيا والشرق الأوسط برئاسة الجمهورية باتريك دوريل، ومستشارة التصدير والسياسة التجارية فيكتور فانديفيل.

• باريس - واس

التقى صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، في العاصمة الفرنسية باريس، يوم الجمعة ٢٧ ذو القعدة ١٤٤٤هـ الموافق ١٦ يونيو ٢٠٢٣م، فخامة الرئيس إيمانويل ماكرون رئيس الجمهورية الفرنسية.

وقرر وصول سمو ولي العهد، قصر الإليزيه، كان في استقباله فخامة الرئيس الفرنسي، الذي رحب بسمو الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في فرنسا، متمنياً له ومرافقيه طيب الإقامة، فيما عبر سمو ولي العهد عن سعادته بهذه الزيارة.

كما كان في استقبال سمو ولي العهد، أصحاب المعالي الوزراء في الحكومة الفرنسية، وعدد من كبار المسؤولين.

فيما صافح فخامة الرئيس الفرنسي أصحاب السمو الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء.

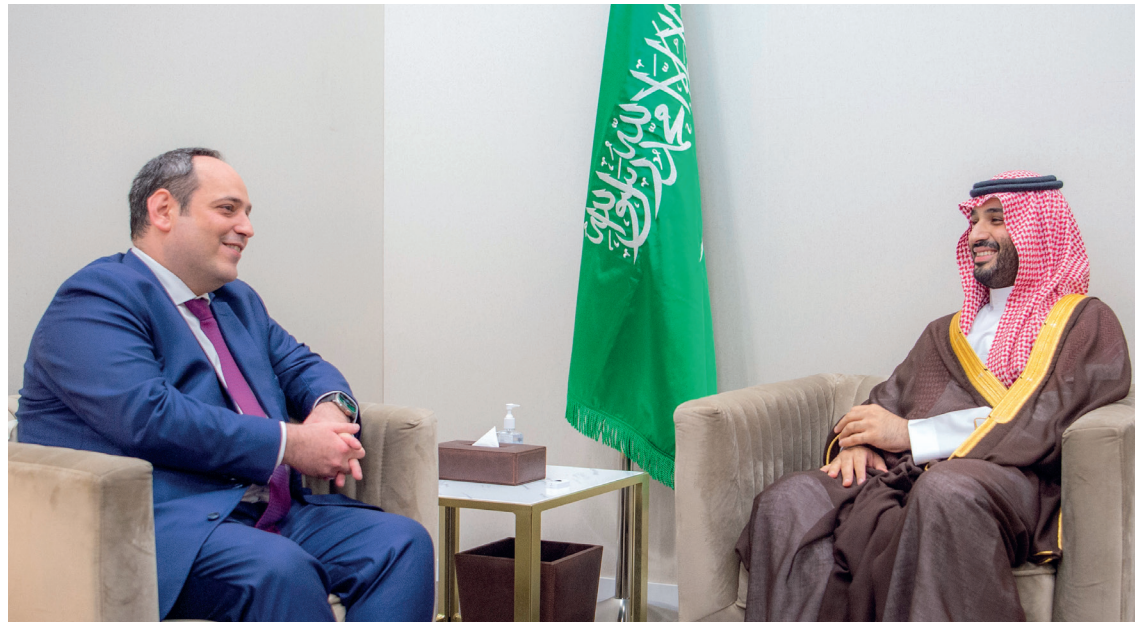
وعقد سمو ولي العهد وفخامة الرئيس الفرنسي اجتماعاً ثنائياً موسعاً بحضور وفدي البلدين.

ونقل سمو ولي العهد في مستهل الاجتماع تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، إلى فخامته، فيما حملته فخامته تحياته للملك المفدى رعاه الله.

وجرى خلال الاجتماع استعراض العلاقات التاريخية والاستراتيجية



• ويشترك في حفل استقبال المملكة لاستضافة إكسبو 2030



• باريس - واس

وخطتها ومشاريعها لاستضافة المعرض، تمهيداً للتصويت لاختيار المدينة المستضيفة لهذا الحدث في الاجتماع الجمعية العمومية التالي الذي سيعقد في شهر نوفمبر ٢٠٢٣م، في الوقت الذي يحظى الملف بدعم القيادة حفظها الله، وعمل مشترك بين الجهات الحكومية كافة، بالإضافة إلى دعم المجتمع السعودي، وتتنافس على تنظيم المعرض إلى جانب مدينة الرياض (٣ مدن) هي: روما الإيطالية، ويوسان الكورية الجنوبية، وأوديسا الأوكرانية.

ويشكل معرض الرياض إكسبو ٢٠٣٠ فرصة للمملكة لمشاركة قصتها في التحول الوطني غير المسبوق مع غيرها من دول وشعوب العالم. شارك في حفل الاستقبال وفد سعودي رفيع، من أصحاب السمو والمعايير الوزراء وكبار المسؤولين من الجانبين السعودي والفرنسي، ومن كافة الدول الأعضاء في المكتب، وأعضاء المنظمات الدولية كاليونسكو وغيرها، وممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة في فرنسا.

هذا وقد التقى سمو ولي العهد حفظه الله، الأمين العام للمكتب الدولي للمعارض السيد ديمتري كيركنتزيس، خلال حفل استقبال المملكة الرسمي لترشح الرياض لاستضافة إكسبو ٢٠٣٠.

وجرى خلال اللقاء استعراض ملف استضافة المملكة العربية السعودية لمعرض الرياض إكسبو ٢٠٣٠.

حضر اللقاء صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية، ومعايير وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمدينة الرياض، المهندس إبراهيم السلطان، وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى فرنسا فهد الرويلي.

شارك صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض حفظه الله، يوم الإثنين ١ ذو الحجة ١٤٤٤هـ الموافق ١٩ يونيو ٢٠٢٣م، في حفل استقبال المملكة الرسمي لترشح الرياض لاستضافة إكسبو ٢٠٣٠، الذي أقامته الهيئة الملكية لمدينة الرياض لمندوبي ١٧٩ دولة من أعضاء المكتب الدولي للمعارض المنظمة المسؤولة عن معرض إكسبو الدولي، وذلك في العاصمة الفرنسية باريس.

وشمل حفل الاستقبال، الذي أقامته الهيئة الملكية لمدينة الرياض معرضاً يعبر عن العمق الحضاري والثقافي للمملكة وعاصمتها، ويبرز ثقافتها السياسية والاقتصادية، وتميز موقعها الجغرافي، وبنيتها التحتية المميزة التي تجعلها جاهزة لاحتضان أكبر الفعاليات والمناسبات العالمية، وما ستكون عليه من قدرات أكبر عند اكتمال المشاريع التطويرية الجاري تنفيذها، والمقرر تدشينها قبل الموعد المحدد لانطلاق المعرض.

ونقل المعرض زواره عبر رحلة افتراضية إلى الرياض عام ٢٠٣٠، تبدأ من الوصول إلى «مطار الملك سلمان الدولي»، ثم الانتقال عبر وسائل النقل الحديثة إلى جولة على أبرز معالم العاصمة ومشاريعها الكبرى كالمسار الرياضي، وحديقة الملك سلمان، وبوابة الدرعية، والقدية، وغيرها من المشاريع التنموية الضخمة التي تشهدها المملكة حالياً.

يُشار إلى أن هذا الحفل يُقام ضمن إجراءات الترشيح لاستضافة «معرض الرياض إكسبو ٢٠٣٠»، ويهدف إلى التعريف بجاهزية العاصمة

برؤى طموحة.. المملكة تستعرض الإمكانيات لاستضافة الرياض إكسبو 2030

” طموحنا كبير جدا وإنجازتنا أكبر، وسنكون على أعلى جاهزية لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2030

ريما بنت بندر - سفيرة المملكة لدى أمريكا

” إكسبو 2030 يمثل فرصة لتعزيز العمل في المشاريع ذات التأثير العالمي، وللتعاون في إيجاد حلول عالمية لتحدياتنا المشتركة

فيصل بن فرحان - وزير الخارجية

” نحن على استعداد للمضي قدماً وعلى الفور، ونخطط حالياً لبناء معرض الرياض إكسبو 2030، وأستطيع أن أجزم بجاهزية المعرض خلال عام 2028 بحول الله، حيث بدأنا العمل بالفعل

إبراهيم السلطان - الرئيس التنفيذي للهيئة الملكية لمدينة الرياض

” ميزانية المعرض تبلغ 7,8 مليارات دولار أمريكي وهو مبلغ محفز لخططنا الاستثمارية الأوسع في الرياض

خالد الفالح - وزير الاستثمار

الرحلة التحولية الطموحة التي تحدث في المملكة. من جانبه قال معالي الرئيس التنفيذي المكلف للهيئة الملكية لمدينة الرياض المهندس إبراهيم بن محمد السلطان «نحن على استعداد للمضي قدماً وعلى الفور، ونخطط حالياً لبناء معرض الرياض إكسبو 2030، وأستطيع أن أجزم بجاهزية المعرض خلال عام 2028 بحول الله، حيث بدأنا العمل بالفعل، واضعين نصب أعيننا تحقيق أوسع مشاركة ممكنة، وضمان تقاسم الفرص، والتركيز على مبادئ الاستدامة، وسهولة الحركة والوصول، من أجل تحقيق رؤية والتزام سمو ولي العهد بتقديم تجربة مميزة ونسخة تاريخية من المعرض، وسنحرص على أن يكون المعرض مكاناً تعيش فيه مع العالم تقاليدنا وتراثنا النابض بالحياة، جنباً إلى جنب مع رحلة تحول وتطور غير مسبوقه لبلدنا والعالم». كما عرض وفد المملكة المشارك المخطط الرئيس لمعرض الرياض إكسبو 2030، والذي يستهدف تشكيل تجربة عالمية استثنائية في تاريخ معارض إكسبو، ويعكس أهمية معرض الرياض إكسبو 2030 ودوره الإيجابي، ويجسد موضوع المعرض الرئيس «معاً نستشرف المستقبل». يُشار إلى أن الجمعية العمومية القادمة للمكتب الدولي للمعارض ستُعقد في نوفمبر 2023، وسيتم خلالها إعلان المدينة الفائزة باستضافة معرض إكسبو الدولي 2030 من خلال اقتراع سري تملك فيه كل دولة من أعضاء المكتب صوتاً واحداً.

ومحط اهتمامنا، حيث ستقدم لهم تجربة سفر تركز على تلبية احتياجات الزوار وتخدمها رقمياً ولوجستياً، بما يشمل استخراج التأشيرة المخصصة لزوار المعرض وبوابات الوصول السريعة المخصصة لهم». وبدوره أوضح معالي وزير الاستثمار المهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، «أن ميزانية المعرض تبلغ 7,8 مليارات دولار أمريكي، وهو مبلغ محفز لخططنا الاستثمارية الأوسع في الرياض، وكجزء من رؤية السعودية 2030 التي تستهدف استثمارات على مستوى وطني بأكثر من 3,3 تريليونات دولار أمريكي بحلول نهاية العقد، مع تخصيص 30٪ على الأقل لمدينة الرياض، وبلا شك فسيكون معرض الرياض إكسبو 2030 مركزاً عالمياً لاجتماع الشركات المحلية والعالمية على حد سواء، واستكشاف مواضيع تنمية الاستثمار، من خلال (مختبر الاستثمار العالمي) الذي ستطلقه المملكة وسيكون مركزاً عالمياً للابتكار، كما سنطلق مركزاً للمشتريات يسهل على المشاركين تصميم وتنفيذ وبناء أجنحتهم في المعرض، لكي نبني سوياً معرض العالم من أجل العالم». وأضاف المهندس الفالح، أن المملكة لديها أكثر من 25,000 شركة دولية يعمل فيها أكثر من 8 ملايين موظف من أكثر من 130 دولة، وسيتم جذب المزيد للمشاركة في مشروع إكسبو، داعياً جميع البلدان وشباب العالم الحالمين والمفكرين والمبتكرين ورجال الأعمال ليجدوا في إكسبو الرياض 2030 فرصتهم ويكونوا جزءاً من هذه

والفعاليات، وما إلى ذلك، مشيراً إلى أن المملكة ستعمل على تطوير المزيد من برامج الدعم جنباً إلى جنب مع شركائها الرائدة حول العالم، بالإضافة إلى شركات القطاع الخاص، وذلك يعكس التزام المملكة بإقامة معرض عالمي شامل. من جانبها ذكرت صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر بن سلطان بن عبدالعزيز سفيرة خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية في كلمتها خلال الاجتماع «طموحنا كبير جداً وإنجازتنا أكبر، وسنكون على أعلى جاهزية لاستضافة معرض إكسبو الدولي 2030، فخلال الثمان سنوات التي تلت إعلان رؤية السعودية 2030، شهدت المملكة تغيرات وتطورات تفوق ما تم إنجازه في الثمانين عاماً الماضية من عمرها، والرياض جزء من هذه القصة، وبلا شك فالعالم كله يمكن أن يكون جزءاً من ذلك، حيث يتمحور معرض الرياض إكسبو 2030 حول التنوع والشمولية والتشاركية، ونرحب بالجميع، والرياض أيضاً مستعدة للترحيب بكم لتعيشوا قصص تطورها ونجاحها الذي يقوم على شبابها، حيث نفخر بالترحاب والكرم كجزء من هويتنا وثقافتنا السعودية، ولطالما شكل مفهوم الجود والضيافة مكوناً أصيلاً في تاريخنا وتراثنا». وأضافت سموها، «الآن يكتشف الملايين السعودية لأول مرة، وفي عام 2030 سيستقبل معرض الرياض إكسبو 40 مليون زائر ليعيشوا تجربة فريدة من ثقافات مختلفة وأجنحة متنوعة، وسيكون لزوار المعرض أولوية لنا

• باريس - واس

عرض وفد المملكة المشارك في اجتماع الجمعية العمومية 172 للمكتب الدولي للمعارض الذي عقد يوم الثلاثاء 2 ذو الحجة 1444هـ الموافق 20 يونيو 2023م، في مدينة باريس الفرنسية، ملف استضافة مدينة الرياض لمعرض «إكسبو الدولي 2030» أمام أعضاء المكتب الدولي للمعارض، والذي يحمل موضوعه الرئيس عنوان «معاً نستشرف المستقبل»، ويتمحور حول التقنية والابتكار والاستدامة والتعاون العالمي. ويستهدف توفير مساحات متساوية لجميع البلدان المشاركة بفضل حزمة الدعم التي ستوفرها المملكة في المعرض. وقال صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله وزير الخارجية خلال كلمته في اجتماع الجمعية العمومية: «إكسبو 2030 يمثل فرصة لتعزيز العمل في المشاريع ذات التأثير العالمي، وللتعاون في إيجاد حلول عالمية لتحدياتنا المشتركة، من خلال الابتكار والاستدامة والشمولية، وكلها تكمن في صميم عرض إكسبو 2030 الرياض، وعلى التزام المملكة القوي والمستمر تجاه البلدان النامية، من خلال توفير برنامج مساعدة لضمان تمثيل أكبر مجموعة متنوعة من الدول والثقافات». وأضاف سموه، أن عرض الرياض لاستضافة إكسبو 2030 يتضمن حزمة برامج، منها تخصيص 343 مليون دولار من أجلها مساعدة 100 دولة في مجالات مثل تشييد الأجنحة، والصيانة، ودعم التقنيات، والسفر،



796,875

حاجا يصلون إلى المدينة المنورة

• المدينة المنورة - واس

بلغ عدد الحجاج الذين وصلوا إلى المدينة المنورة حتى يوم الثلاثاء 2 ذو الحجة 1444هـ الموافق 20 يونيو 2023م، 796,875 حاجاً من عدة جنسيات، قدموا عبر المنافذ الجوية والبحرية؛ لأداء فريضة حج هذا العام. وأوضحت إحصائية لجنة الحج والزيارة لحركة استقبال ومغادرة الحجاج في المدينة المنورة، أن إجمالي الوصول ليوم الثلاثاء بلغ 22,400 حاجاً، وصل منهم 19,666 حاجاً إلى مطار الأمير محمد بن عبدالعزيز الدولي بالمدينة المنورة عبر

87 رحلة، بينما استقبل مركز الهجرة 108 رحلات تقل 39,43 حاجاً، واستقبل مركز حج البر 81 رحلة تقل 2018 حاجاً. وفيما يخص عمليات المغادرة، أشارت الإحصائية إلى أن عدد الحجاج المغادرين اليوم، في طريقهم إلى المشاعر المقدسة بمكة المكرمة بلغ 65,263 حاجاً، فيما بلغ عدد الحجاج المتبقين في المدينة المنورة حتى اليوم أنف الذكر 14,474 حاجاً من جنسيات مختلفة، وبلغت نسبة إشغال السكن بالمدينة المنورة 48٪، فيما استفاد من الخدمات الطبية المقدمة لحجاج بيت الله الحرام 4,347 حاجاً.

قرار رقم (٨٢١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٤هـ

الموافقة على تحويل (الهيئة السعودية للفضاء) إلى (وكالة الفضاء السعودية) وتنظيمها

رابعاً: استمرار تطبيق اللوائح المالية والإدارية الخاصة بالهيئة السعودية للفضاء على منسوبي وكالة الفضاء السعودية، وذلك إلى حين إصدار مجلس إدارة وكالة الفضاء السعودية اللوائح والأحكام اللازمة وفقاً لصلاحياته المقررة بموجب تنظيم الوكالة المشار إليه في البند (ثانياً) من هذا القرار.

خامساً: يمارس مجلس إدارة وكالة الفضاء السعودية صلاحيته الواردة في الفقرة (٩) من المادة (الخامسة) من تنظيم الوكالة -المشار إليه في البند (ثانياً) من هذا القرار- بالاتفاق مع وزارة المالية ومركز تنمية الإيرادات غير النفطية، وذلك إلى حين صدور (لائحة ممارسة الهيئات والمؤسسات العامة وما في حكمها فرض المقابل المالي للخدمات والأعمال التي تقدمها)، والعمل بها.

سادساً: تستمر هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية ووكالة الفضاء السعودية بمراجعة الأنظمة والتنظيمات والأوامر والمراسيم الملكية والقرارات ذات الصلة، وإذا تبين لهما الحاجة إلى تعديل أي من أحكامها -التي تتصل اتصالاً مباشراً أو غير مباشر بعملها- فترفعان بما تريانها في هذا الشأن لاستكمال ما يلزم في شأنه.

سابعاً: استمرار الجهات التي تمارس اختصاصات متعلقة بقطاع الفضاء -تختص بها وكالة الفضاء السعودية وفقاً لتنظيمها المشار إليه في البند (ثانياً) من هذا القرار- في ممارسة اختصاصاتها، بالتنسيق مع وكالة الفضاء السعودية، وذلك إلى حين مباشرة الوكالة لتلك الاختصاصات، ويكون للوكالة بعد ذلك النظر في أعمال تلك الجهات، والرفع عما يتطلب اتخاذ إجراء في شأنه.

ثامناً: يتفق معالي رئيس مجلس إدارة وكالة الفضاء السعودية ومعالي وزير المالية على جميع ما يتعلق باستثمار أموال الوكالة ووضع الأليات المناسبة، التي تمكن الوكالة من الاستفادة من إيراداتها والمقابل المالي للخدمات والأعمال التي تقدمها وذلك دون إخلال بما قضى به الأمر الملكي التعميمي رقم (٥٥٦٨٥) وتاريخ ١٤٣٨/١١/٣٠هـ، بما يضمن الاستدامة المالية للوكالة.

تاسعاً: قيام مجلس إدارة وكالة الفضاء السعودية بتشكيل لجنة استشارية من خبراء ومختصين علميين ومحليين في مجال الفضاء، لتقديم الدعم والمشورة للمجلس بما يسهم في تحقيق مستهدفات الوكالة على الوجه الأمثل.

رئيس مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء
بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٣٤٦٣٣ وتاريخ ١٤٤٤/٥/١٥هـ، المشتملة على برفقية معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للفضاء رقم ٢٢١ وتاريخ ١٤٤٤/٥/١١هـ، في شأن مشروع تنظيم وكالة الفضاء السعودية.
وبعد الاطلاع على مشروع التنظيم المشار إليه.
وبعد الاطلاع على الترتيبات التنظيمية للهيئة السعودية للفضاء، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٩) وتاريخ ١٤٤٠/٤/٢٥هـ.
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥٣) وتاريخ ١٤٤٤/٤/٧هـ.
وبعد الاطلاع على المذكرتين رقم (٢٨٦٠) وتاريخ ١٤٤٤/٩/١٩هـ، ورقم (٣٥٥٨) وتاريخ ١٤٤٤/١١/١٥هـ، المعدتين في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.
وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٠-٤٣/٤٤/د) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٥هـ.
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١١٧٦٥) وتاريخ ١٤٤٤/١١/١٦هـ.
يقرر ما يلي:
أولاً: الموافقة على تحويل (الهيئة السعودية للفضاء) إلى وكالة باسم (وكالة الفضاء السعودية).
ثانياً: الموافقة على تنظيم وكالة الفضاء السعودية، بالصيغة المرفقة.
ثالثاً: تشكيل لجنة من هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية ووكالة الفضاء السعودية - بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة- للنظر في اتخاذ ما يلزم حيال الآتي:
١- تحديد ما سيؤول إلى وكالة الفضاء السعودية من أموال ثابتة ومنقولة ووظائف شاغرة ومشغولة والاعتمادات المالية والوثائق المخصصة للهيئة السعودية للفضاء.
٢- تحديد العقود والمسؤوليات والحقوق والالتزامات ونحوها التي تحل وكالة الفضاء السعودية فيها محل الهيئة السعودية للفضاء.



قرارات مجلس الوزراء

تنظيم وكالة الفضاء السعودية

قطاع الفضاء المدني بالتعاون مع الهيئة والجهات ذات العلاقة.

- المشاركة في عمليات الإنقاذ والتحقيق في الحوادث والوقائع المتصلة بقطاع الفضاء المدني.
- إعداد ودعم الدراسات والبحوث المتصلة بقطاع الفضاء المدني، ومن ذلك: علوم الفلك واستكشاف الفضاء الخارجي، وأنشطة الموارد الفضائية، والاستشعار عن بُعد، والمسح الفضائي، ودراسة الظواهر الطبيعية والبيئية؛ وذلك بحسب الأنظمة والإجراءات المتبعة.
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية، والجهات المماثلة في الدول الأخرى، والجهات البحثية والاستشارية المحلية والإقليمية والدولية، في حدود اختصاصات الوكالة وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.
- تمثيل المملكة في الهيئات والمنظمات الدولية والفعاليات الإقليمية والدولية ذات العلاقة باختصاصات الوكالة، بعد التنسيق مع الهيئة؛ وذلك وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.
- إقامة المعارض والمؤتمرات وورش العمل ذات الصلة باختصاصات الوكالة، وفقاً للإجراءات النظامية المتبعة.
- إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم ذات الصلة بأنشطة الوكالة وفي حدود اختصاصاتها مع الجهات المماثلة لها في الدول الأخرى ومع المنظمات الدولية والإقليمية، وذلك بالتنسيق مع الهيئة وبحسب الإجراءات النظامية المتبعة.
- بناء الإمكانيات البشرية والتقنية لتنمية قطاع الفضاء المدني في المملكة، وتطوير ونقل وتوطين علوم وتقنيات الفضاء، بما في ذلك تنفيذ أو دعم البنى التحتية لقطاع الفضاء المدني، والخدمات المتصلة بالأنشطة الفضائية، والأنشطة الأخرى الداعمة والمعززة للقطاع ودعم رواد الأعمال والشركات الناشئة العاملة في القطاع، وللوكالة في سبيل ذلك:
- تأسيس الشركات بمفردها أو بالمشاركة مع الغير، وتأسيس الصناديق، أو الاستثمار من خلال شراء الأسهم أو الحصة أو الاندماج أو الاستحواذ على شركات أو كيانات تزاوّل أنشطة مماثلة أو شبيهة بنشاطها؛ داخل المملكة أو خارجها، بحسب الإجراءات النظامية.
- شراء الأصول واقتنائها وإبرام التصرفات في الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، ولها تأجير تلك الممتلكات ورهنها، بحسب الإجراءات النظامية.
- الموافقة على إبرام الاتفاقيات والعقود، بحسب الإجراءات النظامية.
- إنشاء مراكز البحوث والأكاديميات الداعمة لقطاع الفضاء المدني.
- العمل على رفع الوعي بعلوم الفضاء وتقنياته واستخداماته، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية -أينما وردت في هذا التنظيم- المعاني المبينة أمام كل منها:
الوزير: وزير الاتصالات وتقنية المعلومات.
الوكالة: وكالة الفضاء السعودية.
الهيئة: هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية.
التنظيم: تنظيم الوكالة.
المجلس: مجلس إدارة الوكالة.
الرئيس: رئيس المجلس.
الرئيس التنفيذي: الرئيس التنفيذي للوكالة.

المادة الثانية:

تتمتع الوكالة بالشخصية الاعتبارية العامة والاستقلال المالي والإداري، وترتبط تنظيمياً بالوزير، ويكون مقرها الرئيس في مدينة الرياض، ولها إنشاء فروع أو مكاتب داخل المملكة أو خارجها بحسب الحاجة.

المادة الثالثة:

تهدف الوكالة إلى قيادة تطوير قطاع الفضاء المدني. وتعزيز الاستخدام السلمي للفضاء. وتعزيز مكانة المملكة بصفتها مركزاً إقليمياً ودولياً رائداً في مجال علوم الفضاء وتقنياته. والإسهام في خدمة القطاعات التنموية والحيوية في المملكة، وإملاك المعرفة الخاصة بقطاع الفضاء المدني. ولها -دون إخلال باختصاصات الجهات الحكومية الأخرى- القيام بكل ما يلزم في سبيل تحقيق أهدافها. ومن ذلك ما يأتي:
١- تصنيع وتطوير ما يتصل بالأنشطة الخاصة بقطاع الفضاء المدني والداعمة والمعززة له، ومن ذلك: تقنيات الأقمار الصناعية ونظمها، والبيانات الفضائية، وإطلاق المركبات والأجسام الفضائية، ومنصات الإطلاق، ومواقعها وإطلاق الحمولات.
٢- رصد الفضاء، ورصد الحطام الفضائي والتخفيف من أثاره، وتتبع الأجسام والأجرام، وإدارة الحركة الفضائية، وإدارة أنظمة الإنذار المبكر، وجمع المعلومات عن سطح الأرض والفضاء.
٣- تنفيذ برامج وعمليات فضائية، وفق السياسات المعتمدة من المجلس الأعلى للفضاء.
٤- اختيار رواد فضاء وتدريبهم، والعمل على بناء قدرات الكوادر الوطنية وتنمية مهاراتها وخبراتها في مجال



تنظيم وكالة الفضاء السعودية .. تنمية

المادة الرابعة:

يكون للوكالة مجلس إدارة برئاسة وزير الاتصالات وتقنية المعلومات، وعضوية كل من:

١- محافظ هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية (نائباً للرئيس).

٢- رئيس الهيئة العامة للطيران المدني.

٣- رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية.

٤- ثلاثة من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال عمل الوكالة، يعيّنون بأمر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من الرئيس، وتكون مدة عضويتهم (ثلاث) سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.

المادة الخامسة:

المجلس هو السلطة المهيمنة على إدارة شؤون الوكالة وتصريف أمورها ورسم السياسة العامة لها في حدود أحكام التنظيم وغيره من الأنظمة ذات العلاقة، ويتخذ جميع القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها، وله بوجه خاص ما يأتي:

١- اقتراح السياسات المتعلقة بأنشطة الوكالة، والاستراتيجيات والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، ورفعها إلى الهيئة لاستكمال الإجراءات النظامية حيالها.

٢- اقتراح مشروعات الأنظمة المتعلقة بنشاط الوكالة، واقتراح تعديل المعمول به منها، ورفعها إلى الجهة ذات الاختصاص التنظيمي والرقابي لقطاع الفضاء تمهيداً لاعتمادها وفق الإجراءات النظامية المتبعة.

٣- اعتماد الخطط والمتطلبات الفنية اللازمة لتنفيذ البنى التحتية لقطاع الفضاء وتشغيلها وتطويرها، بما فيها المحطات الأرضية، والأنشطة والتقنيات المتعلقة بالرحلات الفضائية.

٤- اعتماد السياسات والمعايير المتصلة بسلامة الأنشطة الفضائية والأمن الفضائي واستدامتها.

٥- إقرار هيكل الوكالة التنظيمي.

٦- إقرار اللوائح الإدارية والمالية، وغيرها من اللوائح اللازمة لتسيير عمل الوكالة، على أن يكون إقرار اللوائح الإدارية بالاتفاق مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وإقرار اللوائح المالية والأحكام ذات الأثر المالي في اللوائح الإدارية بالاتفاق مع وزارة المالية.

٧- الموافقة على إنشاء فروع ومكاتب للوكالة داخل المملكة أو خارجها بحسب الحاجة.

٨- الموافقة على مشروع ميزانية الوكالة السنوية، وحسابها الختامي، وتقديرها السنوي؛ تمهيداً لرفعها وفق الإجراءات النظامية.

٩- تحديد المقابل المالي لما تقدمه الوكالة من خدمات وأعمال يرى المجلس استحصال مقابل مالي عنها.

١٠- الموافقة على الاستعانة بمراكز الدراسات والبحوث والتخطيط، وبيوت الخبرة، والخبراء والمستشارين، وذلك لتحقيق أهداف الوكالة.

١١- تعيين مراجع حسابات خارجي، ومراقب مالي داخلي.

١٢- الموافقة على إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والعقود، بحسب الإجراءات النظامية المتبعة.

١٣- قبول الهبات والتبرعات والمنح والوصايا والأوقاف وفقاً للأحكام المنظمة لذلك.

١٤- النظر في التقارير الدورية التي تقدم إليه عن سير العمل في الوكالة.

١٥- الموافقة على تأسيس الوكالة للشركات والصناديق ومراكز الأبحاث والأكاديميات الداعمة لقطاع الفضاء أو الإسهام فيها، وذلك وفقاً للإجراءات النظامية.

وللمجلس - في سبيل تحقيق هذه الاختصاصات - تشكيل لجان دائمة أو مؤقتة من أعضائه أو من غيرهم، يوكل إليها ما يراه من مهام، ويحدد في قرار تشكيل كل لجنة رئيسها وأعضاؤها واختصاصاتها، ويكون لها الاستعانة بمن تراه لتأدية المهام الموكولة إليها، وللمجلس تفويض بعض اختصاصاته إلى رئيسه أو إلى من يراه من أعضائه أو إلى الرئيس التنفيذي.

المادة السادسة:

١- تعقد اجتماعات المجلس في مقر الوكالة أو في أي مكان آخر أو عن بُعد، برئاسة الرئيس أو نائبه.

٢- يعقد المجلس اجتماعاته بصفة دورية (أربع) مرات في السنة على الأقل، وللرئيس الدعوة للاجتماع متى دعت الحاجة إليه، أو متى طلب ذلك (أربعة) على الأقل من أعضاء المجلس، وتوجه الدعوة إلى الاجتماع من الرئيس أو نائبه كتابة قبل موعد الاجتماع بـ (سبعة) أيام على الأقل، على أن تتضمن الدعوة جدول أعمال الاجتماع ومكانه.

٣- يكون اجتماع المجلس صحيحاً إذا حضره أغلبية الأعضاء على الأقل، بمن فيهم الرئيس أو نائبه، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين على الأقل، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع، ويجوز اتخاذ قرارات المجلس عن طريق التمرير على الأعضاء.

٤- تثبت مدونات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس الاجتماع والأعضاء الحاضرون.

٥- لا يجوز لعضو المجلس الامتناع عن التصويت، ولا تفويض عضو آخر بالتصويت عنه عند غيابه،

وللعضو المعترض تسجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر اجتماع المجلس.

٦- يجوز للرئيس دعوة من يراه لحضور الاجتماعات دون أن يكون له حق التصويت.

المادة السابعة:

١- يكون للوكالة رئيس تنفيذي يعين بقرار من المجلس، ويحدد قرار التعيين أجره ومزاياه المالية، ويعد المسؤول عن إدارة شؤون الوكالة، وتتركز مسؤولياته في حدود ما ينص عليه التنظيم وما يقرره المجلس، ويتولى الاختصاصات والمهام الآتية:

أ- الإشراف على سير العمل في الوكالة من خلال اللوائح والخطط والبرامج المعتمدة.

ب- اقتراح سياسات العمل المتعلقة بنشاط الوكالة، والخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها، ورفعها إلى المجلس، ومتابعة تنفيذها بعد إقرارها.

ج- اقتراح الهيكل التنظيمي للوكالة، ومشروعات اللوائح الإدارية والمالية وغيرها من اللوائح الداخلية اللازمة لعمل الوكالة، ورفعها إلى المجلس لإقرارها.

د- تعيين العاملين في الوكالة والإشراف عليهم وإنهاء خدماتهم، وفقاً لما تحدده اللوائح.

هـ- إصدار الأوامر بمصرفات الوكالة وفقاً للميزانية السنوية المعتمدة ولوائح الوكالة، والتوقيع على العقود ومذكرات التفاهم وغيرها وفقاً لما يقرره المجلس.

و- إعداد مشروع ميزانية الوكالة السنوية ومشروع حسابها الختامي وتقديرها السنوي، ورفعها إلى المجلس للموافقة عليها.

ز- تمثيل الوكالة أمام القضاء لدى الجهات الحكومية والمؤسسات والهيئات الأخرى ذات العلاقة وغيرها من الجهات داخل المملكة وخارجها، وله تفويض غيره بذلك.

ح- إعداد التقارير الدورية عن سير عمل الوكالة وإنجازاتها، وعما يعوق تحقيق أهدافها، وتوصياته في هذا الشأن، ورفعها إلى المجلس.

ط- تقديم الاقتراحات إلى المجلس في شأن الموضوعات الداخلة في اختصاص الوكالة.

ي- أي اختصاص آخر يسند إليه المجلس أو لوائح الوكالة.

٢- للرئيس التنفيذي تفويض بعض اختصاصاته ومهامه وصلاحياته إلى غيره من منسوبي الوكالة.

المادة الثامنة:

١- تتكون الموارد المالية للوكالة مما يأتي:

أ- الاعتمادات التي تخصص لها في الميزانية العامة للدولة.

ب- ما يقبله المجلس من هبات وتبرعات ومنح ووصايا وأوقاف، وفقاً للأحكام المنظمة لذلك.

ج- المقابل المالي للخدمات والأعمال التي تقدمها الوكالة.

د- أي مورد آخر يقره المجلس بما لا يخالف الأنظمة والتعليمات.

هـ- عوائد استثمارات أموال الوكالة.

٢- تودع أموال الوكالة في حساب جاري وزارة المالية في البنك المركزي السعودي.

٣- تفتح الوكالة حساباً لها في البنك المركزي السعودي ولها فتح حسابات أخرى في أي من البنوك المرخص لها بالعمل في المملكة، ويصرف من هذه الحسابات وفق ميزانية الوكالة ولوائحها المالية.

المادة التاسعة:

١- تكون للوكالة ميزانية سنوية مستقلة، تصدر وفقاً لترتيبات إصدار الميزانية العامة للدولة.

٢- السنة المالية للوكالة هي السنة المالية للدولة.

المادة العاشرة:

دون إدخال باختصاص الديوان العام للمحاسبة في الرقابة على حسابات الوكالة وعملياتها، يعين المجلس مراجع حسابات خارجياً (أو أكثر) من المرخص لهم بالعمل في المملكة، لتدقيق حساباتها ومعاملاتها وبياناتها وميزانيتها السنوية وحسابها الختامي، ويحدد المجلس أتعابه، ويرفع تقرير مراجع الحسابات إلى المجلس، ويزود الديوان العام للمحاسبة بنسخة منه بعد اعتماده من المجلس.

المادة الحادية عشرة:

يخضع منسوبي الوكالة لأحكام نظام العمل ونظام التأمينات الاجتماعية.

المادة الثانية عشرة:

يحل التنظيم محل الترتيبات التنظيمية للهيئة السعودية للفضاء، الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٠٩) وتاريخ ٢٥/٤/١٤٤٠هـ.

المادة الثالثة عشرة:

ينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.



قرار رقم (٧٩٥) وتاريخ ١٧/١١/١٤٤٤هـ

الموافقة على تعديل نظام المقيمين المعتمدين

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٤١٠٢٧ وتاريخ ١٢/٦/١٤٤٤هـ، المشتملة على خطاب معالي وزير المالية رقم ٤٤٧٣ وتاريخ ١٩/٥/١٤٤٣هـ، في شأن مشروع تعديل نظام المقيمين المعتمدين، ومذكرته التوضيحية.

وبعد الاطلاع على نظام المقيمين المعتمدين، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٣/م) وتاريخ ٩/٧/١٤٣٣هـ، وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (٦٦٧٣١) وتاريخ ١٩/١١/١٤٤٢هـ.

وبعد الاطلاع على المذكرات رقم (١٤٧٢) وتاريخ ١/٧/١٤٤٣هـ، ورقم (٢٥٥٩) وتاريخ

١٤/١١/١٤٤٣هـ، ورقم (٤٣٨) وتاريخ ١٥/٢/١٤٤٤هـ، ورقم (٢٢٢٠) وتاريخ ٢١/٧/١٤٤٤هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (١٥/٩٧) وتاريخ ٣/٦/١٤٤٤هـ.

وبعد الاطلاع على المحضر المعد في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (١٠٦٢/٤٤/م) وتاريخ ٨/٨/١٤٤٤هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٠٥٢٣) وتاريخ ٧/١٠/١٤٤٤هـ، يقرر:

الموافقة على تعديل نظام المقيمين المعتمدين، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٤٣/م) وتاريخ ٩/٧/١٤٣٣هـ، على النحو الآتي:

أولاً: تعديل المادة (الأولى) على النحو الآتي:

١- إحلال تعريف «الوزارة: وزارة المالية» محل تعريف «الجهة المشرفة: الجهة التي يصدر بتحديداتها أمر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية».

٢- إحلال تعريف «الوزير: وزير المالية» محل تعريف «الرئيس: رئيس الجهة المشرفة».

٣- إضافة تعريف «المجلس: مجلس إدارة الهيئة».

٤- تعديل تعريف «السجل» وذلك بإحلال عبارة «لدى الهيئة» محل عبارة «لدى الجهة المشرفة» الواردة في عجز التعريف.

٥- إحلال كلمة «الوزارة» محل عبارة «الجهة المشرفة»، وإحلال كلمة «الوزير» محل كلمة «الرئيس»، وإحلال كلمة «المجلس» محل عبارتي «مجلس الإدارة» و«مجلس إدارة الهيئة»، أينما وردت في النظام، عدا ما نصت عليه هذه التعديلات.

ثانياً: تعديل المادة (الرابعة) وذلك بإحلال عبارة «ينشأ في الهيئة» في بداية المادة محل عبارة «ينشأ في الجهة المشرفة».

ثالثاً: تعديل الفقرة (أ) من المادة (السابعة) لتكون بالنص الآتي:

«تشكل في الهيئة بقرار من المجلس لجنة تسمى (لجنة قيد المقيمين)، من ثلاثة أعضاء يكون من بينهم مستشار قانوني، ومقيم مزاول للمهنة من كل فرع من فروع التقييم المختلفة.

ويسمى المجلس من يحل محل العضو عند غيابه، وتكون مدة العضوية في اللجنة (ثلاث) سنوات، قابلة للتجديد مبدأً مماثلة».

رابعاً: تعديل المادة (الثامنة) لتكون بالنص الآتي:

«بعد القيد في السجل، تصدر الهيئة الترخيص بمزاولة مهنة التقييم في الفرع الوارد في طلب القيد، وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات إصداره، والمقابل المالي له، ومدته، وشروط تجديده».

خامساً: إحلال كلمة «الهيئة» محل عبارة «الجهة المشرفة» في المواد (العاشرة)، و(الحادية والعشرين)، و(الرابعة والثلاثين)، و(الخامسة والثلاثين)، مع حذف كلمة «والهيئة» الواردة قبل عبارة «والعميل بذلك خلال» في المادة (الحادية والعشرين).

سادساً: تعديل المادة (الثالثة والعشرين) على النحو الآتي:

١- تعديل ديباجة المادة لتكون بالنص الآتي:

«تسعى الهيئة إلى تحسين وتطوير مزاولة المهنة والنهوض بها، ومراقبة جودة أدائها، وتنمية الوعي بقواعدها وسلوكياتها وأعرافها واحترامها، وكل ما من شأنه تطويرها وتنظيمها، وتسعى أيضاً إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا النظام، ولها على الأخص ما يلي....».

٢- إضافة ثلاث فقرات على النحو الآتي:

«٦- تقديم المشورة الفنية في مجال اختصاصها.

٧- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالتقييم والاستفادة منها، وبناء قواعد بيانات ومعلومات خاصة بها.

٨- إنشاء معاهد ومراكز متخصصة ذات صلة باختصاصاتها».

سابعاً: حذف عبارة «والمنتسبين» الواردة في الفقرة (١) من المادة (الخامسة والعشرين).

ثامناً: تعديل المادة (السابعة والعشرين) على النحو الآتي:

١- تعديل الفقرة (١) من المادة على النحو الآتي:

أ- تعديل بدايتها لتكون «يكون للهيئة» بدلاً من «يدير الهيئة».

ب- حذف الفقرة الفرعية الخاصة بـ«ممثل وزارة المالية»، وإضافة فقرة فرعية تنص على الآتي «الرئيس التنفيذي للهيئة عضواً»، وتعديل ترتيب الفقرات تبعاً لذلك.

٢- حذف الفقرة (٦) من المادة.

تاسعاً: تعديل المادة (الثامنة والعشرين) على النحو الآتي:

١- تعديل الفقرات (١١) و(١٢) و(١٤) لتكون بالنصوص الآتية:

«١١- استثمار أموال الهيئة بما في ذلك الاستثمار في تملك العقار وتأجيرها، والاستثمار في الأدوات المالية، وغيرها من الاستثمارات.

١٢- تحديد المقابل المالي للخدمات والأعمال التي تقدمها الهيئة.

١٤- تعيين رئيس تنفيذي للهيئة، وتحديد مسؤولياته، وصلاحياته، وحقوقه، وأجره، ومزاياه الوظيفية والمالية الأخرى».

٢- إضافة فقرتين إلى المادة مع إضافة حكم إلى عجزها، وذلك على النحو الآتي:

«١٥- التصرف في أصول الهيئة الثابتة والمنقولة وفقاً لما تحدده اللوائح الداخلية.

١٦- إصدار القرارات والقواعد ذات العلاقة بالمهنة واختصاصات الهيئة.

وللمجلس تفويض رئيسه أو أحد أعضائه أو من يراه من منسوبي الهيئة ببعض صلاحياته».

عاشراً: إضافة عبارة «وأعمال، وتراخيص» إلى عجز الفقرة (٥) من المادة (الثلاثين).

حادي عشر: تعديل المادة (الثانية والثلاثين) على النحو الآتي:

١- إضافة فقرة إلى البند (أولاً) تنص على الآتي:

«و- إلغاء عضوية المخالف لدى الهيئة، وذلك لمن لم يقيد اسمه في السجل».

٢- تعديل ترتيب بقية فقرات البند (أولاً) بما يتناسب مع إضافة الفقرة المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه.

ثاني عشر: إضافة الفقرة (ح) ضمن الإحالات الواردة في البند (ثانياً) من المادة (الثالثة والثلاثين).

ثالث عشر: إضافة عبارة «أو أي وسيلة أخرى» إلى عجز الفقرة (ج) من المادة (الرابعة والثلاثين).

رابع عشر: تعديل المادة (الخامسة والثلاثين) على النحو الآتي:

١- إحلال «المجلس» محل «الرئيس».

٢- إضافة عبارة إلى عجز المادة تنص على الآتي: «وتكون لهم عند ممارسة أعمالهم -مجتمعين أو منفردين- صلاحيات وسلطات الضبط الجنائي».

خامس عشر: إضافة عبارة «وتحدد -بقرار من المجلس- مكافآت» قبل عبارة «أعضاء لجنة قيد المقيمين»، من المادة (السادسة والثلاثين).

سادس عشر: تعديل المادة (السابعة والثلاثين) لتكون بالنص الآتي:

«يجوز لمن أُلغي ترخيصه، أو عضويته، أو شطب قيده، أن يطلب الحصول على ترخيص جديد، أو عضوية جديدة، أو إعادة قيده، بعد انقضاء (ثلاث) سنوات من تاريخ صدور قرار الإلغاء أو الشطب، ويبت المجلس أو من يفوضه في الطلب، وتتبع في ذلك الشروط والإجراءات نفسها المقررة لمنح الترخيص والعضوية

وطلب القيد».

سابع عشر: إضافة عبارة «على أن يجتازوا الاختبارات التي تحددها الهيئة من أجل تأهيلهم» إلى عجز المادة (الثانية والأربعين).

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا



مرسوم ملكي رقم (م/١٩٠) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٣هـ

بوعون الله تعالى

نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) بتاريخ

١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) بتاريخ

١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) بتاريخ

١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (١٥/٩٧) بتاريخ ١٤٤٤/٦/٣هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٧٩٥) بتاريخ ١٤٤٤/١١/١٧هـ.

رسمنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة على تعديل نظام المقيمين المعتمدين، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٣) بتاريخ

١٤٣٣/٧/٩هـ، على النحو الآتي:

أولاً: تعديل المادة (الأولى) على النحو الآتي:

١- إحلال تعريف «الوزارة: وزارة المالية» محل تعريف «الجهة المشرفة: الجهة التي يصدر بتحديداتها

أمر من رئيس مجلس الوزراء بناءً على اقتراح من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية».

٢- إحلال تعريف «الوزير: وزير المالية» محل تعريف «الرئيس: رئيس الجهة المشرفة».

٣- إضافة تعريف «المجلس: مجلس إدارة الهيئة».

٤- تعديل تعريف «السجل» وذلك بإحلال عبارة «لدى الهيئة» محل عبارة «لدى الجهة المشرفة» الواردة

في عجز التعريف.

٥- إحلال كلمة «الوزارة» محل عبارة «الجهة المشرفة»، وإحلال كلمة «الوزير» محل كلمة «الرئيس»،

وإحلال كلمة «المجلس» محل عبارتي «مجلس الإدارة» و«مجلس إدارة الهيئة»، أينما وردت في النظام،

عدا ما نصت عليه هذه التعديلات.

ثانياً: تعديل المادة (الرابعة) وذلك بإحلال عبارة «ينشأ في الهيئة» في بداية المادة محل عبارة «ينشأ

في الجهة المشرفة».

ثالثاً: تعديل الفقرة (أ) من المادة (السابعة) لتكون بالنص الآتي:

«تشكل في الهيئة بقرار من المجلس لجنة تسمى (لجنة قيد المقيمين)، من ثلاثة أعضاء يكون من بينهم

مستشار قانوني، ومقيم مزاول للمهنة من كل فرع من فروع التقييم المختلفة.

ويسمى المجلس من يحل محل العضو عند غيابه، وتكون مدة العضوية في اللجنة (ثلاث) سنوات، قابلة

للتجديد مدداً مماثلة».

رابعاً: تعديل المادة (الثامنة) لتكون بالنص الآتي:

«بعد القيد في السجل، تصدر الهيئة الترخيص بمزاولة مهنة التقييم في الفرع الوارد في طلب القيد، وتحدد

اللائحة التنفيذية إجراءات إصداره، والمقابل المالي له، ومدته، وشروط تجديده».

خامساً: إحلال كلمة «الهيئة» محل عبارة «الجهة المشرفة» في المواد (العاشرة)، و(الحادية والعشرين)،

و(الرابعة والثلاثين)، و(الخامسة والثلاثين)، مع حذف كلمة «والهيئة» الواردة قبل عبارة «والعميل

بذلك خلال» في المادة (الحادية والعشرين).

سادساً: تعديل المادة (الثالثة والعشرين) على النحو الآتي:

١- تعديل ديباجة المادة لتكون بالنص الآتي:

«تسعى الهيئة إلى تحسين وتطوير مزاولة المهنة والنهوض بها، ومراقبة جودة إدارتها، وتنمية الوعي

بقواعدها وسلوكياتها وأعرافها واحترامها، وكل ما من شأنه تطويرها وتنظيمها، وتسعى أيضاً إلى تحقيق

الأهداف المنصوص عليها في هذا النظام، ولها على الأخص ما يلي...».

٢- إضافة ثلاث فقرات على النحو الآتي:

٦- تقديم المشورة الفنية في مجال اختصاصها.

٧- جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالتقييم والاستفادة منها، وبناء قواعد بيانات ومعلومات خاصة بها.

٨- إنشاء معاهد ومراكز متخصصة ذات صلة باختصاصاتها».

سابعاً: حذف عبارة «والمنتسبين» الواردة في الفقرة (١) من المادة (الخامسة والعشرين).

ثامناً: تعديل المادة (السابعة والعشرين) على النحو الآتي:

١- تعديل الفقرة (١) من المادة على النحو الآتي:

أ- تعديل بدايتها لتكون «يكون للهيئة» بدلاً من «يدير الهيئة».

ب- حذف الفقرة الفرعية الخاصة بـ «ممثل وزارة المالية»، وإضافة فقرة فرعية تنص على الآتي

«الرئيس التنفيذي للهيئة عضواً»، وتعديل ترتيب الفقرات تبعاً لذلك.

٢- حذف الفقرة (٦) من المادة.

تاسعاً: تعديل المادة (الثامنة والعشرين) على النحو الآتي:

١- تعديل الفقرات (١١) و(١٢) و(١٤) لتكون بالنصوص الآتية:

«١١- استثمار أموال الهيئة بما في ذلك الاستثمار في تملك العقار وتأجيرها، والاستثمار في الأدوات المالية،

وغيرها من الاستثمارات.

١٢- تحديد المقابل المالي للخدمات والأعمال التي تقدمها الهيئة.

١٤- تعيين رئيس تنفيذي للهيئة، وتحديد مسؤولياته، وصلاحياته، وحقوقه، وأجره، ومزاياه الوظيفية

والمالية الأخرى».

٢- إضافة فقرتين إلى المادة مع إضافة حكم إلى عجزها، وذلك على النحو الآتي:

«١٥- التصرف في أصول الهيئة الثابتة والمنقولة وفقاً لما تحدده اللوائح الداخلية.

١٦- إصدار القرارات والقواعد ذات العلاقة بالمهنة واختصاصات الهيئة.

وللمجلس تفويض رئيسته أو أحد أعضائه أو من يراه من منسوبي الهيئة ببعض صلاحياته».

عاشراً: إضافة عبارة «وأعمال، وتراخيص» إلى عجز الفقرة (٥) من المادة (الثلاثين).

حادي عشر: تعديل المادة (الثانية والثلاثين) على النحو الآتي:

١- إضافة فقرة إلى البند (أولاً) تنص على الآتي:

«و- إلغاء عضوية المخالف لدى الهيئة، وذلك لمن لم يقيد اسمه في السجل».

٢- تعديل ترتيب بقية فقرات البند (أولاً) بما يتناسب مع إضافة الفقرة المشار إليها في الفقرة (١) أعلاه.

ثاني عشر: إضافة الفقرة (ح) ضمن الإحالات الواردة في البند (ثانياً) من المادة (الثالثة والثلاثين).

ثالث عشر: إضافة عبارة «أو أي وسيلة أخرى» إلى عجز الفقرة (ج) من المادة (الرابعة والثلاثين).

رابع عشر: تعديل المادة (الخامسة والثلاثين) على النحو الآتي:

١- أحلال «المجلس» محل «الرئيس».

٢- إضافة عبارة إلى عجز المادة تنص على الآتي: «وتكون لهم عند ممارسة أعمالهم -مجتمعين أو منفردين-

صلاحيات وسلطات الضبط الجنائي».

خامس عشر: إضافة عبارة «وتحدد -بقرار من المجلس- مكافآت» قبل عبارة «أعضاء لجنة قيد المقيمين»،

من المادة (السادسة والثلاثين).

سادس عشر: تعديل المادة (السابعة والثلاثين) لتكون بالنص الآتي:

«يجوز لمن أُلغي ترخيصه، أو عضويته، أو شطب قيده، أن يطلب الحصول على ترخيص جديد، أو عضوية

جديدة، أو إعادة قيده، بعد انقضاء (ثلاث) سنوات من تاريخ صدور قرار الإلغاء أو الشطب، وبيت المجلس

أو من يفوضه في الطلب، وتتبع في ذلك الشروط والإجراءات المقررة لمنح الترخيص والعضوية وطلب

القيد».

سابع عشر: إضافة عبارة «على أن يجتازوا الاختبارات التي تحددها الهيئة من أجل تأهيلهم» إلى عجز

المادة (الثانية والأربعين).

ثانياً: على سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة -كل فيما يخصه-

تنفيذ مرسومنا هذا.

قرار رقم (٨٢٠) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٤هـ

الموافقة على نظام المعاملات المدنية

١- الفقرة (٣) من المادة (السادسة عشرة) من نظام المحاكم التجارية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩٣) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٥هـ لتكون بالنص الآتي: «المنازعات التي تنشأ عن عقود المشاركة المنصوص عليها في نظام المعاملات المدنية».

٢- تعريف (العقار بالتخصيص) الوارد في المادة (الأولى) من نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩٤) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٥هـ.

ليكون بالنص الآتي: «العقار بالتخصيص: المنقول الذي يضعه مالكه في عقار له رسداً على خدمة العقار أو استغلاله على سبيل الدوام ولو لم يكن متصلاً بالعقار اتصال قرار».

٣- الفقرة (٨) من المادة (الخامسة عشرة) من نظام التوثيق، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٤) وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ لتكون بالنص الآتي: «إقرار الكفالة الغرمية».

رابعاً: لا تذل أحكام نظام المعاملات المدنية بالآتي:

١- أي معاهدة أو اتفاقية ارتبطت بها المملكة مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية.

٢- أي اختصاص لجهات عامة أو قضائية مقرر بموجب الأنظمة.

٣- إجراءات القيد أو التسجيل أو الترخيص أو أي إجراءات شكلية مقرر بموجب الأنظمة.

خامساً: تسري أحكام نظام المعاملات المدنية على جميع الوقائع التي حدثت قبل العمل به، وذلك باستثناء ما يأتي:

١- إذا وجد نص نظامي أو مبدأ قضائي يتعلق بالواقعة بما يخالف أحكام هذا النظام وتمسك به أحد الأطراف.

٢- إذا كان الحكم يتعلق بمدة مرور الزمن المانع من سماع الدعوى بدأ سريانها قبل العمل بهذا النظام. سادساً: تسري أحكام نظام المعاملات المدنية وما ورد في البند (خامساً) من هذا القرار على المعاملات التجارية؛ بما لا يخالف طبيعة المعاملة التجارية، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في الأنظمة التجارية. وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك، صيغته مرافقة لهذا.

سابعاً: يقوم وزير العدل - بالتنسيق مع وزير التجارة - بدراسة مدى مناسبة اكتساب عقد الشركة الوارد في نظام المعاملات المدنية الشخصية الاعتبارية والشروط الواجب توافرها والآثار المترتبة على ذلك، في ضوء نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ، والرفع عن ذلك لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثامناً: تتولى الجهات ذوات العلاقة - كل فيما يخصها - مراجعة الأنظمة والتنظيمات وغيرها من الأحكام النظامية في ضوء نظام المعاملات المدنية، واقتراح ما تراه بشأنها خلال مدة لا تتجاوز (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ هذا القرار، وبخاصة في شأن الآتي:

١- المصطلحات ذات العلاقة بالمعاملات المدنية.

٢- أحكام الأهلية.

٣- أحكام إنشاء العقد وانتهائه ويطالنه.

٤- الأحكام ذات الصلة بالمسؤولية والتعويض.

٥- أثر تخلف الشكل في العقود.

٦- المدد المقررة لعدم سماع الدعوى.

تاسعاً: تتولى وزارة العدل - خلال (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ هذا القرار - مراجعة نظام المرافعات الشرعية ونظام المحاكم التجارية ونظام التنفيذ، ولوائحها التنفيذية، واتخاذ ما يلزم بهذا الشأن بما يتوافق مع متطلبات إنفاذ أحكام نظام المعاملات المدنية، على أن تشمل مراجعتها القواعد المنظمة للعرض والإيداع المنصوص عليها في الفرع (الثاني) من الفصل (الأول) من الباب (الخامس) من القسم (الأول) من النظام.

رئيس مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم (٧٩٨٢٧) وتاريخ ١٤٤٤/١١/١٩هـ،

المشتملة على برقية معالي وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء لشؤون مجلس الشورى رئيس

اللجنة الرئيسية لإعداد التشريعات القضائية الدكتور عصام بن سعد بن سعيد رقم (٧٤) وتاريخ ١٤٤٢/١١/٢٨هـ، في شأن مشروع نظام المعاملات المدنية.

وبعد الاطلاع على مشروع النظام المشار إليه.

وبعد الاطلاع على الأمرين الملكيين: رقم (٥٥٨٤) وتاريخ ١٤٤١/١/٢٦هـ، ورقم (٣٤٨٣٧) وتاريخ ١٤٤١/٦/٥هـ.

وبعد الاطلاع على الأمر السامي رقم (١٣٧٤٨) وتاريخ ١٤٤٤/٢/٢٥هـ.

وبعد الاطلاع على نظام المحاماة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ.

وبعد الاطلاع على نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٩) وتاريخ ١٤٣١/٩/١٤هـ.

وبعد الاطلاع على نظام التنفيذ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) وتاريخ ١٤٣٣/٨/١٣هـ.

وبعد الاطلاع على نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ.

وبعد الاطلاع على نظام المحاكم التجارية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩٣) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٥هـ.

وبعد الاطلاع على نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٩٤) وتاريخ ١٤٤١/٨/١٥هـ.

وبعد الاطلاع على نظام التوثيق، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٦٤) وتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ.

وبعد الاطلاع على المحاضر: رقم (٣٦٦) وتاريخ ١٤٤٣/٨/١١هـ، ورقم (٧) وتاريخ ١٤٤٤/١/٦هـ، ورقم (١٩٦) وتاريخ ١٤٤٤/٦/٢٣هـ، والمذكرتين: رقم (١٩٠٨) وتاريخ ١٤٤٤/٦/٢٣هـ، ورقم (٣١٧٢) وتاريخ ١٤٤٤/١٠/٢٧هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (٤ - ٤٣/٤١) وتاريخ ١٤٤٣/٨/٢٨هـ.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى: رقم (٣٦/٢٠٩) وتاريخ ١٤٤٣/١٠/٢٩هـ، ورقم (٣٧/٢٦١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/١٦هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٢٠٠٩) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٢هـ.

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى: رقم (٣٦/٢٠٩) وتاريخ ١٤٤٣/١٠/٢٩هـ، ورقم (٣٧/٢٦١) وتاريخ ١٤٤٤/١١/١٦هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٢٠٠٩) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٢هـ.

يقرر ما يلي:

أولاً: الموافقة على نظام المعاملات المدنية، بالصيغة المرفقة.

ثانياً: يلغى اعتباراً من تاريخ العمل بنظام المعاملات المدنية ما يلي:

١- المواد: (الثانية عشرة بعد المائتين) و(الثالثة عشرة بعد المائتين) و(الرابعة عشرة بعد المائتين) و(الخامسة عشرة بعد المائتين) و(السادسة عشرة بعد المائتين) و(السابعة عشرة بعد المائتين)، وعبارة «ويتكفل الحارس بحفظ المال وإدارته، ويرده مع غلته المقبوضة إلى من يثبت له الحق فيه» الواردة في عجز المادة (الحادية عشرة بعد المائتين)؛ من نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ.

٢- المادة (الخامسة والعشرون) من نظام المحاماة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣٨) وتاريخ ١٤٢٢/٧/٢٨هـ.

٣- تعريفات (الأهلية، والقاصر، وناقص الأهلية) الواردة في المادة (الأولى) من نظام أخلاقيات البحث على المخلوقات الحية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٩) وتاريخ ١٤٣١/٩/١٤هـ.

ثالثاً: يُعدل اعتباراً من تاريخ العمل بنظام المعاملات المدنية ما يلي:



قرارات مجلس الوزراء



مرسوم ملكي رقم (م/١٩١) وتاريخ ٢٩/١١/١٤٤٤هـ

بعون الله تعالى

نحن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) بتاريخ

١٤١٢/٨/٢٧هـ

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/أ) بتاريخ

١٤١٤/٣/٣هـ

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/أ) بتاريخ

١٤١٢/٨/٢٧هـ

ويعد الاطلاع على قراري مجلس الشورى رقم (٣٦/٢٠٩) بتاريخ ١٤٤٣/١٠/٢٩هـ، ورقم (٣٧/٢٦١)

بتاريخ ١٤٤٤/١١/١٦هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٢٠) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٤هـ

رسمنا بما هو آت:

أولاً: الموافقة على نظام المعاملات المدنية، بالصيغة المرفقة.

ثانياً: يُلغى اعتباراً من تاريخ العمل بنظام المعاملات المدنية ما يلي:

١- المواد: (الثانية عشرة بعد المائتين) و(الثالثة عشرة بعد المائتين) و(الرابعة عشرة بعد المائتين)

و(الخامسة عشرة بعد المائتين) و(السادسة عشرة بعد المائتين) و(السابعة عشرة بعد المائتين)، وعبارة

”ويتكفل الحارس بحفظ المال وإدارته، ويرده مع غلته المقبوضة إلى من يثبت له الحق فيه“ الواردة

في عجز المادة (الحادية عشرة بعد المائتين): من نظام المرافعات الشرعية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم

(١/م) وتاريخ ١٤٣٥/١/٢٢هـ

٢- المادة (الخامسة والعشرون) من نظام المحاماة، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٣٨/م) وتاريخ

١٤٢٢/٧/٢٨هـ

٣- تعريفات (الأهلية، والقاصر، وناقص الأهلية) الواردة في المادة (الأولى) من نظام أخلاقيات البحث

على المخلوقات الحية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٥٩/م) وتاريخ ١٤٣١/٩/١٤هـ

ثالثاً: يعدل اعتباراً من تاريخ العمل بنظام المعاملات المدنية ما يلي:

١- الفقرة (٣) من المادة (السادسة عشرة) من نظام المحاكم التجارية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٩٣/م)

وتاريخ ١٤٤١/٨/١٥هـ، لتكون بالنص الآتي: «المنازعات التي تنشأ عن عقود المشاركة المنصوص عليها

في نظام المعاملات المدنية».

٢- تعريف (العقار بالتحصيل) الوارد في المادة (الأولى) من نظام ضمان الحقوق بالأموال المنقولة، الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (٩٤/م) بتاريخ ١٤٤١/٨/١٥هـ، ليكون بالنص الآتي: «العقار بالتحصيل: المنقول

الذي يضعه مالكة في عقار له رسداً على خدمة العقار أو استغلاله على سبيل الدوام ولو لم يكن متصلاً بالعقار

اتصال قرار».

٣- الفقرة (٨) من المادة (الخامسة عشرة) من نظام التوثيق، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (١٦٤/م)

بتاريخ ١٤٤١/١١/١٩هـ، لتكون بالنص الآتي: «إقرار الكفالة الغرمية».

رابعاً: لا تذل أحكام نظام المعاملات المدنية بالآتي:

١- أي معاهدة أو اتفاقية ارتبطت بها المملكة مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية.

٢- أي اختصاص لجهات عامة أو قضائية مقرر بموجب الأنظمة.

٣- إجراءات القيد أو التسجيل أو الترخيص أو أي إجراءات شكلية مقررة بموجب الأنظمة.

خامساً: تسري أحكام نظام المعاملات المدنية على جميع الوقائع التي حدثت قبل العمل به، وذلك باستثناء

ما يأتي:

١- إذا وجد نص نظامي أو مبدأ قضائي يتعلق بالواقعة بما يخالف أحكام هذا النظام وتمسك به أحد الأطراف.

٢- إذا كان الحكم يتعلق بمدة مرور الزمن المانع من سماع الدعوى بدأ سريانها قبل العمل بهذا النظام.

سادساً: تسري أحكام نظام المعاملات المدنية وما ورد في البند (خامساً) من هذا المرسوم على المعاملات

التجارية؛ بما لا يخالف طبيعة المعاملة التجارية، وذلك فيما لم يرد به نص خاص في الأنظمة التجارية.

سابعاً: على سمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية المستقلة -كل فيما يخصه-

تنفيذ مرسومنا هذا.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

نظام المعاملات المدنية

المادة السابعة:

١- تتحدد درجة القرابة المباشرة باعتبار كل فرع درجة عند الصعود للأصل دون حساب الأصل، وتتحدد درجة القرابة غير المباشرة بعدد الفروع صعوداً من الفرع للأصل المشترك ثم نزولاً منه إلى الفرع الآخر، وكل فرع فيما عدا الأصل المشترك يعد درجة.

٢- يعد أقارب أحد الزوجين في القرابة والدرجة نفسها بالنسبة إلى الزوج الآخر.

المادة الثامنة:

الموطن هو المكان الذي يقيم فيه الشخص عادةً. ويجوز أن يكون للشخص في وقت واحد أكثر من موطن، وإذا لم يكن له مكان يقيم فيه عادةً عدّ محل وجوده موطناً له، فإن لم يكن معلوماً ففي آخر محل وجد فيه.

المادة التاسعة:

يعدّ المكان الذي يباشر فيه الشخص تجارةً أو مهنةً موطناً له فيما يتعلق بإدارة أعمال هذه التجارة أو المهنة.

المادة العاشرة:

موطن عديم الأهلية أو ناقصها أو المفقود أو الغائب هو موطن من ينوب عنه نظاماً، ويجوز أن يكون لناقص الأهلية موطن خاص فيما يتعلق بالتصرفات التي يُعدّ أهلاً لمباشرتها.

المادة الحادية عشرة:

١- يجوز اتخاذ موطن مختارٍ لعملٍ معيّن، ويكون هو الموطن لكل ما يتعلق بهذا العمل؛ ما لم يُشترط صراحةً قصر هذا الموطن على أعمالٍ دون أخرى.

٢- لا يجوز إثبات وجود الموطن المختار إلا بالكتابة.

المادة الثانية عشرة:

١- كامل الأهلية هو كل شخص بلغ سن الرشد متمتعاً بقواه العقلية ولم يُحجر عليه.

٢- سن الرشد هي تمام (ثماني عشرة) سنة هجرية.

المادة الثالثة عشرة:

١- عديم الأهلية هو كل شخص فاقد للتمييز لصغر في السن أو لجنون.

٢- لا يعدّ مميزاً من لم يتم (السابعة) من عمره.

باب تهيدي

الفصل الأول:

تطبيق النظام

المادة الأولى:

١- تُطبق نصوص هذا النظام على جميع المسائل التي تناولتها في لفظها أو في فحواها، فإن لم يوجد نص

يمكن تطبيقه تُطبق القواعد الكلية الواردة في الأحكام الختامية، فإن لم توجد قاعدة يمكن تطبيقها تُطبق

الأحكام المستمدة من الشريعة الإسلامية الأكثر ملاءمة لهذا النظام.

٢- لا يخل تطبيق نصوص هذا النظام بالنصوص النظامية الخاصة.

المادة الثانية:

تحسب المدد والمواعيد الواردة في هذا النظام بالتقويم الهجري.

الفصل الثاني:

الأشخاص

الفرع الأول:

الشخص ذو الصفة الطبيعية

المادة الثالثة:

١- تبدأ شخصية الإنسان بتمام ولادته حياً وتنتهي بموته.

٢- حقوق الحمل المستكن تحدها النصوص النظامية.

المادة الرابعة:

تسري على المفقود والغائب ومجهول النسب النصوص النظامية الخاصة بهم.

المادة الخامسة:

تسري على أسماء الأشخاص وألقابهم وأسرهم وقرباتهم وجنسياتهم النصوص النظامية الخاصة بها.

المادة السادسة:

١- القرابة المباشرة هي الصلة بين الأصول والفروع.

٢- القرابة غير المباشرة هي الرابطة بين أشخاص يجمعهم أصل مشترك دون أن يكون أحدهم فرعاً للآخر.

نظام المعاملات المدنية .. تامة



قرارات مجلس الوزراء

المادة الرابعة عشرة:

ناقصو الأهلية هم:

- أ- الصغير الذي بلغ سن التمييز ولم يبلغ سن الرشد.
- ب- المعتوه، وهو ناقص العقل الذي لم يبلغ حد الجنون.
- ج- المحجور عليه لسفه أو لكونه ذا غفلة.

المادة الخامسة عشرة:

يخضع عديمو الأهلية وناقصوها لأحكام الولاية أو الوصاية بحسب الأحوال، وفقاً لما تقرره النصوص النظامية.

المادة السادسة عشرة:

ليس لأحد النزول عن أهليته أو التعديل في أحكامها.

الفرع الثاني:

الشخص ذو الصفة الاعتبارية

المادة السابعة عشرة:

الأشخاص ذوو الصفة الاعتبارية هم:

- أ- الدولة.
- ب- الهيئات والمؤسسات العامة والمصالح التي تمنح شخصية اعتبارية بموجب النصوص النظامية.
- ج- الأوقاف.
- د- الشركات التي تمنح شخصية اعتبارية بموجب النصوص النظامية.
- هـ- الجمعيات الأهلية والتعاونية والمؤسسات الأهلية التي تمنح شخصية اعتبارية بموجب النصوص النظامية.
- و- كل ما يُمنح شخصية اعتبارية بموجب النصوص النظامية.

المادة الثامنة عشرة:

- أ- يتمتع الشخص ذو الصفة الاعتبارية بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازماً لخصائص الشخص ذي الصفة الطبيعية، وذلك في الحدود المقررة بموجب النصوص النظامية.
- ب- يكون للشخص ذي الصفة الاعتبارية:

أ- ذمة مالية مستقلة.

ب- أهلية في الحدود التي يعينها سند إنشائه أو التي تقررها النصوص النظامية.

ج- حق التقاضي.

د- موطن مستقل، وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارته الرئيس. ويجوز اعتبار المكان الذي يوجد فيه أحد فروع الشخص ذي الصفة الاعتبارية موطناً له، وذلك فيما يتعلق بنشاط هذا الفرع.

هـ- جنسية وفقاً لما تقرره النصوص النظامية.

٣- يجب أن يكون للشخص ذي الصفة الاعتبارية من يمثله ويعبر عن إرادته.

الفصل الثالث:

الأشياء والأموال

المادة التاسعة عشرة:

كل شيء مادي أو غير مادي يصح أن يكون محلاً للحقوق المالية، عدا الأشياء التي لا تقبل بطبيعتها أن يستأثر أحد بحياتها، أو التي تمنع النصوص النظامية أن تكون محلاً للحقوق المالية.

المادة العشرون:

المال كل ما له قيمة مادية معتبرة في التعامل من عين أو منفعة أو حق.

المادة الحادية والعشرون:

أ- الأشياء المثلية هي ما تتماثل أحادها أو تتقارب بحيث يمكن أن يقوم بعضها مقام بعض عند الوفاء بلا فرق يُعتمد به عرفاً.

ب- الأشياء القيمية هي ما تتفاوت أحادها في الصفات أو القيمة تفاوتاً يعتد به عرفاً أو يندر وجود أمثال لها في التداول.

المادة الثانية والعشرون:

- أ- العقار كل شيء ثابت في حيزه لا يمكن نقله منه دون تلف أو تغيير في هيئته، وما عدا ذلك فهو منقول.
- ب- يعدُّ عقاراً بالتخصيص المنقول الذي يضعه مالكه في عقار له رسداً على خدمة العقار أو استغلاله على سبيل الدوام ولو لم يكن متصلاً به اتصال قرار.

المادة الثالثة والعشرون:

الأشياء القابلة للاستهلاك هي التي ينحصر استعمالها -بحسب ما أعدت له- في استهلاكها أو إنفاقها، ويعد قابلاً للاستهلاك كل ما أعد في المتاجر للبيع.

المادة الرابعة والعشرون:

تسري على المال العام النصوص النظامية الخاصة به.

الفصل الرابع:

أنواع الحق

المادة الخامسة والعشرون:

يكون الحق المائي شخصياً أو عينياً.

المادة السادسة والعشرون:

١- يكون الحق العيني أصلياً أو تبعياً.

٢- الحقوق العينية الأصلية هي حق الملكية، وحق الانتفاع، وحق الاستعمال، وحق السكنى، وحق الارتفاق، وحق الوقف، وما يعد كذلك بموجب النصوص النظامية.

٣- الحقوق العينية التبعية هي حق الرهن، وحق الامتياز، وما يعد كذلك بموجب النصوص النظامية.

المادة السابعة والعشرون:

تسري على الحقوق التي ترد على شيء غير مادي النصوص النظامية الخاصة بها.

الفصل الخامس:

استعمال الحق

المادة الثامنة والعشرون:

من استعمل حقه استعمالاً مشروعاً لا يكون مسؤولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر.

المادة التاسعة والعشرون:

١- لا يجوز التعسف في استعمال الحق.

٢- يكون استعمال الحق تعسفياً في الحالات الآتية:

أ- إذا لم يقصد بالاستعمال سوى الإضرار بالغير.

ب- إذا كانت المنفعة من استعماله لا تتناسب مطلقاً مع ما يسببه للغير من ضرر.

ج- إذا كان استعماله في غير ما شرع له أو لغاية غير مشروعة.

القسم الأول:

الالتزامات (الحقوق الشخصية)

الباب الأول:

مصادر الالتزام

الفصل الأول:

العقد

المادة الثلاثون:

تطبق الأحكام الواردة في هذا الفصل على العقود المسماة وغير المسماة، وذلك دون إخلال بالأحكام الواردة في النصوص النظامية التي تنظم عقوداً ذات طبيعة خاصة.

المادة الحادية والثلاثون:

ينشأ العقد بارتباط الإيجاب بالقبول لإحداث أثر نظامي، مع مراعاة ما تقرره النصوص النظامية من أوضاع معينة لانعقاد العقد.

الفرع الأول:

أركان العقد

أولاً: الرضى

المادة الثانية والثلاثون:

يتحقق الرضى إذا توافقت إرادتا متعاقدين (أو أكثر) لديهما أهلية التعاقد وعُبر عن الإرادة بما يدل عليها.

١- التعبير عن الإرادة

المادة الثالثة والثلاثون:

١- يكون الإيجاب والقبول بكل ما يدل على الإرادة.

٢- يجوز أن يكون التعبير عن الإرادة باللفظ أو بالكتابة أو بالإشارة المفهومة أو بالمعاطاة، وأن يكون صريحاً أو ضمناً، وذلك ما لم تقتض النصوص النظامية أو الاتفاق أو طبيعة المعاملة خلاف ذلك.

المادة الرابعة والثلاثون:

١- يعدُّ عرض البضائع والخدمات مع بيان ثمنها إيجاباً، إلا إذا قامت دلائل تفيد خلاف ذلك.

٢- لا يعدُّ الإعلان مع بيان الأسعار المتعامل بها إيجاباً، إلا إذا قامت دلائل تفيد أن المراد به الإيجاب.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

المتعاقدان بينهما وفقاً لأحكام هذا الاتفاق، ويُعد ذلك الاتفاق جزءاً من العقود المبرمة بينهما.

المادة السادسة والأربعون:

إذا أحال المتعاقدان صراحةً أو ضمناً في العقد إلى أحكام وثيقة نموذجية أو قواعد محددة أو أي وثيقة أخرى عُدت جزءاً من العقد.

٢- أهلية المتعاقدين

المادة السابعة والأربعون:

كل شخص أهل للتصرف؛ ما لم يكن عديم الأهلية أو ناقصها بمقتضى نص نظامي.

المادة الثامنة والأربعون:

١- الصغير ولو كان مميزاً والمجنون والمعتوه محجور عليهم بحكم النظام.
٢- يكون الحجر على السفهه وذو الغفلة ورفعته عنهما بحكم المحكمة، وللمحكمة أن تعلن الحكم إن رأته مصلحة في ذلك.

المادة التاسعة والأربعون:

تصرفات الصغير غير المميز باطلة.

المادة الخمسون:

١- إذا كانت تصرفات الصغير المميز نافعاً نفعاً محضاً فهي صحيحة، وإذا كانت ضارةً ضرراً محضاً فهي باطلة.
٢- إذا كانت تصرفات الصغير المميز دائرةً بين النفع والضرر فهي صحيحة، ولوليه أو وصيه أو الصغير بعد بلوغه سن الرشد طلب إبطال التصرف.

المادة الحادية والخمسون:

١- إذا أتم الصغير (الخامسة عشرة) من عمره فلوليه أو وصيه -دون إخلال بما تقتضي به المادتان (الرابعة والخمسون) و(الخامسة والخمسون) من هذا النظام- أن يسلم الصغير مقداراً من ماله ويأذن له في التصرفات المالية. ولا يبطل الإذن بموت الأذن أو عزله. وللمحكمة أن تأذن له في التصرف عند امتناع وليه أو وصيه عن الإذن.
٢- الصغير المميز المأذون له -وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة- بمنزلة من بلغ سن الرشد في التصرفات التي أذن له فيها.

المادة الثانية والخمسون:

١- تصرفات المعتوه في حكم تصرفات الصغير المميز.
٢- تصرفات المجنون في حكم تصرفات الصغير غير المميز.

المادة الثالثة والخمسون:

تصرفات السفهه وذو الغفلة بعد الحجر عليهما في حكم تصرفات الصغير المميز، أما تصرفاتهما قبل الحجر فصحيحة إلا إذا كانت نتيجة استغلال أو تواطؤ.

المادة الرابعة والخمسون:

تسري على المسائل المتعلقة بالولاية والوصاية النصوص النظامية الخاصة بها.

المادة الخامسة والخمسون:

تعد التصرفات الصادرة عن الأولياء والأوصياء صحيحة في الحدود التي تقرها النصوص النظامية.

المادة السادسة والخمسون:

إذا لجأ ناقص الأهلية إلى طرق احتيالية لإخفاء نقص أهليته لزمه التعويض عن الضرر الذي أصاب المتعاقد معه بسبب إبطال العقد.

٣- عيوب الرضى

المادة السابعة والخمسون:

للمتعاقد طلب إبطال العقد إذا وقع في غلط جوهري لولاه لم يرض بالعقد، وبخاصة إذا كان الغلط الجوهري في صفة المحل أو شخص المتعاقد معه أو صفته أو الحكم النظامي.

المادة الثامنة والخمسون:

لا يُعتد بغلط المتعاقد إلا إذا كان المتعاقد الآخر قد وقع معه في الغلط نفسه أو علم بوقوعه فيه أو كان من السهل عليه أن يتبينه.

المادة التاسعة والخمسون:

لا يؤثر في العقد مجرد الغلط المادي في الحساب أو الكتابة.

المادة الستون:

ليس لمن وقع في غلط أن يتمسك به على وجه يتعارض مع ما يقضي به حسن النية، ويكون ملزماً بالعقد الذي قصد إبرامه إذا أظهر المتعاقد الآخر استعداداً لتنفيذ هذا العقد.

المادة الخامسة والثلاثون:

١- للموجب أن يعدل عن الإيجاب قبل صدور القبول؛ ما لم تكن للإيجاب مدة معينة.
٢- إذا لم تكن للإيجاب مدة معينة؛ فعلى الموجب إذا عدل إعلام من وجه إليه الإيجاب بذلك، وإلا لزم الموجب تعويضه عما لحقه من ضرر، ولا يشمل ذلك ما فاتته من كسب متوقع من العقد الذي عدل عن إبرامه.

المادة السادسة والثلاثون:

١- يسقط الإيجاب في الحالات الآتية:
أ- إذا عدل عنه الموجب وفق أحكام المادة (الخامسة والثلاثون) من هذا النظام.
ب- إذا رفضه من وجه إليه صراحةً أو ضمناً، وأي تعديل يتضمنه القبول يعد رفضاً يتضمن إيجاباً جديداً.
ج- إذا مات الموجب أو من وجه إليه الإيجاب أو فقد أحدهما أهليته قبل صدور القبول، ولو كانت للإيجاب مدة معينة.
د- إذا لم يتصل القبول بالإيجاب عرفاً أو انقضت المدة التي عيّنها الموجب للقبول دون صدوره.
٢- القبول بعد سقوط الإيجاب لا ينعقد به العقد، ولكنه يُعد إيجاباً جديداً.

المادة السابعة والثلاثون:

١- لا يعدُّ سكوت من وجه إليه الإيجاب قبولاً إلا إذا كان هناك اتفاق أو وجدت قرينة تدل على ذلك.
٢- يعدُّ السكوت قبولاً إذا كان هناك تعامل سابق بين المتعاقدين واتصل الإيجاب بهذا التعامل أو كان هذا الإيجاب لمحض منفعة الموجب له.

المادة الثامنة والثلاثون:

١- إذا كان المتعاقدان حاضرين في مكان واحد أو في مكانين مختلفين عبر وسائل الاتصال المباشرة؛ عدُّ العقد قد تمَّ في الزمان والمكان اللذين صدر فيهما القبول؛ ما لم يُتفق على خلاف ذلك.
٢- إذا كان المتعاقدان غائبين؛ عدُّ العقد قد تمَّ في الزمان والمكان اللذين علم فيهما الموجب بالقبول؛ ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

المادة التاسعة والثلاثون:

دون إخلال بالنصوص النظامية؛ لا يتم العقد في المزايدات إلا برسو المزايدة، ويسقط العطاء بعطاء يزيد عليه ولو وقع باطلاً، أو بإقفال المزايدة دون رسوفاً على أحد.

المادة الأربعون:

القبول في عقود الإذعان يقتصر على مجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل مناقشة فيها.

المادة الحادية والأربعون:

١- إذا تمَّ التفاوض على عقد فلا يرتب ذلك على أطراف التفاوض التزاماً بإبرام هذا العقد، ومع ذلك يكون من يتفاوض أو ينهي التفاوض بسوء نية مسؤولاً عن الضرر الذي أصاب الطرف الآخر، ولا يشمل ذلك التعويض عما فاتته من كسب متوقع من العقد محل التفاوض.
٢- يُعدُّ من سوء النية عدم الجدية في التفاوض، أو تعمد عدم الإدلاء ببيان جوهري مؤثر في العقد.

المادة الثانية والأربعون:

١- إذا اتفق المتعاقدان على المسائل الجوهرية في العقد وعلى إرجاء الاتفاق على المسائل غير الجوهرية؛ كان ذلك كافياً لاعتبار القبول مطابقاً للإيجاب، ولا يؤثر اختلافهما في المسائل غير الجوهرية في انعقاد العقد ما لم يكونا قد ربطا انعقاده بالاتفاق اللاحق على تلك المسائل.
٢- إذا لم يتفق المتعاقدان على المسائل غير الجوهرية؛ حدّتها المحكمة وفقاً لأحكام النصوص النظامية وطبيعة المعاملة والعرف.

المادة الثالثة والأربعون:

١- لا يكون الوعد الذي يتعهد بمقتضاه أحد الطرفين أو كلاهما بإبرام عقد في المستقبل ملزماً إلا إذا عيّنت المسائل الجوهرية في العقد المراد إبرامه، والمدة التي يجب إبرامه فيها، وتوفرت شروطه عند إنشاء الوعد، بما في ذلك أي شروط شكلية تشترطها النصوص النظامية لذلك العقد.
٢- إذا امتنع الواعد عن تنفيذ الوعد وطالبه الآخر وكانت شروط العقد متوفرة؛ قام حكم المحكمة في حال صدوره مقام العقد.

المادة الرابعة والأربعون:

١- دفع العربون عند إبرام العقد يفيد أن لدافع العربون وحده الحق في العدول عن العقد، وليس له إذا عدل أن يسترد مبلغ العربون، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.
٢- إذا لم يعين المتعاقدان مدة العدول عينتها المحكمة بحسب العرف وظروف العقد.
٣- يعدُّ سكوت دافع العربون حتى مضي المدة أو عدم تنفيذ ما التزم به خلالها عدولاً منه عن العقد.

المادة الخامسة والأربعون:

الاتفاق الإطاري عقد يُحدد المتعاقدان بمقتضاه البنود الأساسية التي تخضع لها العقود التي ينشئها

نظام المعاملات المدنية .. تنمة



قرارات مجلس الوزراء

المادة الحادية والستون:

- 1- التغيير أن يخضع أحد المتعاقدين الآخر بطرق احتياليةٍ تحمله على إبرام عقد لم يكن ليبرمه لولاها.
- 2- يعدُّ تغييراً تعمد السكوت لإخفاء أمرٍ لم يكن المغرر به ليبرم العقد لو علم به.

المادة الثانية والستون:

للمغرر به طلب إبطال العقد إذا كان التغيير في أمر جوهرى لولا له لم يرض بالعقد.

المادة الثالثة والستون:

إذا صدر التغيير من غير المتعاقدين فليس للمغرر به أن يطلب إبطال العقد؛ ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم بالتغيير أو كان من المفترض أن يعلم به.

المادة الرابعة والستون:

الإكراه تهديد شخصٍ دون حقٍّ بوسيلةٍ ماديةٍ أو معنويةٍ تُخيفه فتحمله على التصرف.

المادة الخامسة والستون:

يتحقق الإكراه إذا كان التهديد بخطرٍ جسيمٍ محققٍ يلحق بنفس المکره أو عرضه أو ماله، أو كان التهديد مسلطاً على غيره ولم يكن المکره ليبرم العقد لولا وجود الإكراه.

المادة السادسة والستون:

يُراعى في تقدير الإكراه سن من وقع عليه الإكراه وحالته الاجتماعية والصحية وكل ظرف آخر من شأنه أن يؤثر في جسامته الإكراه.

المادة السابعة والستون:

1- للمُكْرَه طلب إبطال العقد إذا صدر الإكراه من المتعاقد الآخر.

2- إذا صدر الإكراه من غير المتعاقدين فليس للمُكْرَه طلب إبطال العقد؛ ما لم يثبت أن المتعاقد الآخر كان يعلم بالإكراه أو كان من المفترض أن يعلم به.

المادة الثامنة والستون:

إذا استغل أحد المتعاقدين ضعفاً ظاهراً أو حاجة ملحة في المتعاقد الآخر، لإبرام عقدٍ لحقه منه غبنٌ، فللمحكمة بناءً على طلب المتعاقدين المغبون ومراعاة لظروف الحال أن تنقص من التزاماته أو تزيد من التزامات المتعاقد الآخر أو تبطل العقد، ويجب أن ترفع الدعوى بذلك خلال (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ التعاقد، وإلا امتنع سماعها.

المادة التاسعة والستون:

- 1- الغبن زيادة العوض أو نقصه قدرًا خارجاً عن المعتاد. ويُرجع في تحديد الغبن إلى العرف.
- 2- ليس للمتعاقد طلب إبطال العقد لمجرد الغبن إلا في مال عديم الأهلية وناقصها وما تقضي به النصوص النظامية، وللمتعاقد الآخر توقي الإبطال إذا قدم ما تراه المحكمة كافياً لرفع الغبن.
- 3- لا يجوز الطعن لمجرد الغبن في عقد أبرم بطريق المزايدة.

ثانياً: المحل والسبب

المادة السبعون:

يصحُّ أن يكون محلُّ الالتزام نقل حق عيني أو عملاً أو امتناعاً عن عمل.

المادة الحادية والسبعون:

يصح أن يكون محل الالتزام شيئاً مستقبلاً معيَّناً بنوعه ومقداره، وفيما عدا الأحوال التي تجيزها النصوص النظامية لا يصح أن تكون تركة شخص على قيد الحياة محلاً للتعاقد ولو كان قد صدر منه أو برضاه.

المادة الثانية والسبعون:

1- يجب أن تتوفر في محل الالتزام الشروط الآتية:

- أ- أن يكون ممكناً في ذاته.
 - ب- ألا يكون مخالفاً للنظام العام.
 - ج- أن يكون معيَّناً بذاته أو بنوعه ومقداره أو قابلاً للتعين.
- 2- يقع العقد باطلاً إذا لم تتوفر في المحل الشروط الواردة في الفقرة (1) من هذه المادة.

المادة الثالثة والسبعون:

1- إذا لم يحدِّ المتعاقدان مقدار المحل وتضمن العقد ما يمكن للمحكمة تحديده به؛ حددته بناءً على ذلك.

2- إذا لم يتفق المتعاقدان على درجة جودة الشيء ولم يوجد عرف أو قرينة؛ التزم المدين بأن يسلم شيئاً ذا جودة متوسطة.

المادة الرابعة والسبعون:

1- يجوز أن يتضمن العقد أي شرطٍ يرتضيه المتعاقدان إذا توفرت فيه الشروط الواردة في الفقرة (1) من المادة (الثانية والسبعين) من هذا النظام.

2- إذا تضمن العقد شرطاً باطلاً بطل الشرط وحده، وللمتعاقد طلب إبطال العقد إذا تبين أنه ما كان ليرضى بالعقد دون ذلك الشرط.

المادة الخامسة والسبعون:

يقع باطلاً أي عقد يكون السبب الباعث على التعاقد فيه غير مشروع إذا صُرِّح به في العقد أو دلت عليه ظروف التعاقد.

المادة السادسة والسبعون:

كل عقد لم يُذكر سببه يُفترض أن له سبباً مشروعاً؛ ما لم يَقم الدليل على خلاف ذلك.

الفرع الثاني:

إبطال العقد وبطلانه

أولاً: حق الإبطال

المادة السابعة والسبعون:

إذا جعل نص نظامي لأحد المتعاقدين الحق في طلب إبطال العقد؛ فليس للمتعاقد الآخر أن يتمسك بهذا الحق.

المادة الثامنة والسبعون:

يسقط الحق في طلب إبطال العقد بالإجازة الصريحة أو الضمنية إذا صدرت ممن له هذا الحق، وإذا أجاز العقد استندت الإجازة إلى وقت إبرامه.

المادة التاسعة والسبعون:

1- لا تسمع دعوى إبطال العقد إذا انقضت (سنة) من تاريخ العلم بسبب الإبطال، وإذا كان إبطال العقد لنقص الأهلية أو الإكراه فبانقضاء (سنة) من تاريخ اكتمال الأهلية أو زوال الإكراه.

2- فيما عدا حال نقص الأهلية، لا تسمع دعوى إبطال العقد إذا انقضت (عشر) سنوات من تاريخ التعاقد.

المادة الثمانون:

يجوز لكل ذي مصلحة أن يُعذر من له حق إبطال العقد بإبداء رغبته في إجازة العقد أو إبطاله خلال مدة لا تقل عن (تسعين) يوماً من تاريخ الإعذار. فإذا مضت المدة ولم يبد رغبته دون عذر؛ سقط حقه في الإبطال.

ثانياً: البطلان

المادة الحادية والثمانون:

1- إذا وقع العقد باطلاً جاز لكل ذي مصلحة أن يتمسك بالبطلان، وللمحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها، ولا يزول البطلان بالإجازة.

2- لا تسمع دعوى البطلان إذا انقضت (عشر) سنوات من تاريخ التعاقد، ولكن لكل ذي مصلحة أن يدفع ببطلان العقد في أي وقت.

ثالثاً: آثار إبطال العقد وبطلانه

المادة الثانية والثمانون:

في حالتي إبطال العقد أو بطلانه، يعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد، وإذا استحال ذلك جاز أن يُقضى بالتعويض.

المادة الثالثة والثمانون:

في حالتي إبطال العقد أو بطلانه لنقص أهلية المتعاقد أو انعدامها، لا يلزمه أن يرد غير ما عاد عليه من منفعة معتبرة بسبب تنفيذ العقد.

المادة الرابعة والثمانون:

إذا كان العقد في جزء منه باطلاً أو يجوز إبطاله؛ يبطل ذلك الجزء فقط، إلا إذا تبين أن المتعاقد ما كان ليرضى بالعقد دون ذلك الجزء فله طلب إبطال العقد.

المادة الخامسة والثمانون:

إذا توفرت في العقد الباطل أركان عقد آخر؛ انعقد هذا العقد إذا تبين أن إرادة المتعاقدين كانت تنصرف إليه.

المادة السادسة والثمانون:

1- لا يحتج بإبطال العقد تجاه الخلف الخاص للمتعاقد إذا كسب حقاً عينياً معاوضةً بحسن نية.

2- يعدُّ الخلفُ الخاصُ حسن النية إذا كان عند التعاقد لا يعلم سبب إبطال عقد سلفه ولم يكن بمقدوره أن يعلم لو أنه بذل من الحرص ما تقتضيه ظروف الحال من الشخص المعتاد.

الفرع الثالث:

النيابة في التعاقد

المادة السابعة والثمانون:

1- يصح التعاقد بالنيابة؛ ما لم تقتض النصوص النظامية خلاف ذلك.

2- تكون النيابة في التعاقد اتفاقيةً أو قضائيةً أو نظاميةً.



نظام المعاملات المدنية .. تمة

أو ضمناً أن يستند أثر هذا القبول إلى وقت التعهد.

٣- إذا رفض الغير ذلك التعهد لزم المتعهد تعويض المتعهد له إذا كان لذلك مقتض، وللمتعهد أن يتخلص من التعويض بأن يقوم بتنفيذ الالتزام الذي تعهد به إن كان ذلك ممكناً.

المادة الأولى بعد المائة:

١- للشخص أن يتعاقد باسمه على التزامات يشترطها لمصلحة غيره إذا كان له في تنفيذ هذه الالتزامات مصلحة شخصية مادية كانت أم أدبية.

٢- يترتب على الاشتراط لمصلحة الغير أن يكسب الغير حقاً مباشراً تجاه المتعهد يستطيع أن يطالبه بوفائه ما لم يتفق على خلاف ذلك، وللمتعهد أن يتمسك تجاه المنتفع بالدفع التي تنشأ عن العقد.

٣- للمشترط أن يطالب المتعهد بتنفيذ ما اشترط لمصلحة المنتفع.

المادة الثانية بعد المائة:

١- للمشترط دون دائنيه أو ورثته أن ينقض الاشتراط، أو أن يحل منتفعاً آخر محل الأول، أو أن يحول المنفعة لنفسه؛ ما لم يعلم المنتفع المتعهد أو المشترط قبوله لما اشترط له، أو يكن ذلك مضرراً بمصلحة المتعهد، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.

٢- لا يترتب على نقض الاشتراط براءة ذمة المتعهد تجاه المشترط إلا إذا اتفق صراحةً أو ضمناً على براءته.

المادة الثالثة بعد المائة:

يجوز في الاشتراط لمصلحة الغير أن يكون المنتفع شخصاً مستقبلاً أو أن يكون شخصاً غير معين وقت العقد إذا كان من الممكن تعيينه عند الوفاء بالالتزام المشترط.

الفرع الخامس:

تفسير العقد

المادة الرابعة بعد المائة:

١- إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يُعدل عن مدلولها بحجة تفسيرها بحثاً عن إرادة المتعاقدين.

٢- إذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن الإرادة المشتركة للمتعاقدين، دون الاكتفاء بالمعنى الحرفي للألفاظ، ويُستهدى في ذلك بالعرف وظروف العقد وطبيعة المعاملة وما جرت به العادة في التعامل بين المتعاقدين وحالهما وما ينبغي أن يسود من أمانة وثقة بينهما، وتُفسر شروط العقد بعضها بعضاً وذلك بإعطاء كل شرط المعنى الذي لا يتعارض به مع غيره من الشروط.

٣- يُفسر الشك لمصلحة من يتحمل عبء الالتزام أو الشرط، ويُفسر في عقود الإذعان لمصلحة الطرف المُدعِن.

الفرع السادس:

فسخ العقد وانفساخه

أولاً: الإقالة

المادة الخامسة بعد المائة:

للمتعاقدين أن يتقايلا العقد برضاها في المحل أو بعضه، وتطبق على الإقالة شروط العقد.

ثانياً: خيار الشرط

المادة السادسة بعد المائة:

١- يجوز التعاقد بشرط الخيار في العدول عن العقد، ولمن له الخيار حق العدول خلال المدة المعينة بشرط إعلام المتعاقد الآخر، فإذا عدل من له الخيار عد ذلك فسخاً للعقد، وإذا لم تعين مدة الخيار عينتها المحكمة بحسب العرف وظروف العقد.

٢- يسقط الخيار في العدول عن العقد بإسقاطه صراحةً أو ضمناً ممن له الخيار، ويسقط بمضي مدة الخيار دون عدول، وإذا كان الخيار للمتعاقدين وسقط خيار أحدهما لم يسقط خيار الآخر.

ثالثاً: الإخلال بالالتزام

المادة السابعة بعد المائة:

في العقود الملزمة للجانبين، إذا لم يوف أحد المتعاقدين بالتزامه، فللمتعاقدين الآخر بعد إعداره المتعاقد المخل أن يطلب تنفيذ العقد أو فسخه، مع التعويض في الحالتين إن كان له مقتض، وللمحكمة أن ترفض طلب الفسخ إذا كان الجزء الذي لم يوف به المخل قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام.

المادة الثامنة بعد المائة:

يجوز الاتفاق على أن يكون للدائن حق فسخ العقد عند إخلال المدين بالتزاماته دون حاجة إلى حكم قضائي، ولا يُعفي هذا الاتفاق من الإضرار إلا إذا اتفق المتعاقدان صراحةً على الإعفاء منه.

المادة التاسعة بعد المائة:

تُعد عقود المعاوضات منعقدة على أساس سلامة محل العقد من العيوب إلا ما جرى العرف على التسامح فيه، فإذا تبين في المحل عيب لم يجر العرف على التسامح فيه؛ عد ذلك إخلالاً بالالتزام.

المادة الثامنة والثمانون:

ليس للنائب أن يتجاوز حدود نيابته المعينة في سند إنشائها، سواء أكان السند عقداً أم حكماً قضائياً أم نصاً نظامياً.

المادة التاسعة والثمانون:

١- في التعاقد بالنيابة يكون شخص النائب هو المعتبر في عيوب الرضى، وفي أثر العلم بالأمر التي يختلف فيها حكم العقد بين علم المتعاقد بها أو جهله.

٢- إذا كانت النيابة اتفاقية ووضع الأصيل للنائب تعليمات محددة لإبرام العقد؛ فليس للأصيل أن يتمسك بجهل نائبه بالأمر التي يؤثر العلم أو الجهل بها في العقد ما دام الأصيل يعلمها أو يفترض علمه بها.

المادة التسعون:

إذا تعاقد النائب في حدود نيابته باسم الأصيل فإن ما ينشأ عن العقد من حقوق والتزامات يُضاف إلى الأصيل.

المادة الحادية والتسعون:

إذا لم يُعلم النائب المتعاقد الآخر وقت إنشاء العقد أنه تعاقد بصفته نائباً؛ فإن أثر العقد لا يُضاف إلى الأصيل دائماً أو مديناً إلا إذا كان من المفترض أن من تعاقد معه النائب يعلم بوجود النيابة أو كان يستوي عنده أن يتعامل مع الأصيل أو النائب.

المادة الثانية والتسعون:

إذا كان النائب والمتعاقد معه يجهلان معاً عند التعاقد انتهاء النيابة؛ فإن العقد يُضاف إلى الأصيل.

المادة الثالثة والتسعون:

لا يجوز للنائب أن يتعاقد مع نفسه بمقتضى نيابته دون أن يكون مأذوناً له بذلك سواء أكان تعاقد مع نفسه لحسابه أم لحساب الغير، وللأصيل أن يجيز التعاقد.

الفرع الرابع:

أثار العقد

المادة الرابعة والتسعون:

١- إذا تم العقد صحيحاً لم يجز نقضه أو تعديله إلا بالاتفاق أو بمقتضى نص نظامي.

٢- تثبت الحقوق التي يُنشئها العقد فور انعقاده، دون توقف على القبض أو غيره؛ ما لم يقض نص نظامي بخلاف ذلك، ويجب على المتعاقدين الوفاء بما أوجبه العقد عليهما.

المادة الخامسة والتسعون:

١- يجب تنفيذ العقد طبقاً لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية.

٢- لا يقتصر العقد على إزام المتعاقد بما ورد فيه، ولكن يشمل ما هو من مستلزماته وفقاً لما تقضي به النصوص النظامية والعرف وطبيعة العقد.

المادة السادسة والتسعون:

إذا تم العقد بطريق الإذعان وتضمن شروطاً تعسفية؛ فللمحكمة أن تعدلها أو تعفي الطرف المُدعِن منها وفقاً لما تقتضيه العدالة. ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.

المادة السابعة والتسعون:

١- إذا طرأت ظروف استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وقت التعاقد وترتب على حدوثها أن يصير تنفيذ الالتزام التعاقدية مرهقاً للمدين بحيث يهدده بخسارة فادحة؛ فله -دون تأخر غير مسوغ- دعوة الطرف الآخر للتفاوض.

٢- طلب التفاوض لا يخول المدين الامتناع عن تنفيذ الالتزام.

٣- إذا لم يُتوصل إلى اتفاق خلال مدة معقولة؛ فللمحكمة تبعاً للظروف وبعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن ترد الالتزام المرهق إلى الحد المعقول.

٤- يقع باطلاً كل اتفاق على خلاف أحكام هذه المادة.

المادة الثامنة والتسعون:

١- ينصرف أثر العقد إلى المتعاقدين والخلف العام، دون إخلال بالأحكام الخاصة بالإرث؛ ما لم يتبين من العقد أو من طبيعة المعاملة أو من النصوص النظامية أن هذا الأثر لا ينصرف إلى الخلف العام.

٢- إذا أنشأ العقد التزامات وحقوقاً شخصية تتصل بشيء انتقل بعد ذلك إلى خلف خاص فإن هذه الالتزامات والحقوق تنتقل إليه في الوقت الذي ينتقل فيه ذلك الشيء إذا كانت من مستلزماته وكان الخلف الخاص يعلم بها وقت انتقال ذلك الشيء إليه.

المادة التاسعة والتسعون:

لا يربط العقد التزاماً في ذمة الغير، ولكن يجوز أن يكسبه حقاً.

المادة المائة:

١- إذا تعهد شخص بأن يجعل الغير يلتزم بأمر فإن ذلك الغير لا يلزم به.

٢- إذا قبل الغير ذلك التعهد فإن قبوله لا ينتج أثراً إلا من وقت صدوره؛ ما لم يتبين أنه قصد صراحةً



نظام المعاملات المدنية .. تتمتع

رابعاً: استحالة التنفيذ

المادة العاشرة بعد المائة:

- 1- في العقود الملزمة للجانبين، إذا أصبح تنفيذ الالتزام مستحيلًا بسبب لا يد للمدين فيه، انقضى التزامه والالتزام المقابل له، وانفسخ العقد من تلقاء نفسه.
- 2- إذا كانت الاستحالة جزئيةً انقضى الالتزام في الجزء المستحيل وما يقابله فقط، ويسري هذا الحكم على الاستحالة الوقتية في العقود الزمنية، وفي كلتا الحالتين يجوز للدائن طلب فسخ العقد، وللحكمة رفض طلب الفسخ إذا كان القدر المستحيل قليل الأهمية بالنسبة إلى الالتزام.

خامساً: آثار فسخ العقد وانفساخه

المادة الحادية عشرة بعد المائة:

- 1- في حالي فسخ العقد أو انفساخه يعود المتعاقدان إلى الحالة التي كانا عليها قبل التعاقد، وإذا استحال ذلك فللمحكمة أن تقضي بالتعويض.
- 2- إذا كان العقد من العقود الزمنية فلا يكون للفسخ أو الانقاسخ أثر رجعي، وللحكمة أن تقضي بالتعويض إن وجد له مقتضى.

المادة الثانية عشرة بعد المائة:

لا يحتج بفسخ العقد تجاه الخلف الخاص للمتعاقد إذا كسب حقاً عينياً بحسن نية.

المادة الثالثة عشرة بعد المائة:

دون إخلال بالنصوص النظامية، لا يزول بفسخ العقد شرط الالتزام بتسوية المنازعة ولا شرط الالتزام بالسرية؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

سادساً: الدفع بعدم التنفيذ

المادة الرابعة عشرة بعد المائة:

في العقود الملزمة للجانبين، إذا كانت الالتزامات المتقابلة مستحقة الوفاء جاز لأي من المتعاقدين أن يمتنع عن تنفيذ التزامه ما دام المتعاقد الآخر ممتنعاً عن تنفيذ ما التزم به.

الفصل الثاني:

التصرف بإرادة منفردة

المادة الخامسة عشرة بعد المائة:

يجوز أن يلتزم الشخص بإرادته المنفردة، وذلك في الأحوال التي تقرها النصوص النظامية.

المادة السادسة عشرة بعد المائة:

تسري على التصرف بالإرادة المنفردة أحكام العقد، عدا ما تعلق منها بضرورة وجود إرادتين متطابقتين لإنشاء الالتزام، وذلك ما لم تقض النصوص النظامية بخلاف ذلك.

المادة السابعة عشرة بعد المائة:

- 1- من وجه للجمهور وعداً بجائزة محددة على عمل معين، التزم بإعطاء الجائزة لمن قام بهذا العمل وفقاً للشروط المعلنة، ولو قام به دون نظر إلى الوعد بالجائزة أو دون علم بها.
- 2- إذا لم يحدد الواعد أجلاً للقيام بالعمل جاز له الرجوع في وعده إذا أعلنه بالطريق الذي وجه به الوعد أو بإعلانه للكافة، ولا يؤثر رجوع الواعد في استحقاق الجائزة لمن أتم العمل المطلوب قبل إعلان الرجوع، وتسقط دعوى المطالبة بالجائزة إذا انقضت (تسعون) يوماً من تاريخ إعلان الرجوع.

الفصل الثالث:

الفعل الضار

المادة الثامنة عشرة بعد المائة:

مع مراعاة أحكام المسؤولية الواردة في نصوص نظامية خاصة؛ تسري أحكام هذا الفصل على المسؤولية الناشئة عن الفعل الضار من الشخص ذي الصفة الطبيعية أو الاعتبارية.

المادة التاسعة عشرة بعد المائة:

لا تخل المسؤولية المدنية بالمسؤولية الجزائية، ولا تأثير للعقوبة في تحديد نطاق المسؤولية المدنية وتقدير التعويض.

الفرع الأول:

مسؤولية الشخص عن فعله

المادة العشرون بعد المائة:

كل خطأ سبب ضرراً للغير يُلزم من ارتكبه بالتعويض.

المادة الحادية والعشرون بعد المائة:

إذا كان الفعل الضار من مباشر له؛ عُدَّ الضرر ناشئاً بسبب ذلك الفعل؛ ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك.

المادة الثانية والعشرون بعد المائة:

1- يكون الشخص مسؤولاً عن الفعل الضار متى صدر منه وهو مميز.

2- إذا وقع الضرر من غير المميز ولم يكن هناك من هو مسؤول عن الضرر أو تعذر الحصول على تعويض من المسؤول، لزم غير المميز تعويضاً مناسباً تقدره المحكمة.

المادة الثالثة والعشرون بعد المائة:

من أحدث ضرراً وهو في حالة دفاع مشروع عن نفس أو عرض أو مال؛ كان غير مسؤول، على ألا يجاوز دفاعه القدر الضروري لدفع الاعتداء، وإلا كان ملزماً بالتعويض بالقدر الذي تراه المحكمة مناسباً.

المادة الرابعة والعشرون بعد المائة:

من أحدث ضرراً للغير ليتقاضي ضرراً أكبر محدقاً به أو بغيره؛ لا يكون ملزماً بالتعويض إلا بالقدر الذي تراه المحكمة مناسباً.

المادة الخامسة والعشرون بعد المائة:

لا يكون الشخص مسؤولاً إذا ثبت أن الضرر قد نشأ عن سبب لا يد له فيه، كقوة القاهرة أو خطأ الغير أو خطأ المتضرر؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة السادسة والعشرون بعد المائة:

لا يكون الموظف العام مسؤولاً عن عمله الذي أضر بالغير، إذا أداه تنفيذاً لنص نظامي أو لأمر صدر إليه من رئيسه، متى كانت إطاعة هذا النص أو الأمر واجبة عليه، أو كان يعتقد لمبررات مقبولة أنها واجبة، وأثبت أنه كانت لديه أسباب معقولة جعلته يعتقد مشروعية العمل الذي أتاه، وأنه راعى في عمله جانب الحيطة والحذر.

المادة السابعة والعشرون بعد المائة:

إذا تعدد المسؤولون عن فعل ضار كانوا متضامنين في التزامهم بتعويض الضرر، وتعين المحكمة نصيب كل منهم في التعويض وفق القواعد الواردة في هذا الفصل، وإذا تعذر ذلك كانت المسؤولية بينهم بالتساوي.

المادة الثامنة والعشرون بعد المائة:

إذا اشترك المتضرر بخطئه في إحداث الضرر أو زاد فيه، سقط حقه أو بعض حقه في التعويض، وذلك بنسبة اشتراكه فيه.

الفرع الثاني:

المسؤولية عن فعل الغير

المادة التاسعة والعشرون بعد المائة:

1- من وجبت عليه نظاماً أو اتفاقاً أو قضاء رقابة شخص لصغر سنه أو قصور حالته العقلية أو الجسمية؛ كان مسؤولاً عن الضرر الذي أحدثه ذلك الشخص، إلا إذا أثبت متولي الرقابة أنه قد قام بواجب الرقابة بما ينبغي من العناية أو أن الضرر كان لا بد من حدوثه ولو قام بهذا الواجب بما ينبغي من العناية.

2- يكون المتبوع مسؤولاً تجاه المتضرر عن الضرر الذي يحدثه تابعه بخطئه أثناء تأدية عمله أو بسبب هذا العمل، إذا كانت للمتبوع سلطة فعلية في رقابة التابع وتوجيهه ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه.

3- لمن أدى التعويض عن الشخص الذي وقع منه الضرر في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة حق الرجوع عليه في الحدود التي يكون فيها ذلك الشخص مسؤولاً عن تعويض الضرر.

الفرع الثالث:

المسؤولية عن الضرر الناجم عن الأشياء

المادة الثلاثون بعد المائة:

يكون حارس الحيوان مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي يحدثه الحيوان؛ ما لم يثبت أن الضرر كان بسبب لا يد له فيه.

المادة الحادية والثلاثون بعد المائة:

يكون حارس البناء مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي يحدثه تهدم البناء كله أو بعضه؛ ما لم يثبت أن الضرر لا يرجع سببه إلى إهمال في الصيانة أو قدم في البناء أو عيب فيه.

المادة الثانية والثلاثون بعد المائة:

كل من تولى حراسة أشياء تتطلب عناية خاصة -ب طبيعتها أو بموجب النصوص النظامية- للوقاية من ضررها؛ كان مسؤولاً عما تحدثته تلك الأشياء من ضرر، ما لم يثبت أن الضرر كان بسبب لا يد له فيه.

المادة الثالثة والثلاثون بعد المائة:

لكل من كان مهتدداً بضرر من شيء معين أن يطالب حارسه باتخاذ ما يلزم من التدابير لدرء خطره، فإذا لم يتم باتخاذ هذه التدابير في وقت مناسب قلّم يهدده الخطر أن يحصل على إذن المحكمة في إجرائها على نفقة المالك، ويجوز في حال الاستعجال أن يتخذ ما يلزم من التدابير بغير إذن المحكمة.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائة:

يُعدُّ حارساً للشيء من له بنفسه أو بوساطة غيره سلطة فعلية عليه ولو كان الحارس غير مميز، ويفترض أن مالك الشيء هو حارسه ما لم يقدّم الدليل على أن الحراسة انتقلت لغيره.

المادة الخامسة والثلاثون بعد المائة:

استعمال الحق في المنافع العامة مقيّدٌ بسلامة الغير، فمن استعمل حقه في منفعة عامّة وأضر بالغير ضرراً يمكن التحرز منه كان مسؤولاً عن ذلك الضرر.

الفرع الرابع:

التعويض عن الضرر

المادة السادسة والثلاثون بعد المائة:

يكون التعويض بما يجبر الضرر كاملاً؛ وذلك بإعادة المتضرر إلى الوضع الذي كان فيه أو كان من الممكن أن يكون فيه لولا وقوع الضرر.

المادة السابعة والثلاثون بعد المائة:

يتحدد الضرر الذي يلتزم المسؤول بالتعويض عنه بقدر ما لحق المتضرر من خسارة وما فاتته من كسب، إذا كان ذلك نتيجة طبيعية للفعل الضار. ويعدُّ كذلك إذا لم يكن في مقدور المتضرر تقاديه ببذل الجهد المعقول الذي تقتضيه ظروف الحال من الشخص المعتاد.

المادة الثامنة والثلاثون بعد المائة:

- يشمل التعويض عن الفعل الضار التعويض عن الضرر المعنوي.
- يشمل الضرر المعنوي ما يلحق الشخص ذا الصفة الطبيعية من أذى حسي أو نفسي، نتيجة المساس بجسمه أو بحريته أو بعرضه أو بسمعته أو بمركزه الاجتماعي.
- لا ينتقل حق التعويض عن الضرر المعنوي إلى الغير إلا إذا تحددت قيمته بمقتضى نص نظامي أو اتفاق أو حكم قضائي.
- تقدر المحكمة الضرر المعنوي الذي أصاب المتضرر، وتراعي في ذلك نوع الضرر المعنوي وطبيعته وشخص المتضرر.

المادة التاسعة والثلاثون بعد المائة:

- يُقدر التعويض بالنقد، على أنه يجوز للمحكمة تبعاً للظروف وبناءً على طلب المتضرر أن تقضي بالتعويض بالمثل أو بإعادة الحال إلى ما كانت عليه، أو أن تقضي بأمر معين متصل بالفعل الضار.
- يجوز الحكم بأداء التعويض على أقساط أو في صورة إيراد مرتب، وللمحكمة في هاتين الحالتين أن تحكم بإلزام المدين بتقديم ضمان كاف.

المادة الأربعون بعد المائة:

إذا ترتب على الفعل الضار تلف جسيم تتعذر معه إعادة الشيء للاستعمال المعد له؛ فللمتضرر الاحتفاظ به أو تركه للمتلف، والمطالبة بالتعويض في كلتا الحالتين.

المادة الحادية والأربعون بعد المائة:

للمحكمة إذا لم تتمكن من تقدير التعويض تقديراً نهائياً أن تقرر تقديراً أولياً للتعويض مع حفظ حق المتضرر في المطالبة بإعادة النظر في تقدير التعويض خلال مدة تعيينها.

المادة الثانية والأربعون بعد المائة:

إذا كان الضرر واقعاً على النفس أو ما دونها فإن مقدار التعويض عن الإصابة ذاتها يتحدد وفقاً لأحكام الضمان المقدر في الشريعة الإسلامية في الجناية على النفس وما دونها.

المادة الثالثة والأربعون بعد المائة:

- لا تُسمع دعوى التعويض الناشئة عن الفعل الضار بانقضاء (ثلاث) سنوات من تاريخ علم المتضرر بوقوع الضرر وبالمسؤول عنه. وفي جميع الأحوال لا تُسمع الدعوى بانقضاء (عشر) سنوات من تاريخ وقوع الضرر.
- إذا كانت دعوى التعويض ناشئة عن جريمة؛ فإنه لا يمتنع سماعها ما دامت الدعوى الجزائية لم يمتنع سماعها.

الفصل الرابع:

الإثراء بلا سبب

المادة الرابعة والأربعون بعد المائة:

كل شخص -ولو غير مميز- يثري دون سبب مشروع على حساب شخص آخر يلزمه في حدود ما أثرى به تعويض هذا الشخص عما لحقه من خسارة، ويبقى هذا الالتزام قائماً ولو زال الإثراء فيما بعد.

الفرع الأول:

دفع غير المستحق

المادة الخامسة والأربعون بعد المائة:

- كل من تسلّم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده.
- لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه يدفع ما ليس مستحقاً، إلا أن يكون ناقص الأهلية أو مُكرهاً على هذا الوفاء.

المادة السادسة والأربعون بعد المائة:

يصح استرداد غير المستحق إذا كان الوفاء تنفيذاً للالتزام لم يتحقق سببه أو زال بعد تحققه، أو كان الوفاء تنفيذاً للالتزام لم يحل أجله وكان الموفي جاهلاً بقيام الأجل.

المادة السابعة والأربعون بعد المائة:

لا محل لاسترداد غير المستحق إذا حصل الوفاء من غير المدين وترتب عليه أن الدائن وهو حسن النية قد تجرد من سند الدين أو مما حصل عليه من الضمانات أو ترك دعواه قبل المدين الأصلي حتى انقضاء المدة المعينة لسماعها، وللغير الذي وفى أن يرجع على المدين الأصلي بالدين وفق أحكام هذا النظام.

المادة الثامنة والأربعون بعد المائة:

إذا كان من تسلّم غير المستحق حسن النية فلا يلزم بأن يرد إلا ما تسلّم، وإذا كان سيئ النية فإنه يلزم برده ما تسلّم وتماره التي قبضها والتي قصّر في قبضها، وذلك من اليوم الذي أصبح فيه سيئ النية.

المادة التاسعة والأربعون بعد المائة:

إذا لم تتوفر أهلية التعاقد فيمن تسلّم غير المستحق فلا يكون ملزماً إلا بالقدر الذي أثرى به.

الفرع الثاني:

الفضالة

المادة الخمسون بعد المائة:

الفضالة أن يتولى شخص عن قصد القيام بشأن عاجل لحساب شخص آخر، دون أن يكون ملزماً بذلك.

المادة الحادية والخمسون بعد المائة:

تتحقق الفضالة ولو كان الفضيولى أثناء توليه شأناً لنفسه قد تولى شأن غيره لما بين الشائنين من ارتباط يمنع من القيام بأحدهما منفصلاً عن الآخر.

المادة الثانية والخمسون بعد المائة:

تسري أحكام الوكالة إذا أجاز المنتفع ما قام به الفضيولى.

المادة الثالثة والخمسون بعد المائة:

يجب على الفضيولى أن يمضي في العمل الذي بدأه إلى أن يتمكن المنتفع من مباشرته بنفسه، ويجب عليه أن يُعلم المنتفع بتدخله فور استطاعته.

المادة الرابعة والخمسون بعد المائة:

يجب على الفضيولى أن يبذل عناية الشخص المعتاد، ويكون مسؤولاً عن الضرر الناشئ عن خطئه، وللمحكمة أن تنقص التعويض إن وُجد مسوّغ لذلك.

المادة الخامسة والخمسون بعد المائة:

إذا عهد الفضيولى إلى غيره بكل العمل أو بعضه كان مسؤولاً عن تصرفات المعهود إليه، دون إخلال بما للمنتفع من الرجوع مباشرة على المعهود إليه.

المادة السادسة والخمسون بعد المائة:

يلتزم الفضيولى برد ما حصل لديه بسبب الفضالة ويتقديم حساب عما قام به للمنتفع.

المادة السابعة والخمسون بعد المائة:

١- يعدُّ الفضيولى نائباً عن المنتفع إذا كان قد بذل في قيامه بالعمل عناية الشخص المعتاد ولو لم تتحقق النتيجة المرجوة، وعلى المنتفع في هذه الحال أن ينفذ التعهدات التي عقدها الفضيولى لحسابه وأن يعوضه عن التعهدات التي التزم بها وأن يرد له النفقات الضرورية والنافعة التي سوغتها الظروف وأن يعوضه عن الضرر الذي لحقه بسبب قيامه بالعمل.

٢- لا يستحق الفضيولى أجراً عن عمله إلا أن يكون من أعمال مهنته.

المادة الثامنة والخمسون بعد المائة:

١- إذا مات الفضيولى، وجب على ورثته -إذا توفرت فيهم الأهلية- أو نائبهم وكانوا على علم بالفضالة؛ أن يبادروا بإعلام المنتفع بموت مورثهم، وأن يتخذوا من التدابير ما تقتضيه الحال لمصلحته.

٢- إذا مات المنتفع، بقي الفضيولى ملتزماً للورثة بما كان ملتزماً به تجاه مورثهم.

الفرع الثالث:

عدم سماع الدعوى

المادة التاسعة والخمسون بعد المائة:

لا تُسمع الدعوى الناشئة عن الإثراء بلا سبب أو دفع غير المستحق أو الفضالة بانقضاء (ثلاث) سنوات من تاريخ علم الدائن بحقه. وفي جميع الأحوال لا تُسمع الدعوى بانقضاء (عشر) سنوات من تاريخ نشوء الحق.

الفصل الخامس:

النظام

المادة الستون بعد المائة:

الالتزامات التي تنشأ مباشرة عن النظام وحده تسري عليها النصوص النظامية التي أنشأتها.

نظام المعاملات المدنية .. تنمة



قرارات مجلس الوزراء

الباب الثاني:

آثار الالتزام

المادة الحادية والستون بعد المائة:

يجب على المدين تنفيذ التزامه عند استحقاقه، فإذا امتنع نفذ عليه جبراً متى استوفى التنفيذ الجبري شروطه النظامية.

المادة الثانية والستون بعد المائة:

إذا لم يستوف الالتزام الشروط النظامية لتنفيذه جبراً يبقى قائماً في ذمة المدين ديانةً، فإذا وفاه مختاراً كان وفاؤه صحيحاً ولا يُعد تبرعاً ولا دفعاً لغير المستحق.

المادة الثالثة والستون بعد المائة:

الالتزام القائم ديانةً يُعد أساساً صالحاً لأن يبني عليه المدين التزاماً نظامياً.

الفصل الأول:

التنفيذ العيني

المادة الرابعة والستون بعد المائة:

1- يُجبر المدين بعد إعداره على تنفيذ التزامه تنفيذاً عينياً متى كان ذلك ممكناً.

2- إذا كان في التنفيذ العيني إرهاباً للمدين جاز للمحكمة بناءً على طلبه أن تقصر حق الدائن على اقتضاء التعويض إذا كان ذلك لا يلحق به ضرراً جسيماً.

المادة الخامسة والستون بعد المائة:

1- إذا تعلق الحق بشيء معين بالنوع لا بالذات، فإنه لا يختص بشيء بذاته من ذلك النوع إلا بإفرازه.

2- إذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه جاز للدائن أن يحصل على شيء من هذا النوع على نفقة المدين بعد إذن المحكمة أو دون إذنها في حال الاستعجال، وذلك دون إخلال بحق الدائن في التعويض.

المادة السادسة والستون بعد المائة:

1- الالتزام ينقل حق عيني يتضمن الالتزام بتسليم الشيء والمحافظة عليه حتى تسليمه، فإذا لم يقم المدين بتسليمه حتى هلك أو تلف كانت تبعة ذلك عليه.

2- إذا كان محل الالتزام عملاً وتضمن تسليم شيء ولم يقم المدين بتسليمه بعد أن أعذر حتى هلك أو تلف؛ كانت تبعة ذلك عليه؛ ما لم يُثبت أن الهلاك أو التلف سيحدث ولو سلم الشيء للدائن.

المادة السابعة والستون بعد المائة:

إذا كان الالتزام بعمل فتسري على تنفيذه الأحكام الآتية:

أ- إذا نص الاتفاق أو اقتضت طبيعة العمل أن ينفذ المدين الالتزام بنفسه جاز للدائن أن يرفض الوفاء من غير المدين.

ب- إذا لم يقم المدين بتنفيذ التزامه، جاز للدائن أن يطلب إذناً من المحكمة في تنفيذ الالتزام على نفقة المدين إذا كان هذا التنفيذ ممكناً، ويجوز للدائن في حال الاستعجال تنفيذ الالتزام على نفقة المدين دون إذن المحكمة.

ج- يقوم حكم المحكمة مقام تنفيذ العمل إذا اقتضت ذلك طبيعة الالتزام.

المادة الثامنة والستون بعد المائة:

إذا كان المطلوب من المدين هو المحافظة على الشيء أو القيام بإدارته أو توكي الحياطة في تنفيذ التزامه، فإنه يكون قد وفى بالالتزام إذا بذل في تنفيذه عناية الشخص المعتاد ولو لم يتحقق الغرض المقصود، ما لم يقض نص نظامي بخلاف ذلك، أما إذا كان المطلوب هو تحقيق غاية فلا يُعد الوفاء حاصلاً إلا بتحقيق تلك الغاية.

المادة التاسعة والستون بعد المائة:

إذا التزم المدين بالامتناع عن عمل وأخل بهذا الالتزام، كان للدائن أن يطلب إزالة ما وقع مخالفاً للالتزام مع التعويض إذا كان له مقتض، وله أن يطلب إذناً من المحكمة في القيام بهذه الإزالة على نفقة المدين.

الفصل الثاني:

التنفيذ بطريق التعويض

المادة السبعون بعد المائة:

1- يحكم على المدين بالتعويض لعدم الوفاء إذا استحال التنفيذ عينياً، بما في ذلك أن يتأخر فيه المدين حتى يصبح غير مجدٍ للدائن.

2- للدائن إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه عينياً أن يعين له مدة معقولة للتنفيذ، فإذا لم ينفذ جاز للدائن طلب التعويض لعدم الوفاء.

3- لا يحكم بالتعويض وفقاً للفقرتين (1) و(2) من هذه المادة إذا أثبت المدين أن عدم الوفاء بسبب لا يد فيه.

المادة الحادية والسبعون بعد المائة:

إذا تأخر المدين في تنفيذ التزامه وجب عليه تعويض الدائن عما يلحقه من ضرر بسبب التأخير، ما لم يثبت أن تأخير الوفاء بسبب لا يد له فيه.

المادة الثانية والسبعون بعد المائة:

إذا اشترك الدائن بخطئه في إحداث الضرر الناشئ عن عدم التنفيذ أو التأخر فيه أو زاد في ذلك الضرر، فطبق أحكام المادة (الثامنة والعشرين بعد المائة) من هذا النظام.

المادة الثالثة والسبعون بعد المائة:

1- يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من التعويض عن الضرر الناشئ عن عدم تنفيذ التزامه التعاقدية أو تأخره فيه، إلا ما يكون عن غش أو خطأ جسيم منه.

2- لا يجوز الاتفاق على الإعفاء من المسؤولية المترتبة على الفعل الضار.

المادة الرابعة والسبعون بعد المائة:

يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة القوة القاهرة.

المادة الخامسة والسبعون بعد المائة:

لا يُستحق التعويض إلا بعد إعدار المدين؛ ما لم يوجد اتفاق أو نص نظامي بخلاف ذلك.

المادة السادسة والسبعون بعد المائة:

لا يشترط إعدار المدين في الحالات الآتية:

أ- إذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمناً على عُد المدين معذراً بمجرد حلول الأجل.

ب- إذا أصبح تنفيذ الالتزام غير ممكن أو غير مجدٍ بفعل المدين.

ج- إذا كان محل الالتزام تعويضاً ترتب على الفعل الضار.

د- إذا كان محل الالتزام رد شيء تسلمه المدين دون حق وهو عالمٌ بذلك.

هـ- إذا صرح المدين كتابةً بأنه لن ينفذ التزامه.

المادة السابعة والسبعون بعد المائة:

يكون الإعدار بأي وسيلة متفق عليها بين المتعاقدين، أو بأي وسيلة مقررة نظاماً للتبليغ، بما في ذلك رفع الدعوى أو أي إجراء قضائي آخر.

المادة الثامنة والسبعون بعد المائة:

يجوز للمتعاقد أن يحدد مقدماً مقدار التعويض بالنص عليه في العقد أو في اتفاق لاحق؛ ما لم يكن محل الالتزام مبلغاً تقديماً، ولا يشترط لاستحقاق التعويض الإعدار.

المادة التاسعة والسبعون بعد المائة:

1- لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقاً إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر.

2- للمحكمة بناءً على طلب المدين أن تنقص هذا التعويض إذا أثبت أن التعويض المتفق عليه كان مبالغاً فيه أو أن الالتزام الأصلي قد نُفذ جزء منه.

3- للمحكمة بناءً على طلب الدائن أن تزيد هذا التعويض إلى ما يساوي الضرر إذا أثبت أن الضرر جاوز مقدار التعويض الاتفاقي نتيجة غش أو خطأ جسيم من المدين.

4- يقع باطلاً كل اتفاق يُخالف أحكام هذه المادة.

المادة الثمانون بعد المائة:

إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو بنص نظامي؛ قدرته المحكمة وفقاً لأحكام المواد (السادسة والثلاثين بعد المائة) و(السابعة والثلاثين بعد المائة) و(الثامنة والثلاثين بعد المائة) و(التاسعة والثلاثين بعد المائة) من هذا النظام. ومع ذلك إذا كان الالتزام مصدره العقد فلا يلتزم المدين الذي لم يرتكب غشاً أو خطأ جسيماً إلا بتعويض الضرر الذي كان يمكن توقعه عادة وقت التعاقد.

الفصل الثالث:

ضمانات تنفيذ الالتزام

المادة الحادية والثمانون بعد المائة:

1- أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه، وجميع الدائنين متساوون في هذا الضمان، ولا أولوية لأحدهم إلا بنص نظامي.

2- يجوز الاتفاق بين الدائنين على تحديد الأولوية في استيفاء الديون بما لا يتعارض مع النصوص النظامية.

الفرع الأول:

استعمال الدائن حقوق مدينه (الدعوى غير المباشرة)

المادة الثانية والثمانون بعد المائة:

1- لكل دائن ولو لم يكن حقه مستحق الأداء أن يستعمل حقوق مدينه إلا ما كان منها متصلاً بشخصه



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

خاصةً أو غير قابل للحجز، وذلك إذا لم يستعمل المدين هذه الحقوق وكان من شأن ذلك أن يؤدي إلى زيادة ديونه على أمواله.

٢- لا يلزم لاستعمال الدائن حقوق مدينة إعدار هذا المدين، ولكن إذا رفعت دعوى باسم المدين وجب إدخاله فيها.

٣- يعدُّ الدائن نائباً عن مدينه في استعمال حقوقه، وكل نفع يعود من استعمال هذه الحقوق يكون من أموال المدين وضماناً لجميع دائنيه.

الفرع الثاني:

دعوى عدم نفاذ تصرفات المدين في حق دائنيه

المادة الثالثة والثمانون بعد المائة:

١- إذا تصرف المدين تصرفاً ترتبت عليه زيادة ديونه على أمواله، فلكل دائن كان حقه مستحق الأداء وتضرر من التصرف طلب منع نفاذ هذا التصرف في حقه إذا كان التصرف تبرعاً، أو كان معاوضة والمدين وخلفه المعاوز يعلمان بإحاطة الدين.

٢- يسري حكم الفقرة (١) من هذه المادة على تصرف الخلف إذا كان تصرفه تبرعاً أو كان معاوضة والمتصرف إليه يعلم بإحاطة الدين.

المادة الرابعة والثمانون بعد المائة:

لكل من تلقى حقاً من المدين الذي أحاطت ديونه بأمواله أن يتخلص من دعوى منع نفاذ التصرف إذا أودع عوض المثل لدى الجهة التي يحددها وزير العدل.

المادة الخامسة والثمانون بعد المائة:

١- إذا تصرف المدين الذي أحاطت ديونه بأمواله تصرفاً لم يقصد منه إلا تفضيل دائن على آخر دون حق، فلا يترتب على ذلك إلا حرمان الدائن من هذه المزية.

٢- إذا وفي المدين الذي أحاطت ديونه بأمواله أحد دائنيه قبل حلول الأجل كان للدائنين الآخرين طلب عدم نفاذ الوفاء في حقهم، أما إذا وفي المدين الدين بعد حلول الأجل، فلا يكون للدائنين طلب عدم نفاذ الوفاء إلا إذا كان قد تم بالتواطؤ بين المدين والدائن الذي استوفى حقه.

المادة السادسة والثمانون بعد المائة:

إذا ادعى الدائن إحاطة الدين بمال المدين فليس على الدائن إلا أن يثبت مقدار ما في ذمة المدين من ديون حالة، وللمدين أن يدفع دعوى الإحاطة إذا أثبت أن له أموالاً تساوي مقدار تلك الديون أو تزيد عليه.

المادة السابعة والثمانون بعد المائة:

إذا قُضي بعدم نفاذ تصرف المدين الذي أحاطت ديونه بأمواله؛ استفاد من ذلك جميع الدائنين الذين يضارون بهذا التصرف.

المادة الثامنة والثمانون بعد المائة:

لا تُسمع دعوى عدم نفاذ التصرف بانقضاء (سنة) من تاريخ علم الدائن بسبب عدم النفاذ، ولا تُسمع الدعوى في جميع الأحوال بانقضاء (عشر) سنوات من تاريخ التصرف.

المادة التاسعة والثمانون بعد المائة:

١- إذا أبرم عقد صوري، فلدائني المتعاقدين وللخلف الخاص متى كانوا حسني النية، أن يتمسكوا بالعقد الصوري، ولهم أيضاً أن يتمسكوا بالعقد المستتر ويثبتوا صورية العقد الذي أضر بهم.

٢- إذا تعارضت مصالح ذوي الشأن، فتمسك بعضهم بالعقد الظاهر وتمسك الآخرون بالعقد المستتر، كانت الأفضلية لمن تمسك بالعقد الظاهر.

المادة التسعون بعد المائة:

إذا ستر المتعاقدان عقداً حقيقياً بعقد ظاهر فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي.

الفرع الثالث:

حبس المال

المادة الحادية والتسعون بعد المائة:

لكل من التزم بأداء شيء أن يمتنع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يوف بالتزام في ذمته نشأ بسبب التزام المدين وكان مرتبطاً به، ولم يقدم الدائن ضماناً كافياً للوفاء بهذا الالتزام.

المادة الثانية والتسعون بعد المائة:

لكل من أنفق على ملك غيره نفقات ضرورية أو نافعة وهو تحت يده بطريق مشروع أن يجبره حتى يسترد ما هو مستحق له.

المادة الثالثة والتسعون بعد المائة:

١- من حبس شيئاً فعلياً أن يحافظ عليه وأن يقدم حساباً عن غلته.

٢- إذا كان الشيء المحبوس يخشى عليه من الهلاك أو التلف، أو طال مدة حبسه عرفاً؛ فللحائس بيعه بعد إذن المحكمة، أو دون إذنها في حال الاستعجال وينتقل حقه في الحبس إلى ثمنه.

المادة الرابعة والتسعون بعد المائة:

الحق في حبس الشيء لا يجعل للحائس أولوية في استيفاء حقه منه.

المادة الخامسة والتسعون بعد المائة:

١- ينقضي الحق في الحبس بهلاك الشيء المحبوس، أو استيفاء الحائس حقه من مدينه، أو خروج الشيء من يد حائسه.

٢- لحائس الشيء إذا خرج من يده دون علمه أو بالرغم من معارضته؛ أن يطلب من المحكمة استرداده خلال (ثلاثين) يوماً من التاريخ الذي علم فيه بخروجه من يده وقبل انقضاء (سنة) من تاريخ خروجه.

الفرع الرابع:

الإعسار

المادة السادسة والتسعون بعد المائة:

تسري على إعسار المدين النصوص النظامية الخاصة به.

الباب الثالث:

الأوصاف العارضة على الالتزام

الفصل الأول:

الشرط والأجل

الفرع الأول:

الشرط

المادة السابعة والتسعون بعد المائة:

يكون الالتزام معلقاً على شرط إذا كان وجوده أو زواله مترتباً على أمر مستقبل محتمل الوقوع.

المادة الثامنة والتسعون بعد المائة:

إذا علق الالتزام على أمر واقع عد الالتزام ناجزاً، وإذا علق على أمر مستحيل عد الشرط باطلاً، ويبطل الالتزام الذي علق عليه.

المادة التاسعة والتسعون بعد المائة:

لا ينشأ الالتزام إذا عُلق على شرط يكون القصد من التعليق عليه الحض على أمر غير مشروع.

المادة المائتان:

لا يكون الالتزام قائماً إذا علق على شرط واقف يجعل وجود الالتزام متوقفاً على محض إرادة الملتزم.

المادة الأولى بعد المائتين:

لا يكون الالتزام المعلق على شرط واقف نافذاً إلا إذا تحقق الشرط المعلق عليه، ولا يكون الالتزام قبل تحقق الشرط قابلاً للتفويض، وللدائن أن يتخذ من الإجراءات ما يحافظ به على حقه.

المادة الثانية بعد المائتين:

يترتب على تحقق الشرط الفاسخ زوال الالتزام، ويلزم الدائن رد ما أخذه، فإذا استحال الرد لسبب هو مسؤول عنه لزمه التعويض، وتبقى أعمال الإدارة التي تصدر من الدائن نافذة رغم تحقق الشرط.

المادة الثالثة بعد المائتين:

إذا تحقق الشرط استند أثره إلى الوقت الذي نشأ فيه الالتزام إلا إذا تبين من إرادة المتعاقدين أو من طبيعة العقد أن وجود الالتزام أو زواله إنما يكون في الوقت الذي تحقق فيه الشرط وكذا إذا كان تنفيذ الالتزام قبل تحقق الشرط غير ممكن لسبب لا يد للمدين فيه.

الفرع الثاني:

الأجل

المادة الرابعة بعد المائتين:

١- يكون الالتزام لأجل إذا كان نفاذه أو انقضاؤه مترتباً على أمر مستقبل محقق الوقوع.

٢- الالتزام المضاف إلى أجل لا يكون نافذاً إلا عند حلول الأجل. وللدائن قبل حلول الأجل أن يتخذ من الإجراءات ما يحافظ به على حقه بما في ذلك أن يطلب ضماناً إذا خشي إعسار المدين واستند في ذلك إلى سبب مقبول.

٣- يترتب على انقضاء الأجل الفاسخ زوال الالتزام دون أن يكون لهذا الزوال أثر رجعي.

المادة الخامسة بعد المائتين:

يسقط حق المدين في الأجل إذا حكم بإعساره، أو لم يقدم ضمانات الدين المتفق عليها، أو نقصت تلك الضمانات بفعله أو بسبب لا يد له فيه؛ ما لم يبادر إلى إكمالها.

المادة السادسة بعد المائتين:

١- يجوز تعجيل الوفاء بالدين ممن كان الأجل لمصلحته ما لم يلحق التعجيل ضرراً بالطرف الآخر.

٢- عند الشك في كون الأجل لمصلحة المدين أو الدائن فالأصل أن يُعدَّ لمصلحة المدين.

٣- إذا قضى المدين الدين قبل حلول الأجل ثم استُحقَّ المقبوض عاد الدين مؤجلاً.

نظام المعاملات المدنية .. تمة



قرارات مجلس الوزراء

المادة السابعة بعد المائتين:

لا يحل الدين المؤجل بموت الدائن، ويحل بموت المدين إلا إذا كان الدين مؤثماً بضمانٍ عينيٍّ أو قدم الورثة ضماناً كافياً عينياً أو شخصياً أو وافق الدائن على بقاء دينه مؤجلاً.

المادة الثامنة بعد المائتين:

إذا سقط حق المدين في الأجل وفقاً لما تقضي به النصوص النظامية، وتبين أن الأجل أثاراً في زيادة مقدار الدين عند إنشاء العقد؛ فتنقص المحكمة من تلك الزيادة مراعيةً في ذلك مقدار ما سقط من الأجل وسبب سقوطه وطبيعة المعاملة.

المادة التاسعة بعد المائتين:

إذا تبين من الاتفاق أن الوفاء لا يكون إلا حين الميسرة، حددت المحكمة أجلاً يكون مظنة للقدرة على الوفاء مراعيةً في ذلك موارد المدين الحالية والمستقبلية وما تقتضيه رعاية الشخص الحريص على الوفاء بالتزامه، ومتى ثبتت قدرته سقط الأجل.

الفصل الثاني:

تعدد محل الالتزام

المادة العاشرة بعد المائتين:

١- يكون الالتزام تخييرياً إذا شمل محله أشياء متعددة تبرأ ذمة المدين متى أدى واحداً منها، ويكون الخيار للمدين ما لم يوجد اتفاق أو نص نظامي بخلاف ذلك.

٢- إذا امتنع من له الخيار دائناً أو مديناً عن الاختيار، أو تعدد من له الخيار دائناً أو مديناً ولم يتفقوا؛ حددت المحكمة أجلاً لتعيين محل الالتزام، فإذا انقضى الأجل دون تعيين انتقل الخيار إلى الطرف الآخر.

المادة الحادية عشرة بعد المائتين:

١- يكون الالتزام بدلاً إذا لم يشمل محله إلا شيئاً واحداً، مع حق المدين أن يؤدي بدلاً منه شيئاً آخر.

٢- الأصل لا البديل هو وحده محل الالتزام، وهو الذي يعين طبيعته.

الفصل الثالث:

تعدد طرفي الالتزام

الفرع الأول:

تضامن الدائنين

المادة الثانية عشرة بعد المائتين:

لا يكون التضامن بين الدائنين إلا باتفاقٍ أو بنص نظامي.

المادة الثالثة عشرة بعد المائتين:

١- للدائنين المتضامنين مجتمعين أو منفردين مطالبة المدين بكل الدين.

٢- للمدين أن يعترض على مطالبة أحد دائنيه المتضامنين بأوجه الاعتراض الخاصة بهذا الدائن وبالأوجه المشتركة بين جميع الدائنين، وليس له أن يعترض عليه بأوجه الاعتراض الخاصة بدائنين آخرين.

المادة الرابعة عشرة بعد المائتين:

كل ما يستوفيه أحد الدائنين المتضامنين يكون من حقهم جميعاً، ويتحاصون فيه إلا إذا قضى نص نظامي أو وجد اتفاق بخلاف ذلك.

المادة الخامسة عشرة بعد المائتين:

للمدين أن يوفي دينه لأي من الدائنين المتضامنين إلا إذا أعذره أحدهم بعدم وفاء نصيبه لدائن معين ولم يترتب على ذلك ضرر بالمدين.

المادة السادسة عشرة بعد المائتين:

إذا برئت ذمة المدين تجاه أحد الدائنين المتضامنين بسبب غير الوفاء فلا تبرأ ذمته تجاه باقي الدائنين إلا بقدر حصة ذلك الدائن.

المادة السابعة عشرة بعد المائتين:

إذا قام أحد الدائنين المتضامنين بعمل من شأنه الإضرار بالدائنين الآخرين لم ينفذ هذا العمل في حقهم.

المادة الثامنة عشرة بعد المائتين:

لا يحول تضامن الدائنين دون انقسام الدين بين ورثة أي منهم، وينتقل التضامن في الدين كله إلى كل وارث بقدر نصيبه من التركة، ما لم يكن الدين غير قابل للانقسام فينتقل التضامن إلى كل وارث في الدين كله.

الفرع الثاني:

الدين المشترك

المادة التاسعة عشرة بعد المائتين:

يكون الدين مشتركاً بين عدة دائنين إذا اتحد سببه، ويعد ديناً مشتركاً الدين الذي آل بالإرث إلى أكثر من وارث.

المادة العشرون بعد المائتين:

لكل من الشركاء في الدين المشترك المطالبة بقدر حصته فيه، ولباقي الشركاء أن يشاركوه فيما قبض بنسبة حصة كل منهم، ويتبعضوا المدين بما بقي؛ ما لم يترك أحد الشركاء للقبض ما قبضه صراحةً أو ضمناً على أن يتبع المدين بحصته، فليس له في هذه الحال أن يرجع على شريكه.

المادة الحادية والعشرون بعد المائتين:

إذا قبض أحد الشركاء حصته في الدين المشترك ثم تصرف فيها فللشركاء الآخرين أن يرجعوا عليه بأنصبتهم فيها، وإذا هلك في يده بغير خطأ منه لم يلزمه تعويض الشركاء عن حصصهم مما قبضه، ويكون قد استوفى حصته، وما بقي من الدين في ذمة المدين يكون للشركاء الآخرين.

الفرع الثالث:

تضامن المدينين

المادة الثانية والعشرون بعد المائتين:

لا يكون التضامن بين المدينين إلا باتفاقٍ أو بنص نظامي.

المادة الثالثة والعشرون بعد المائتين:

يتحقق التضامن بين المدينين ولو كان دين بعضهم مؤجلاً أو معلقاً على شرط أو مرتبطاً بأي وصف مؤثر فيه، وكان دين الآخرين منجزاً أو خالياً من ذلك الوصف.

المادة الرابعة والعشرون بعد المائتين:

إذا وفي أحد المدينين المتضامنين الدين برئت ذمته وذمة باقي المدينين.

المادة الخامسة والعشرون بعد المائتين:

١- للدائن أن يطالب بدينه كل المدينين المتضامنين أو بعضهم، على أن يراعي في مطالبته ما في علاقته بكل مدين من وصف مؤثر في الدين.

٢- لا تحول مطالبة أحد المدينين المتضامنين دون مطالبة الباقين.

٣- لكل مدين متضامن أن يعترض عند مطالبته بالوفاء بأوجه الاعتراض الخاصة به أو المشتركة بين المدينين فقط.

المادة السادسة والعشرون بعد المائتين:

لا يجوز للمدين المتضامن أن يحتج بالمقاصة التي تقع بين الدائن ومدين متضامن آخر إلا بقدر حصة هذا المدين الآخر.

المادة السابعة والعشرون بعد المائتين:

إذا انقضت حصة أحد المدينين المتضامنين في الدين باتحاد الذمة؛ فإن الدين لا ينقضي بالنسبة إلى باقي المدينين إلا بقدر حصة هذا المدين.

المادة الثامنة والعشرون بعد المائتين:

١- إذا أبرأ الدائن أحد المدينين المتضامنين من الدين فقط برئت ذمته وذمة الباقين بقدر حصته وبقي تضامنه.

٢- إذا أبرأ الدائن أحد المدينين المتضامنين من التضامن فقط بقي دينه في ذمته وامتنتعت مطالبة الدائن له بحصة الآخرين، وللمدين الرجوع عليه بما يدفعونه عنه بحكم التضامن بينهم.

٣- إذا أبرأ الدائن أحد المدينين المتضامنين من الدين بصورة مطلقة، انصرف الإبراء إلى الدين والتضامن معاً؛ ما لم يتبين من دلالة الحال أو من طبيعة التعامل أن الإبراء ينصرف إلى أحدهما.

المادة التاسعة والعشرون بعد المائتين:

في الأحوال التي يُبرئ فيها الدائن أحد المدينين المتضامنين سواءً من الدين أو من التضامن، يكون لباقي المدينين عند الاقتضاء أن يرجعوا على هذا المدين بنصيبه في حصة المعسر منهم، إلا أنه إذا أخلى الدائن المدين الذي أبرأه من كل مسؤولية عن الدين، فإن الدائن هو الذي يتحمل نصيب هذا المدين في حصة المعسر.

المادة الثلاثون بعد المائتين:

١- لا يفيد عدم سماع الدعوى لمرور الزمن بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامنين باقي المدينين إلا بقدر حصة ذلك المدين.

٢- ليس للدائن أن يتمسك بوقف سريان مرور الزمن أو انقطاعه بالنسبة إلى أحد المدينين المتضامنين في مواجهة باقي المدينين.

المادة الحادية والثلاثون بعد المائتين:

١- لا يكون المدين المتضامن مسؤولاً في تنفيذ الالتزام إلا عن فعله.

٢- إذا أعذر الدائن المدين المتضامن أو طالبه قضاءً فلا أثر لذلك بالنسبة إلى باقي المدينين المتضامنين، أما إعدار أحد المدينين المتضامنين للدائن فإنه يفيد الباقين.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

المادة الثانية والثلاثون بعد المائتين:

ينفذ الصلح الذي يعقده أحد المدينين المتضامنين مع الدائن على باقي المدينين، ما لم يرتب في ذمتهم التزاماً جديداً أو زيادةً في التزامهم؛ فإنه لا ينفذ في حق أي منهم إلا بإجازته.

المادة الثالثة والثلاثون بعد المائتين:

لا يسري إقرار أحد المدينين المتضامنين بما عليه من الدين في حق باقي المدينين المتضامنين، ولا يضار باقي المدينين المتضامنين إذا وجه إليه الدائن يميناً فنكل عنها أو وجهها إلى الدائن فحلفها، أما إذا وجه إليه الدائن يميناً فحلفها فإن باقي المدينين يفيدون من ذلك.

المادة الرابعة والثلاثون بعد المائتين:

١- إذا وفي أحد المدينين المتضامنين أكثر من حصته في الدين فليس له أن يرجع فيما زاد على حصته على أي من الباقيين إلا بقدر حصته، ولو كان الموفي قد رجع عليهم بحلوله محل الدائن.

٢- تكون حصص المدينين المتضامنين فيما يرجع به بعضهم على بعض متساوية ما لم يوجد اتفاق أو نص نظامي بخلاف ذلك. وإذا كان أحدهم هو وحده صاحب المصلحة في الدين فهو الذي يتحمل الدين كله تجاههم.

٣- إذا تبين أن أحد المدينين المتضامنين معسر تحمل المدين الذي وفى الدين مع الموسرين من المدينين المتضامنين تبعه هذا الإعسار؛ كل بقدر حصته.

الفرع الرابع:

عدم قابلية الالتزام للانقسام

المادة الخامسة والثلاثون بعد المائتين:

يكون الالتزام غير قابل للانقسام إذا ورد على محل لا يقبل أن ينقسم بطبيعته، أو تبين من الغرض الذي قصده المتعاقدان أن الالتزام لا يجوز تنفيذه منقسماً.

المادة السادسة والثلاثون بعد المائتين:

إذا تعدد المدينون في التزام غير قابل للانقسام كان كل منهم ملزماً بوفاء الدين كاملاً، وللمدين الذي وفى بالدين حق الرجوع على الباقيين كل بقدر حصته.

المادة السابعة والثلاثون بعد المائتين:

إذا تعدد الدائنون أو ورثة الدائن في التزام غير قابل للانقسام، جاز لكل منهم أن يطالب بأدائه كاملاً، وإذا اعترض أحدهم كان المدين ملزماً بأداء الالتزام لهم مجتمعين أو إيداع الشيء محل الالتزام لدى الجهة التي يحددها وزير العدل، وللبقية حق الرجوع على الدائن الذي استوفى الالتزام كل بقدر حصته.

الباب الرابع:

انتقال الالتزام

الفصل الأول:

حوالة الحق

المادة الثامنة والثلاثون بعد المائتين:

للدائن أن يحيل حقه إلى شخص آخر، وذلك ما لم تقتض النصوص النظامية أو الاتفاق أو طبيعة الالتزام خلاف ذلك، ولا يشترط لانعقاد الحوالة رضی المدين بها.

المادة التاسعة والثلاثون بعد المائتين:

لا تصح حوالة الحق إلا بقدر ما يكون منه قابلاً للحجز.

المادة الأربعون بعد المائتين:

لا تكون حوالة الحق نافذة تجاه المدين أو تجاه الغير إلا إذا قبلها المدين أو أعلم بها بأي وسيلة مقررّة نظاماً، على أن نفاذها تجاه الغير بقبول المدين يستلزم أن يكون هذا القبول ثابت التاريخ ومكتوباً.

المادة الحادية والأربعون بعد المائتين:

ينتقل الحق إلى المحال له بصفاته وتوابعه وضمائنه.

المادة الثانية والأربعون بعد المائتين:

١- إذا كانت الحوالة بعوض، لم يضمن المحيل إلا وجود الحق المحال به وقت انعقاد الحوالة، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

٢- إذا كانت الحوالة بغير عوض، لم يضمن المحيل وجود الحق.

المادة الثالثة والأربعون بعد المائتين:

لا يضمن المحيل يسار المدين إلا إذا وجد اتفاق خاص على هذا الضمان، وإذا ضمن المحيل يسار المدين لا ينصرف هذا الضمان إلا إلى اليسار وقت انعقاد الحوالة ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الرابعة والأربعون بعد المائتين:

إذا رجع المحال له بالضمان على المحيل طبقاً للمادتين (الثانية والأربعين بعد المائتين) و(الثالثة والأربعين بعد المائتين) من هذا النظام، فلا يلزم المحيل ردُّ أكثر مما أخذ من المحال له مع النفقات ولو وجد اتفاق بخلاف ذلك.

المادة الخامسة والأربعون بعد المائتين:

للمدين أن يتمسك تجاه المحال له بالدفع التي كان له أن يتمسك بها تجاه المحيل وقت نفاذ الحوالة في حقه، كما يجوز له أن يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة.

المادة السادسة والأربعون بعد المائتين:

إذا تعددت الحوالة بحق واحد قدمت الحوالة التي تكون أسبق في نفاذها في حق الغير.

المادة السابعة والأربعون بعد المائتين:

إذا وقع تحت يد المدين حجز قبل أن تصبح الحوالة نافذة في حق الغير كانت الحوالة بالنسبة إلى الحاجز بمثابة حجز آخر، فيقسم الحق بين المحال له والحاجز قسمة غرماً.

الفصل الثاني:

حوالة الدين

المادة الثامنة والأربعون بعد المائتين:

حوالة الدين عقد يقتضي نقل الالتزام من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه.

المادة التاسعة والأربعون بعد المائتين:

١- تنعقد حوالة الدين باتفاق بين المحيل والمحال عليه، ولا تنفذ في حق المحال إلا إذا قبلها.

٢- إذا لم يقبل المحال الحوالة فإن المحال عليه يكون ملزماً تجاه المحيل بالوفاء للمحال، ما لم يتفق على خلاف ذلك، أو يتبين من ظروف الحال أن نفاذ الحوالة بينهما معلق على قبول المحال.

المادة الخمسون بعد المائتين:

يجوز أن تنعقد حوالة الدين باتفاق بين المحيل والمحال، ولا تنفذ في حق المحال عليه إلا إذا قبلها، وإذا كان المحال عليه مديناً للمحيل بمثل الدين المحال به فتنفذ في حق المحال عليه والغير وفق أحكام المادة (الأربعين بعد المائتين) من هذا النظام.

المادة الحادية والخمسون بعد المائتين:

ينتقل الدين المحال به إلى المحال عليه بصفاته وتوابعه وتبرأ ذمة المحيل من الدين.

المادة الثانية والخمسون بعد المائتين:

تبقى للدين المحال به ضماناته، ومع ذلك لا تبقى الضمانات المقدمة من الغير، ويبقى المدينون المتضامنون ملتزمين بعد خصم حصة المحيل من الدين.

المادة الثالثة والخمسون بعد المائتين:

للمحال عليه أن يتمسك تجاه المحال بالدفع التي كان للمحيل أن يتمسك بها، كما يجوز له أن يتمسك بالدفع المستمدة من عقد الحوالة، وليس له أن يحتج بالدفع الخاصة بشخص المحيل.

المادة الرابعة والخمسون بعد المائتين:

يضمن المحيل يسار المحال عليه وقت انعقاد الحوالة إذا كانت الحوالة بين المحيل والمحال، ووقت نفاذها إذا كانت الحوالة بين المحيل والمحال عليه؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

الفصل الثالث:

التنازل عن العقد

المادة الخامسة والخمسون بعد المائتين:

يجوز للمتعاقد أن ينقل صفته كطرف في عقد إلى غيره بموافقة المتعاقد الآخر، ويجوز أن تمنح الموافقة مقدماً إذا عين فيها العقد الذي يراد التنازل عنه، وينفذ التنازل في هذه الحال في حق المتنازل لديه إذا أعلم به المتنازل.

المادة السادسة والخمسون بعد المائتين:

إذا وافق المتنازل لديه على التنازل، برئ المتنازل تجاه المتنازل لديه بالنسبة إلى المستقبل، وإذا لم يوافق التزم المتنازل بتنفيذ العقد بالتضامن مع المتنازل له، ما لم يتفق على خلاف ذلك، أو يتبين من ظروف الحال أن نفاذ التنازل بينهما معلق على قبول المتنازل لديه.

المادة السابعة والخمسون بعد المائتين:

١- للمتنازل له أن يحتج تجاه المتنازل لديه بالدفع المتعلقة بالدين، وليس له أن يحتج بالدفع الخاصة بشخص المتنازل.

٢- للمتنازل لديه أن يحتج تجاه المتنازل له بجميع الدفع التي كان له الاحتجاج بها تجاه المتنازل.

المادة الثامنة والخمسون بعد المائتين:

إذا لم يبرئ المتنازل لديه المتنازل بقيت جميع الضمانات المتفق عليها بينهما، وإذا أبرأه لم تبقى الضمانات المقدمة من الغير، وبقي المدينون المتضامنون ملتزمين بعد خصم حصة المتنازل من الدين.



نظام المعاملات المدنية .. تمة

٣- يكون الإيداع بأمر المحكمة في كل شيء بحسب طبيعته بما في ذلك إيداعه عيناً أو وضعه تحت الحراسة، ويُبلِّغ الدائن بذلك.

المادة التاسعة والستون بعد المائتين:

إذا كان محل الوفاء شيئاً يسرع إليه الفساد، أو يكلف إيداعه أو حراسته نفقات باهظة؛ جاز للمدين -بعد إذن المحكمة، أو دون إذنها في حال الاستعجال- أن يبيعه بسعر السوق، فإن تعذر ذلك فبالمزاد، ويقوم بإيداع الثمن مقام إيداع الشيء نفسه.

المادة السبعون بعد المائتين:

يُكتفى بالإيداع أو ما يقوم مقامه دون حاجة للعرض في الحالات الآتية:

أ- إذا كان المدين يجهل شخص الدائن أو موطنه.

ب- إذا كان الدائن عديم الأهلية أو ناقصها وليس له نائب يقبل الوفاء.

ج- إذا كان الدين متنازعاً عليه بين عدة أشخاص.

د- إذا كانت هناك أسباب جدية أخرى تقدرها المحكمة.

المادة الحادية والسبعون بعد المائتين:

١- إذا تم العرض وأُتبع بالإيداع على الوجه الصحيح قام العرض مقام الوفاء وترتبت عليه جميع آثاره من وقت العرض، وليس للمدين الرجوع في الوفاء.

٢- يتحمل الدائن نفقات العرض والإيداع.

الفرع الثالث:

محل الوفاء وزمانه ومكانه ونفقاته

المادة الثانية والسبعون بعد المائتين:

يكون الوفاء بالشيء المستحق أصلاً، فلا يجبر الدائن على قبول غيره ولو كان أعلى قيمة.

المادة الثالثة والسبعون بعد المائتين:

١- ليس للمدين أن يجبر الدائن على قبول وفاء جزئيٍّ لدينٍ واحد؛ ما لم تقتض النصوص النظامية أو الاتفاق خلاف ذلك.

٢- إذا كان الدين متنازعاً في جزءٍ منه وقبِلَ الدائن أن يستوفي الجزء المعترف به فليس للمدين أن يرفض الوفاء بهذا الجزء.

المادة الرابعة والسبعون بعد المائتين:

١- إذا تعددت الديون في ذمة المدين، وكانت من نوع واحدٍ ولدائنيٍّ واحدٍ، وكان ما أداه المدين لا يفي بهذه الديون جميعاً؛ فالقول للمدين في تعيين الدين المراد وفاؤه، ما لم يوجد اتفاق أو نصٌ نظامي يمنع هذا التعيين.

٢- إذا لم يعين المدين الدين على الوجه المبين في الفقرة (١) من هذه المادة، وتعدّر الرجوع إليه؛ حُسب ما أداه من الدين الحال أو الأقرب حلولاً. فإن كانت كلها حالة أو مؤجلةً إلى أجلٍ واحد؛ حُسب ما أداه من أشدها كلفةً على المدين. فإن تساوت الديون في الكلفة، فللدائن تعيين الدين الذي يكون له الوفاء.

المادة الخامسة والسبعون بعد المائتين:

١- يجب أن يتم الوفاء فوراً بمجرد ترتب الالتزام في ذمة المدين؛ ما لم يوجد اتفاق أو نصٌ نظامي بخلاف ذلك.

٢- فيما لم يرد فيه نصٌ نظامي؛ يجوز للمحكمة في حالات استثنائية أن تُنظر المدين إلى أجلٍ معقولٍ يُنفذ فيه التزامه إذا استدعت حالته ذلك ولم يلحق الدائن من هذا التأجيل ضرراً جسيماً.

المادة السادسة والسبعون بعد المائتين:

إذا كان الالتزام مؤجلاً ولم يحدد أجل الوفاء به، حددته المحكمة -بناءً على طلب الدائن أو المدين- بحسب العرف وطبيعة المعاملة.

المادة السابعة والسبعون بعد المائتين:

يكون مكان الوفاء عند عدم تعيينه بالاتفاق أو بنصٍ نظامي على النحو الآتي:

أ- إذا كان الالتزام تعاقدياً، ففي مكان نشوء الالتزام، ما لم يكن محل الالتزام معيناً بالذات فيجب تسليمه في المكان الذي كان موجوداً فيه وقت نشوء الالتزام.

ب- إذا كان الالتزام غير تعاقدي، ففي موطن المدين وقت الوفاء، أو في المكان الذي يباشر فيه أعماله إذا كان الالتزام متعلقاً بهذه الأعمال.

المادة الثامنة والسبعون بعد المائتين:

تكون نفقات الوفاء على المدين؛ ما لم يوجد نصٌ نظامي أو اتفاق على خلاف ذلك.

المادة التاسعة والسبعون بعد المائتين:

لمن يقوم بوفاء الدين أو جزء منه أن يطلب سنداُ بما وفاه، فإذا رفض الدائن ذلك كان للمدين أو لذئ المصلحة إيداع الدين لدى الجهة التي يحددها وزير العدل.

الباب الخامس:

انقضاء الالتزام

الفصل الأول:

انقضاء الالتزام بالوفاء

الفرع الأول:

طرفا الوفاء

المادة التاسعة والخمسون بعد المائتين:

يصح الوفاء من الآتي:

أ- المدين أو نائبه أو أي شخص آخر له مصلحة في الوفاء؛ ما لم يوجد نصٌ نظامي بخلاف ذلك.

ب- من لا مصلحة له في الوفاء، إلا أنه يجوز للدائن أن يرفض الوفاء في هذه الحال إذا أبلغ المدين الدائن اعتراضه على ذلك.

المادة الستون بعد المائتين:

١- يُشترط لصحة الوفاء أن يكون الموفي مالكاً للشيء الذي وفي به.

٢- لا يصح الوفاء من عديم الأهلية، أما الوفاء من ناقص الأهلية بشيءٍ مستحقٍ عليه فيكون صحيحاً ما لم يلحق الوفاء ضرراً به.

المادة الحادية والستون بعد المائتين:

من وفي دين غيره ولم يكن متبرعاً كان له الرجوع على المدين بقدر ما دفعه، ما لم يكن الوفاء بغير إذن المدين وأثبت أن له أي مصلحة في الاعتراض على الوفاء.

المادة الثانية والستون بعد المائتين:

من وفي دين غيره حل محل الدائن الذي استوفى حقه في الحالات الآتية:

أ- إذا كان الموفي ملزماً بالدين مع المدين أو ملزماً بوفائه عنه.

ب- إذا كان الموفي دائناً ووفى دائناً آخر مقدماً عليه بما له من ضمانٍ عيني، ولو لم يكن للموفي أي ضمان.

ج- إذا وجد نصٌ نظامي يقضي بأن للموفي حق الحلول.

د- إذا اتفق الدائن والموفي عند الوفاء أو قبله على أن يحل محله، ولو لم يقبل المدين ذلك.

المادة الثالثة والستون بعد المائتين:

١- إذا حلَّ الموفي محلَّ الدائن كان للموفي حقُّ الدائن بما لهذا الحق من صفات وما يلحقه من توابع وما يكفله من ضمانات وما يرد عليه من دفع، ويكون هذا الحلول بالقدر الذي أداه الموفي من ماله.

٢- إذا كان الحلول في جزء من الحق فيكون الدائن مقدماً في استيفاء ما بقي على الموفي، ما لم يتفقا على خلاف ذلك.

المادة الرابعة والستون بعد المائتين:

إذا وفي المدين في مرض موته بعض دائنيه ولم تف تركته بديون الباقيين؛ فلهم الرجوع على من استوفوا ديونهم ومشاركتهم فيما أخذوا كل بقدر حصته.

المادة الخامسة والستون بعد المائتين:

١- يكون الوفاء للدائن أو لنائبه، ويعدُّ ذا صفة في استيفاء الدين من يقدم للمدين سنداُ بمخالصة صادرة من الدائن؛ ما لم يتفق على أن الوفاء يكون للدائن شخصياً.

٢- إذا كان الدائن عديم الأهلية أو ناقصها، فلا تبرأ ذمة المدين إلا بالوفاء لوليه أو وصيه، ويصح الوفاء للدائن ناقص الأهلية إذا كان نشوء الالتزام بإذن وليه أو وصيه، ولم يمنع الولي أو الوصي من الوفاء له.

الفرع الثاني:

رفض الوفاء

المادة السادسة والستون بعد المائتين:

إذا رفض الدائن دون مسوغ الوفاء المعروض عليه عرضاً صحيحاً، أو لم يقدّم بالأعمال التي لا يتم الوفاء بدونها، أو أعلم المدين أنه لن يقبل الوفاء؛ فللمدين أن يعذره وفق أحكام هذا النظام.

المادة السابعة والستون بعد المائتين:

إذا عذّر الدائن تحمل تبعه هلاك الشيء أو تلفه وأصبح للمدين الحق في إيداع الشيء على نفقة الدائن والمطالبة بالتعويض عن الضرر.

المادة الثامنة والستون بعد المائتين:

١- لا يكون العرض صحيحاً إلا إذا كان لكامل الدين المستحق ونفقاته بحسب ما يقتضيه العقد أو نوع الدين.

٢- يجوز العرض أثناء المرافعة أمام المحكمة دون إجراءات أخرى إذا كان الدائن المعروض عليه حاضراً، ويعدُّ ذلك إعداراً.



نظام المعاملات المدنية .. تنمية

الفصل الثاني:

انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء

الفرع الأول:

الوفاء البديل

المادة الثمانون بعد المائتين:

١- يصح وفاء الدين ببديل يتفق عليه الطرفان.

٢- تسري على الوفاء البديل أحكام العقد الذي يناسبه بحسب الأحوال، وأحكام الوفاء في قضاء الدين.

الفرع الثاني:

المقاصة

المادة الحادية والثمانون بعد المائتين:

للمدين المقاصة بين ما هو مستحق الأداء عليه لدائته وما هو مستحق الأداء له تجاه هذا الدائن ولو اختلف سبب الدينين، إذا كان موضوع كل منهما نقوداً أو أشياء متماثلة في النوع والصفة، وكان كل منهما خالياً من النزاع، وصالحاً للمطالبة به قضاءً، وقابلاً للحجز.

المادة الثانية والثمانون بعد المائتين:

لا تقع المقاصة إلا إذا تمسك بها من له مصلحة فيها، ولا يصح النزول عنها قبل ثبوت الحق فيها.

المادة الثالثة والثمانون بعد المائتين:

يجوز للمدين أن يتمسك بالمقاصة ولو اختلف مكان الوفاء في الدينين. ويجب عليه في هذه الحال أن يعوض الدائن عما لحقه من ضرر لعدم تمكنه بسبب المقاصة من استيفاء ما له من حق أو الوفاء بما عليه من دين في المكان الذي عين لذلك.

المادة الرابعة والثمانون بعد المائتين:

يترتب على المقاصة انقضاء الدينين بمقدار الأقل منهما منذ الوقت الذي يصبحان فيه صالحين للمقاصة.

المادة الخامسة والثمانون بعد المائتين:

إذا تخلف أحد الشروط الواردة في المادة (الحادية والثمانين بعد المائتين) من هذا النظام لم تقع المقاصة إلا باتفاق الطرفين.

المادة السادسة والثمانون بعد المائتين:

لا يجوز أن تقع المقاصة إضراراً بحقوق كسبها الغير.

المادة السابعة والثمانون بعد المائتين:

إذا كان للمودع لديه دين على المودع أو كان للمستعير دين على المعير، فلا تقع المقاصة بين الدين والوديعة أو بين الدين والشئ المعار ولو كان الدين من نوع أي منهما إلا باتفاق الطرفين.

المادة الثامنة والثمانون بعد المائتين:

إذا كان أحد الدينين لا تُسمع فيه الدعوى لمرور الزمن وقت التمسك بالمقاصة فإن ذلك لا يمنع من وقوعها ما دامت شروطها قد اكتملت قبل مرور تلك المدة.

المادة التاسعة والثمانون بعد المائتين:

إذا أدى المدين ديناً عليه وكان له أن يقاص فيه بحق له لم يجز أن يتمسك بضمانات هذا الحق بما يضر بالغير إلا إذا كان يجهل وجود الحق وقت الوفاء وكان له في ذلك عذر مقبول.

الفرع الثالث:

الحاد الذمة

المادة التسعون بعد المائتين:

١- إذا اجتمع في شخص واحد صفتا الدائن والمدين في دين واحد، انقضى هذا الدين بالقدر الذي اتحدت فيه الذمة.

٢- إذا كان الدائن وارثاً للمدين لم تتحد الذمة، وإنما يكون كسائر الدائنين في اقتضاء دينه من التركة.

المادة الحادية والتسعون بعد المائتين:

إذا زال سبب اجتماع صفتي الدائن والمدين وكان لزواله أثر رجعي، عاد الدين إلى ما كان عليه.

الفصل الثالث:

انقضاء الالتزام دون الوفاء به

الفرع الأول:

الإبراء

المادة الثانية والتسعون بعد المائتين:

١- ينقضي التزام المدين إذا أبرأه الدائن، ولا يتوقف الإبراء على قبول المدين، ولكن إذا رده المدين عاد الدين إلى ما كان عليه.

٢- لا يصح الإبراء إلا من دين قائم، ولو لم يكن حالاً.

المادة الثالثة والتسعون بعد المائتين:

تسري على الإبراء الأحكام الموضوعية للتبرعات، ولا يُشترط فيه شكل خاص.

الفرع الثاني:

استحالة التنفيذ

المادة الرابعة والتسعون بعد المائتين:

ينقضي التزام المدين إذا أثبت استحالة التنفيذ عليه بسبب لا يد له فيه، وينقضي كذلك الالتزام المقابل له إن وجد.

الفرع الثالث:

عدم سماع الدعوى بمرور الزمن

(التقادم المانع من سماع الدعوى)

المادة الخامسة والتسعون بعد المائتين:

لا ينقضي الحق بمرور الزمن، ولكن لا تُسمع الدعوى به على المنكر بانقضاء (عشر) سنوات فيما عدا الحالات التي ورد فيها نص نظامي أو الاستثناءات الواردة في هذا الفرع.

المادة السادسة والتسعون بعد المائتين:

دون إخلال بالنصوص النظامية، لا تُسمع الدعوى على المنكر بانقضاء (خمس) سنوات في الحقوق الآتية:

أ- حقوق أصحاب المهن الحرة، كالأطباء والمحامين والمهندسين عما أدوه من عمل متصل بمهنتهم وما أنفقوه من نفقة.

ب- الحقوق الدورية المتجددة، كأجرة العقارات والأجور والإيرادات المرتبة ونحوها، ويُستثنى من ذلك إذا كان الحق ريعاً في ذمة حائز سبب النية أو ريعاً واجباً على ناظر الوقف أداؤه للمستحق، فلا تسمع الدعوى بشأنه بانقضاء (عشر) سنوات.

المادة السابعة والتسعون بعد المائتين:

دون إخلال بالنصوص النظامية، لا تُسمع الدعوى على المنكر بانقضاء (سنة) في الحقوق الآتية:

أ- حقوق التجار عن السلع والخدمات المقدمة لأشخاص لا يتجرون فيها.

ب- حقوق أصحاب المنشآت المعدة لإيواء النزلاء والمطاعم ومن في حكمهم الناشئة عن ممارسة تلك الأنشطة.

ج- حقوق الأجراء من أجور يومية وغير يومية ومن ثمن ما قدموه من أشياء.

المادة الثامنة والتسعون بعد المائتين:

لا تُسمع الدعوى في الحقوق الواردة في الفقرة (أ) من المادة (السادسة والتسعين بعد المائتين) من هذا النظام والحقوق الواردة في المادة (السابعة والتسعين بعد المائتين) من هذا النظام بانقضاء المدد المعينة ولو استمر نوع التعامل بين أصحابها والمدينين بها، وإذا حُرر سند بحق من هذه الحقوق لم يمتنع سماع الدعوى به إلا بانقضاء (عشر) سنوات من تاريخ تحرير السند.

المادة التاسعة والتسعون بعد المائتين:

يبدأ سريان المدة المقررة لعدم سماع الدعوى لمرور الزمن -فيما لم يرد فيه نص نظامي- من اليوم الذي يكون فيه الحق مستحق الأداء.

المادة الثلاثمائة:

١- يقف سريان مدة عدم سماع الدعوى كلما وُجد عذر تتعذر معه المطالبة بالحق.

٢- يعدُّ من الأعذار التي يقف بها سريان مدة عدم سماع الدعوى وجود تفاوضٍ عن حسن نية بين الطرفين يكون قائماً عند اكتمال المدة، أو وجود مانع أدبي يحول دون المطالبة.

المادة الأولى بعد الثلاثمائة:

إذا تعدد الدائنون بدين واحد ولم يطالب أي منهم بالحق فإن عدم سماع الدعوى لا يسري إلا على من ليس له عذر منهم.

المادة الثانية بعد الثلاثمائة:

تنقطع مدة عدم سماع الدعوى في الحالات الآتية:

أ- إقرار المدين بالحق صراحةً أو ضمناً.

ب- المطالبة القضائية، ولو كانت أمام محكمة غير مختصة.

ج- أي إجراء قضائي آخر يقوم به الدائن للتمسك بحقه.

المادة الثالثة بعد الثلاثمائة:

إذا انتقل الحق من شخص إلى خلفه فلا تنقطع المدة المقررة لعدم سماع الدعوى.

المادة الرابعة بعد الثلاثمائة:

١- إذا انقضت مدة عدم سماع الدعوى بدأت مدة جديدة ماثلة للمدة الأولى من انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع.

نظام المعاملات المدنية .. تامة



قرارات مجلس الوزراء

٢- إذا صدر حكم قضائي بحق، أو كان الحق من الحقوق الواردة في الفقرة (أ) من المادة (السادسة والتسعين بعد المائتين) من هذا النظام أو الحقوق الواردة في المادة (السابعة والتسعين بعد المائتين) من وانقطعت مدة عدم سماع الدعوى بإقرار المدين؛ فتكون المدة الجديدة (عشر) سنوات، إلا أن يكون الحق المحكوم به متضمناً للالتزامات دورية متجددة لا تستحق الأداء إلا بعد صدور الحكم.

المادة الخامسة بعد الثلاثمائة:

١- لا يجوز الاتفاق على تقصير مدة عدم سماع الدعوى، ولا على إطالتها.
٢- لا يجوز أن يسقط المدين حقه في التمسك بعدم سماع الدعوى قبل ثبوت هذا الحق له.
٣- إسقاط المدين حقه في التمسك بعدم سماع الدعوى تجاه بعض دائنيه لا ينفذ في حق الباقيين إذا كان مضرراً بهم.

المادة السادسة بعد الثلاثمائة:

لا تقضي المحكمة بعدم سماع الدعوى مرور الزمن إلا بناءً على طلب المدين أو ذي مصلحة.

القسم الثاني:

العقود المسماة

الباب الأول:

العقود الواردة على الملكية

الفصل الأول:

عقد البيع

المادة السابعة بعد الثلاثمائة:

البيع عقد يملك بمقتضاه البائع المبيع للمشتري مقابل ثمن نقدي.

الفرع الأول:

المبيع والثمن

المادة الثامنة بعد الثلاثمائة:

١- يجب أن يكون المبيع معلوماً للمشتري برويته أو ببيان صفاته المميزة له.
٢- إذا تضمن عقد البيع أن المشتري عالم بالمبيع فلا حق له في طلب إبطال العقد لعدم العلم إلا إذا أثبت تغير البائع به.

المادة التاسعة بعد الثلاثمائة:

١- إذا كان البيع بالعينة وجب أن يكون المبيع مطابقاً لها.
٢- إذا فُقدت العينة أو تلفت في يد أحد المتعاقدين ولو من غير خطأ منه، واختلفا في مطابقة المبيع للعينة؛ فالقول للمتعاقد الآخر، ما لم يُثبت من فُقدت أو تلفت العينة في يده عكس ذلك.

المادة العاشرة بعد الثلاثمائة:

يجوز البيع بشرط التجربة خلال مدة معينة، وإذا لم يعين المتبايعان المدة حملت على المدة المعتادة للتجربة، وعلى البائع تمكين المشتري منها، وللمشتري فسخ البيع ولو لم يجرب المبيع بشرط إعلام البائع بالفسخ خلال مدة التجربة.

المادة الحادية عشرة بعد الثلاثمائة:

إذا أسقط المشتري حقه في الفسخ صراحةً أو ضمناً، أو تجاوز في استعمال المبيع حد التجربة، أو هلك المبيع أو تلف بفعل المشتري أو بعد تسلمه، أو مضت المدة المتفق عليها دون فسخ مع تمكنه من التجربة؛ لزم البيع بالثمن المتفق عليه مستنداً إلى وقت انعقاده.

المادة الثانية عشرة بعد الثلاثمائة:

إذا تبين من الاتفاق أو ظروف الحال أن البيع بشرط التجربة معلق على قبول المشتري للمبيع؛ لم ينفذ البيع إلا بقبوله.

المادة الثالثة عشرة بعد الثلاثمائة:

يصح أن يقتصر تقدير الثمن على بيان أسس صالحة يتحدد بمقتضاها.

المادة الرابعة عشرة بعد الثلاثمائة:

إذا اتفق المتعاقدان على تحديد الثمن بسعر السوق اعتُبر سعر السوق في زمان البيع ومكانه، فإن لم يكن في مكان البيع سوق اعتُبر المكان الذي يقضي العرف بأن تكون أسعاره سارية.

المادة الخامسة عشرة بعد الثلاثمائة:

إذا لم يحدد المتعاقدان ثمناً للمبيع فلا يترتب على ذلك بطلان البيع متى تبين من الظروف توجه إرادتهما إلى سعر السوق أو السعر الذي جرى عليه التعامل بينهما.

المادة السادسة عشرة بعد الثلاثمائة:

١- إذا حدد الثمن بناءً على رأس مال البائع في المبيع مرابحة أو وضيعة أو تولية، وجب عليه أن يبين كل

ما له تأثير في رأس ماله، وللمشتري طلب إبطال العقد إذا كتم البائع أمراً ذا تأثير في رأس المال.
٢- إذا لم يكن رأس المال محدداً عند العقد وتبين في الثمن غيب للمشتري جاز له طلب إبطال العقد، وللبائع توقي الإبطال إذا قدم ما تراه المحكمة كافياً لرفع الغيب.

المادة السابعة عشرة بعد الثلاثمائة:

١- يُستحق الثمن في البيع معجلاً ما لم يُوجد اتفاق على أن يكون مؤجلاً أو مقسماً لأجل معلوم.
٢- إذا كان الثمن مؤجلاً أو مقسماً فيبدأ الأجل من تاريخ العقد؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

الفرع الثاني:

آثار عقد البيع

أولاً: التزامات البائع

المادة الثامنة عشرة بعد الثلاثمائة:

١- تنتقل ملكية المبيع إلى المشتري بانعقاد البيع، وذلك دون إخلال بأحكام المواد (الخامسة والخمسين بعد الستمئة) و(السادسة والخمسين بعد الستمئة) و(السابعة والخمسين بعد الستمئة) من هذا النظام.
٢- لا يمنع من انتقال الملكية كون البيع تمّ جزئياً ولو كان تعيين الثمن فيه يتوقف على تقدير المبيع.

المادة التاسعة عشرة بعد الثلاثمائة:

يلتزم البائع بأن يقوم بما هو ضروري من جانبه لنقل ملكية المبيع للمشتري وأن يتمتع عن أي عمل من شأنه جعل نقل الملكية مستحيلاً أو عسيراً.

المادة العشرون بعد الثلاثمائة:

١- للبائع -إذا كان الثمن مؤجلاً أو مقسماً- أن يشترط تعليق نقل الملكية للمشتري حتى يؤدي جميع الثمن ولو سُلّم المبيع.
٢- إذا استوفى البائع الثمن عدت ملكية المشتري مستندة إلى وقت انعقاد البيع.

المادة الحادية والعشرون بعد الثلاثمائة:

١- يلتزم البائع بتسليم المبيع إلى المشتري بالحال التي كان عليها وقت البيع، وتكون نفقات تسليم المبيع على البائع، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.
٢- يلتزم البائع بتسليم المبيع مجرداً من كل حق للغير لا يعلمه المشتري.

المادة الثانية والعشرون بعد الثلاثمائة:

يشمل تسليم المبيع ملحقاته، وما اتصل به اتصال قرار، وما جرى العرف على أنه من توابع المبيع ولو لم يذكر في العقد.

المادة الثالثة والعشرون بعد الثلاثمائة:

١- إذا عين مقدار المبيع عند العقد فبان فيه نقص أو زيادة ولم يوجد اتفاق؛ وجب اتباع الآتي:
أ- إذا كان المبيع مما تضره التجزئة والثمن المسمى لمجموعه وليس بالوحدة القياسية فالزيادة للمشتري والنقص لا يقابله شيء من الثمن، وفيما عدا ذلك يكون النقص من حساب البائع والزيادة له يستردها عيناً إن كان المبيع لا تضره التجزئة أو يستحق ثمنها إن كان المبيع تضره التجزئة.
ب- إذا كانت الزيادة تلزم المشتري أكثر مما اشترى به بمقدار جسيم أو كان النقص يُخل بغرضه بحيث لو علم به لما أتم العقد كان له طلب فسخ البيع.
٢- لا تسمع الدعوى بالفسخ أو إنقاص الثمن أو إكماله إذا انقضت (سنة) من تاريخ تسليم المبيع.

المادة الرابعة والعشرون بعد الثلاثمائة:

يكون تسليم المبيع بوضعه في حيازة المشتري، أو بأن يخلي البائع بين المبيع والمشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به دون مانع، ما دام البائع قد أعلم المشتري بذلك، ويكون هذا التسليم على النحو الذي يتفق مع طبيعة المبيع.

المادة الخامسة والعشرون بعد الثلاثمائة:

إذا كان المبيع تحت يد المشتري قبل البيع بأي صفة أو سبب عدت هذه الحيازة تسليماً؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة السادسة والعشرون بعد الثلاثمائة:

تعدّ الحالات الآتية تسليماً للمبيع:

- إذا اتفق المتبايعان على عدّ المشتري متسليماً للمبيع في حالة معينة.
- إذا عدّ نصّ نظامي المشتري متسليماً للمبيع في حالة معينة.
- إذا استبقى البائع المبيع في يده بعد البيع لسبب آخر غير الملكية برضى المشتري.

المادة السابعة والعشرون بعد الثلاثمائة:

يعدّ المشتري متسليماً للمبيع ويلزمه أداء الثمن إذا هلك المبيع أو تلف قبل التسليم بفعله، فإن كان للبائع الحق في العدول عن العقد واختاره؛ كان له الرجوع على المشتري بالتعويض.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

المادة الثامنة والعشرون بعد الثلاثمائة:

إذا هلك المبيع أو جزء منه قبل التسليم بفعل البائع أو الغير؛ كان للمشتري طلب فسخ البيع، أو إمضاه والرجوع بالتعويض على المتسبب بالهلاك، أو طلب الفسخ في الجزء الذي هلك فقط.

المادة التاسعة والعشرون بعد الثلاثمائة:

١- إذا هلك المبيع قبل التسليم بسبب لا يد لأحد المتبايعين أو الغير فيه انفسخ البيع واسترد المشتري الثمن.
٢- إذا كان الهلاك على جزء من المبيع انفسخ البيع في ذلك الجزء واسترد المشتري ما يقابله من الثمن، وللمشتري طلب فسخ البيع في الباقي واسترداد كامل الثمن.

المادة الثلاثون بعد الثلاثمائة:

١- يضمن البائع عدم تعرضه للمشتري في الانتفاع بالمبيع كله أو بعضه.
٢- يضمن البائع سلامة المبيع من أي حق للغير في المبيع كله أو بعضه إذا كان الحق سابقاً لعقد البيع أو آيلاً إلى الغير من البائع.

المادة الحادية والثلاثون بعد الثلاثمائة:

١- ترفع دعوى استحقاق المبيع قبل تسلمه على البائع أو المشتري أو عليهما معاً.
٢- إذا رفعت على المشتري دعوى استحقاق المبيع فعليه المبادرة إلى إعلام البائع بذلك، وعلى البائع أن يتدخل في الدعوى.
٣- إذا أعلم البائع في الوقت الملائم ولم يتدخل في الدعوى أو تدخل وحكم في الحالتين باستحقاق المبيع للغير؛ لزمه الضمان، إلا إذا أثبت أن الحكم الصادر في الدعوى كان نتيجة تغرير من المشتري أو خطأ جسيم منه.
٤- إذا لم يعلم المشتري البائع بالدعوى في الوقت الملائم وصدر على المشتري حكم؛ سقط حقه في الرجوع بالضمان إذا أثبت البائع أن تدخله في الدعوى كان يؤدي إلى رفض دعوى الاستحقاق.

المادة الثانية والثلاثون بعد الثلاثمائة:

يثبت حق المشتري في الضمان ولو أقر للغير بالحق أو تصالح معه وهو حسن النية في الحالتين دون أن ينتظر صدور حكم قضائي متى كان قد أعلم البائع بالدعوى في الوقت الملائم فلم يتدخل؛ وذلك ما لم يثبت البائع أن المدعي لم يكن على حق في دعواه.

المادة الثالثة والثلاثون بعد الثلاثمائة:

إذا تصالح المشتري مع مدعي الاستحقاق على مال قبل صدور حكم قضائي له، فللبائع أن يتخلص من نتائج الضمان بأن يرد للمشتري ما يعادل بدل الصلح ونفقاته.

المادة الرابعة والثلاثون بعد الثلاثمائة:

إذا استحق المبيع كله كان للمستحق إذا أجاز البيع الرجوع على البائع بالثمن، ويخلص المبيع للمشتري.

المادة الخامسة والثلاثون بعد الثلاثمائة:

إذا استحق المبيع كله ولم يجز المستحق البيع، فللمشتري أن يطلب من البائع الآتي:
أ- ثمن المبيع.

ب- قيمة الثمار التي أُلزم المشتري بردها للمستحق.

ج- النفقات النافعة التي أحدثها المشتري في المبيع مما لا يلزم المستحق تعويض المشتري عنها.

د- النفقات الكمالية إذا كان البائع سيئ النية.

هـ- التعويض عن أي أضرار أخرى نشأت باستحقاق المبيع.

المادة السادسة والثلاثون بعد الثلاثمائة:

إذا استحق بعض المبيع وأحدث الاستحقاق عيباً في الباقي كان للمشتري طلب الفسخ، فإن اختار إمساك المبيع أو لم يحدث الاستحقاق عيباً في الباقي فليس له إلا الرجوع بالضمان في الجزء المستحق.

المادة السابعة والثلاثون بعد الثلاثمائة:

١- يصح الاتفاق على إعفاء البائع من ضمان الاستحقاق أو الحد من هذا الضمان أو زيادته، عدا ما يكون منه ناشئاً عن فعل البائع أو كان قد تعمد إخفاءه.

٢- لا يحول الاتفاق على الإعفاء من ضمان الاستحقاق دون حق المشتري في الرجوع على البائع بالثمن؛ ما لم يثبت أن المشتري كان يعلم وقت البيع سبب الاستحقاق.

المادة الثامنة والثلاثون بعد الثلاثمائة:

١- يضمن البائع عند تسليم المبيع سلامته من أي عيب ينقص من قيمته أو من نفعه بحسب الغاية المقصودة منه، والمستفادة مما هو مبين في العقد، أو مما هو ظاهر من طبيعة الشيء، أو الغرض الذي أعد له. ويضمن البائع هذا العيب ولو لم يكن عالماً بوجوده.

٢- إذا ظهر في المبيع عيب كان المشتري مخيراً بين طلب فسخ البيع أو إمساك المبيع والرجوع على البائع بفرق الثمن، وهو نسبة قيمة المبيع سليماً إلى قيمته معيباً من الثمن. وللبيع أن يتوقى ذلك بإحضار بديل مماثل للمبيع غير معيب.

٣- للمشتري في الحالات الواردة في الفقرة (٢) من هذه المادة الحق في التعويض عما يلحقه من ضرر إن كان له مقتضى.

المادة التاسعة والثلاثون بعد الثلاثمائة:

لا يضمن البائع العيب في الحالات الآتية:

- إذا كان المشتري يعلم بالعيب وقت البيع، أو كان يستطيع أن يتبينه بنفسه لو فحص المبيع بعناية الشخص المعتاد؛ ما لم يضمن البائع له سلامة المبيع من عيب بعينه أو كان البائع تعمد إخفاءه.
- إذا كان العيب مما جرى العرف على التسامح فيه.
- إذا حدث العيب بعد التسليم ما لم يكن مستنداً إلى سبب موجود في المبيع قبل التسليم.
- إذا كان البيع في المزاد من قبل الجهات القضائية أو الإدارية.

المادة الأربعون بعد الثلاثمائة:

- إذا تسلم المشتري المبيع فعليه التحقق من حالته بمجرد أن يتمكن من ذلك وفقاً للمألوف في التعامل، فإذا كشف عيباً يضمنه البائع فعليه أن يعلمه به خلال مدة معقولة، فإن لم يفعل عد قابلاً للمبيع بما فيه من عيب.
- إذا كان العيب مما لا يمكن الكشف عنه بالفحص المعتاد ثم كشفه المشتري، فعليه أن يعلم به البائع بمجرد ظهوره، وإلا عد قابلاً للمبيع بما فيه من عيب.

المادة الحادية والأربعون بعد الثلاثمائة:

- إذا رضي المشتري بالعيب صراحةً أو ضمناً سقط حقه في الفسخ وفي الرجوع بفرق الثمن.
- يسقط حق المشتري في الفسخ، وله الرجوع بفرق الثمن في الحالات الآتية:
أ- إذا تصرف في المبيع تصرفاً يخرج عن ملكه، فإن عاد إلى ملكه قبل فرق الثمن لم يسقط حقه في الفسخ.
ب- إذا رتب على المبيع حقاً للغير لا يخرج عن ملكه وتعذر تخليصه منه خلال مدة معقولة.
ج- إذا هلك المبيع أو تعيب بفعله أو بعد تسلمه له.
د- إذا زاد في المبيع زيادة متصلة غير متولدة منه قبل التسلم أو بعده.

المادة الثانية والأربعون بعد الثلاثمائة:

إذا بيعت أشياء متعددة صفقة واحدة، وظهر في بعضها عيب، وليس في تجزئتها ضرر؛ فللمشتري طلب فسخ البيع في الجزء المعيب أو إمساكه مع الرجوع بفرق ثمنه، وليس له طلب الفسخ في جميع المبيع، ما لم يتبين أنه ما كان ليرضى بالعقد دون الجزء المعيب.

المادة الثالثة والأربعون بعد الثلاثمائة:

يصح الاتفاق على إعفاء البائع من ضمان العيب أو الحد من هذا الضمان أو زيادته ما لم يكن البائع قد تعمد إخفاءه.

المادة الرابعة والأربعون بعد الثلاثمائة:

- لا تُسمع دعوى ضمان العيب بانقضاء (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ تسليم المبيع؛ ما لم يلتزم البائع بالضمان مدة أطول.
- ليس للبائع أن يتمسك بانقضاء المدة الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة إذا ثبت أن إخفاء العيب كان بغش منه.

ثانياً: التزامات المشتري

المادة الخامسة والأربعون بعد الثلاثمائة:

يلزم المشتري أداء الثمن قبل تسلم المبيع؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة السادسة والأربعون بعد الثلاثمائة:

- للبيع أن يحبس المبيع حتى يستوفي ما هو مستحق له من الثمن ولو قدم المشتري رهناً أو كفالة. وإذا هلك المبيع أو تلف في يد البائع وهو حابس له كانت تبعة ذلك على المشتري.
- إذا قبل البائع تأجيل الثمن سقط حقه في حبس المبيع ولزمه تسليم المبيع للمشتري.

المادة السابعة والأربعون بعد الثلاثمائة:

- إذا تسلم المشتري المبيع قبل أداء الثمن الحال على علم من البائع ولم يمنعه كان ذلك إذناً بالتسليم.
- إذا تسلم المشتري المبيع قبل أداء الثمن الحال دون إذن البائع كان للبائع استرداده، وإذا هلك أو تلف في يد المشتري عد متسماً له، وللبيع أن يختار استرداده مطالبة المشتري بالتعويض.

المادة الثامنة والأربعون بعد الثلاثمائة:

يلتزم المشتري بأداء الثمن الذي استحق وفاؤه وقت تسليم المبيع في مكان التسليم، وإذا لم يكن الثمن مستحق الوفاء وقت تسليم المبيع، لزم أدائه في مكان العقد، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.

المادة التاسعة والأربعون بعد الثلاثمائة:

١- إذا رفعت على المشتري دعوى استحقاق المبيع مستندة إلى حق سابق على البيع أو آيل إلى مدعي الاستحقاق من البائع؛ جاز للمشتري حبس الثمن حتى يقدم البائع ضماناً مناسباً برد الثمن عند ثبوت

نظام المعاملات المدنية .. تنمة



قرارات مجلس الوزراء

الاستحقاق. وللبائع أن يطلب من المحكمة تكليف المشتري بإيداع الثمن لدى الجهة التي يحددها وزير العدل بدلاً من تقديم الضمان.

٢- يسري حكم الفقرة (١) من هذه المادة إذا تبين للمشتري أن في المبيع عيباً مضموناً على البائع.

المادة الخمسون بعد الثلاثمائة:

إذا حُدد في البيع موعدٌ معينٌ، واشترط البائع أنه إذا لم يؤد المشتري الثمن في الموعد فلا بيع بينهما، ولم يؤده؛ عُدَّ البيع مفسوخاً إذا اختار البائع ذلك، دون حاجةٍ إلى إعدار، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.

المادة الحادية والخمسون بعد الثلاثمائة:

يلتزم المشتري بتسلم المبيع في المكان الذي يوجد فيه المبيع وقت البيع، ونقله دون إبطاء، إلا ما يقتضيه النقل من زمن، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.

المادة الثانية والخمسون بعد الثلاثمائة:

تكون نفقات الوفاء بالثمن وتسليم المبيع وعقد البيع وتسجيله على المشتري، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.

الفرع الثالث:

البيع في مرض الموت

المادة الثالثة والخمسون بعد الثلاثمائة:

١- مرض الموت هو المرض الذي يعجز فيه الإنسان عن متابعة أعماله المعتادة، ويغلب فيه الهلاك ويتصل به الموت.

٢- يُعدُّ في حكم مرض الموت الحالات التي يحيط بالإنسان فيها خطر الموت ويغلب في أمثالها الهلاك ولو لم يكن مريضاً.

المادة الرابعة والخمسون بعد الثلاثمائة:

١- يبيع المريض مرض الموت لوارثٍ وشراؤه منه بمحابةٍ لا ينفذ في قدر المحاباة في حق باقي الورثة إلا بإجازتهم.

٢- يبيع المريض مرض الموت لغير وارثٍ وشراؤه منه بمحابةٍ لا ينفذ في قدر المحاباة في حق الورثة فيما زاد على قيمة (ثلث) التركة عند الموت بما فيها المبيع ذاته، إلا بإجازتهم أو أن يرد المتصرف إليه للتركة ما بقي ياكمال (الثلثين).

المادة الخامسة والخمسون بعد الثلاثمائة:

لا يحتج بعدم نفاذ بيع المريض مرض الموت إذا تصرف المشتري في المبيع تصرفاً أكسب من كان حسن النية حقاً عينياً في المبيع مقابل عوض، وذلك دون إخلال بحق الورثة في الرجوع على المشتري بما يكمل (ثلثي) التركة أو ثمن المثل.

الفرع الرابع:

بيع النائب لنفسه

المادة السادسة والخمسون بعد الثلاثمائة:

مع مراعاة النصوص النظامية؛ ليس للنائب أن يشتري لنفسه باسمه أو اسم غيره ولو بطريق المزاد ما عهد إليه ببيعه بمقتضى نيابته ما لم يكن مأذوناً له بذلك، كما لا يحق ذلك للوسيط ولا للخبير ولا لمن في حكمهما في الأموال التي عهد إليه ببيعها أو تقدير قيمتها.

المادة السابعة والخمسون بعد الثلاثمائة:

إذا تمَّ البيع في الأحوال المنصوص عليها في المادة (السادسة والخمسين بعد الثلاثمائة) من هذا النظام، لم ينفذ في حق من تمَّ لحسابه إلا إذا أجازته، وليس له أن يحتج بعدم نفاذ البيع تجاه الخلف الخاص إذا كسب هذا الخلف حقاً عينياً معاوضةً بحسن نية.

الفرع الخامس:

بيع الحقوق المتنازع فيها

المادة الثامنة والخمسون بعد الثلاثمائة:

١- لا يجوز للقاضي، ولا لعضو النيابة العامة ومن في حكمه، ولا لموظف المحكمة، أن يشتري لنفسه باسمه أو باسم غيره الحق المتنازع فيه أو بعضه، ويكون العقد باطلاً.

٢- لا يجوز للمحامي أن يشتري لنفسه باسمه أو باسم غيره الحق المتنازع فيه أو بعضه متى كان وكيلاً فيه، ويكون العقد باطلاً.

٣- يعدُّ الحق متنازلاً فيه إذا كان موضوعه قد رفعت به دعوى أو قام في شأنه نزاع جدي.

الفرع السادس:

بيع ملك الغير

المادة التاسعة والخمسون بعد الثلاثمائة:

١- إذا باع شخص بلا إذن شيئاً معيناً بالذات وهو لا يملكه؛ فلا ينفذ هذا البيع في حق المالك، وإذا أجازته

نفذ في حقه، دون إخلال بحقوق الغير.

٢- للمشتري طلب إبطال البيع ما لم تؤل ملكية المبيع إلى البائع بعد العقد، أو يُجز المالك البيع.

المادة الستون بعد الثلاثمائة:

إذا كان المشتري يجهل أن المبيع غير مملوكٍ للبائع، وحكم بإبطال البيع، فلمشتري أن يطالب بالتعويض ولو كان البائع حسن النية.

الفصل الثاني:

عقد المقايضة

المادة الحادية والستون بعد الثلاثمائة:

المقايضة عقد مبادلة مالٍ بمالٍ على سبيل التملك ليس أي منهما نقداً.

المادة الثانية والستون بعد الثلاثمائة:

يعدُّ كل من المتقايضين بائعاً لما قايض به ومشترياً لما قايض عليه.

المادة الثالثة والستون بعد الثلاثمائة:

لا يُخرِجُ المقايضة عن طبيعتها إضافةً نقدٍ إلى أحد العوضين لتعويض الفرق في القيمة، إلا إذا كان ذلك العوض أقل قيمة من النقد الذي أُضيف إليه، فيصير العقد بيعاً.

المادة الرابعة والستون بعد الثلاثمائة:

تكون نفقات عقد المقايضة مناصفةً بين طرفي العقد ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الخامسة والستون بعد الثلاثمائة:

تسري على عقد المقايضة أحكام عقد البيع بما لا يتعارض مع طبيعته.

الفصل الثالث:

عقد الهبة

الفرع الأول:

إنشاء عقد الهبة

المادة السادسة والستون بعد الثلاثمائة:

الهبة عقد يُملكُ بمقتضاه الواهبُ حال حياته الموهوب له مالم دون عوض.

المادة السابعة والستون بعد الثلاثمائة:

١- يصح أن يشترط الواهب التزاماً معيناً على الموهوب له.

٢- إذا اشترط الواهب عوضاً على الموهوب له فيكون العقد معاوضةً تطبق عليه أحكام المعاوضات بحسب طبيعة العوض.

المادة الثامنة والستون بعد الثلاثمائة:

١- إذا كان الموهوب عقاراً فلا تنعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية.

٢- إذا كان الموهوب منقولاً فلا تنعقد هبته إلا بتوثيقها وفق النصوص النظامية أو بالقبض ولو من دون توثيق.

المادة التاسعة والستون بعد الثلاثمائة:

لا ينفذ عقد الهبة إذا كان الموهوب غير مملوكٍ للواهب إلا إذا أجازته المالك.

المادة السبعون بعد الثلاثمائة:

تصح هبة الدين للمدين، وتعدُّ إبراءً.

المادة الحادية والسبعون بعد الثلاثمائة:

تصح هبة الشريك حصته في المال الشائع لشريكه أو لغيره عقاراً كان أو منقولاً، ولو كان الموهوب قابلاً للقسمة.

الفرع الثاني:

آثار عقد الهبة

المادة الثانية والسبعون بعد الثلاثمائة:

لا يضمن الواهب استحقاق الموهوب ولا خلوه من العيوب، ولكنه مسؤولٌ عما يلحق الموهوب له من ضرر بسبب الاستحقاق أو العيب إذا تعمد إخفاء أيٍّ منهما أو ضمن خلو الموهوب منهما.

المادة الثالثة والسبعون بعد الثلاثمائة:

إذا كانت الهبة مشروطةً بالتزامٍ لزم الموهوب له أداء ما اشترطه الواهب من التزامٍ لمصلحته أو لمصلحة غيره.

المادة الرابعة والسبعون بعد الثلاثمائة:

إذا تعلق بالموهوب حقٌ عينيٌّ وفاءً لدينٍ في ذمة الواهب أو ذمة الغير فيلتزم الموهوب له بوفاء هذا الدين في حدود قيمة الموهوب؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الخامسة والسبعون بعد الثلاثمائة:

تكون نفقات عقد الهبة وتسليم الموهوب ونقله؛ على الموهوب له، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.



نظام المعاملات المدنية .. تتمه

الفرع الثالث:

الرجوع في الهبة

المادة السادسة والسبعون بعد الثلاثمائة:

- ١- يجوز للواهب أن يرجع في الهبة إذا قبل الموهوب له رد الموهوب.
- ٢- إذا لم يقبل الموهوب له رد الموهوب فللواهب أن يطلب ذلك من المحكمة في الحالات الآتية:
 - أ- إذا كانت الهبة من أحد الوالدين لولده إذا وجد مسوِّغ لذلك.
 - ب- إذا جعل الواهب لنفسه حق الرجوع في الهبة في حالات حددها يكون له فيها غرض مشروع.
 - ج- إذا كانت الهبة مشروطة صراحةً أو ضمناً بالتزام على الموهوب له وأخلَّ به.

المادة السابعة والسبعون بعد الثلاثمائة:

يسقط حق الرجوع في الهبة الوارد في المادة (السادسة والسبعين بعد الثلاثمائة) من هذا النظام بموت أحد طرفي العقد قبل الرجوع.

المادة الثامنة والسبعون بعد الثلاثمائة:

- ١- للواهب عند الرجوع في الهبة استرداد الموهوب، وله ثماره من وقت قبول الموهوب له رد الموهوب، أو من وقت رفع الدعوى في الحالات التي يحق له فيها طلب الرجوع.
- ٢- ليس للموهوب له أن يسترد مما أنفقه على الموهوب إلا النفقات النافعة بقدر ما زاد في قيمة الموهوب، والنفقات الضرورية.

المادة التاسعة والسبعون بعد الثلاثمائة:

ليس للواهب عند الرجوع في الهبة استرداد عين الموهوب في الحالات الآتية:

- أ- إذا تصرف الموهوب له في الموهوب تصرفاً ناقلاً للملكية، فإذا اقتصر التصرف على بعض الموهوب فللواهب استرداد الباقي.
- ب- إذا زاد الموهوب زيادة متصلة ذات أهمية، أو غير الموهوب له الموهوب على وجه تغير فيه اسمه أو طبيعته.
- ج- إذا هلك الموهوب في يد الموهوب له، فإن هلك بعضه فللواهب استرداد الباقي.

المادة الثمانون بعد الثلاثمائة:

إذا لم يكن للواهب استرداد عين الموهوب وفقاً لأحكام المادة (التاسعة والسبعين بعد الثلاثمائة) من هذا النظام؛ فلا يستحق قيمة الموهوب إلا إذا كانت الهبة مشروطة بالتزام وأخلَّ به الموهوب له؛ فللواهب قيمة الموهوب وقت سقوط حقه في استرداده.

المادة الحادية والثمانون بعد الثلاثمائة:

إذا كان للواهب الرجوع في الهبة وهلك الموهوب في يد الموهوب له بعد إعداره بالتسليم؛ لزمه تعويض الواهب.

الفصل الرابع:

عقد القرض

المادة الثانية والثمانون بعد الثلاثمائة:

القرض عقد يملك بمقتضاه المقرض شيئاً مثلياً للمقترض على أن يرد مثله.

المادة الثالثة والثمانون بعد الثلاثمائة:

لا ينعقد القرض إلا بقبض الشيء المقترض.

المادة الرابعة والثمانون بعد الثلاثمائة:

- ١- يجب في القرض أن يكون المقرض كامل الأهلية.
- ٢- ليس للولي أو الوصي إقراض مال من هو في ولايته ولا اقتراضه إلا وفقاً للنصوص النظامية.

المادة الخامسة والثمانون بعد الثلاثمائة:

يقع باطلاً كل شرط عند العقد أو عند تأجيل الوفاء يتضمن زيادة في رد القرض يؤديها المقترض إلى المقرض.

المادة السادسة والثمانون بعد الثلاثمائة:

- ١- لا يضمن المقرض استحقات المال المقترض ولا خلوه من العيوب، ولكنه مسؤول عما يلحق المقترض من ضرر بسبب الاستحقات أو العيب إذا تعدد إخفاء أيٍّ منهما أو ضمن خلو المال المقترض منهما.
- ٢- إذا استحق المال المقترض وهو قائم في يد المقترض سقط التزامه برد مثله.
- ٣- إذا ظهر في المال المقترض عيب واختار المقترض استبقاء المال فلا يلتزم إلا برد قيمته معيباً.

المادة السابعة والثمانون بعد الثلاثمائة:

- ١- إذا عُيِّنَ للقرض أجل أو غرض لم يلزم المقترض الوفاء قبل انقضاء الأجل أو المدة المعتادة للانتفاع به في مثل ذلك الغرض.
- ٢- إذا لم يعين للقرض أجل أو غرض لزم المقترض الوفاء عند طلب المقرض؛ ما لم يكن المقترض يتضرر بالوفاء فلا يلزمه إلا إذا مضت المدة المعتادة للانتفاع بمثل المال المقترض.

المادة الثامنة والثمانون بعد الثلاثمائة:

يلتزم المقرض برد مثل الشيء المقترض مقداراً ونوعاً وصفةً عند انقضاء مدة القرض، فإذا تعذر رد مثله وجب رد قيمته يوم الاقتراض.

المادة التاسعة والثمانون بعد الثلاثمائة:

يلتزم المقرض بالوفاء في مكان القرض؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة التسعون بعد الثلاثمائة:

تكون نفقات القرض والوفاء به على المقرض؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

الفصل الخامس:

عقد الصلح

المادة الحادية والتسعون بعد الثلاثمائة:

الصلح عقد يحسم بمقتضاه المتصالحان نزاعاً قائماً أو يتوقيان نزاعاً محتملاً، بأن ينزل كلٌّ منهما على وجه التقابل عن مطالبته أو جزءٍ منها.

المادة الثانية والتسعون بعد الثلاثمائة:

١- يجب أن يكون المتصالح أهلاً للتصرف بعوضٍ في الحقوق التي يشملها عقد الصلح.

٢- إذا تضمن الصلح إسقاط شيءٍ من الحقوق دون مقابل وجب أن يكون من أسقط حقه كامل الأهلية.

المادة الثالثة والتسعون بعد الثلاثمائة:

استثناءً من حكم الفقرة (١) من المادة (الثانية والتسعين بعد الثلاثمائة) من هذا النظام؛ لا يصح صلح الصغير المميز المأذون له، إذا ألحق الصلح به ضرراً بيئاً.

المادة الرابعة والتسعون بعد الثلاثمائة:

يجب أن يكون المتصالح عنه مما يصح أخذ العوض في مقابله.

المادة الخامسة والتسعون بعد الثلاثمائة:

يصح الصلح ولو كان الحق الذي يشملته مجهولاً إذا كانت الجهالة لا تمنع التسليم وكان الحق مما يتعدَّر العلم به في مدة قريبة بحسب طبيعة الحق ومقداره ومكانه.

المادة السادسة والتسعون بعد الثلاثمائة:

يصح الصلح عن الحقوق سواءً أقر بها المدعى عليه أو أنكرها أو سكت ولم يبد فيها إقراراً ولا إنكاراً.

المادة السابعة والتسعون بعد الثلاثمائة:

١- يصح الصلح على بعض ما يدعيه المتصالح في ذمة الآخر.

٢- يصح الصلح على تأجيل الدين المدعى به أو بعضه دون زيادة، أو على تعجيله والحط منه.

المادة الثامنة والتسعون بعد الثلاثمائة:

يصح أن يتصالح شخصان يدعي كل منهما حقاً له لدى الآخر على أن يحتفظ كلٌّ منهما بالحق الذي لديه.

المادة التاسعة والتسعون بعد الثلاثمائة:

لا يُنشئ الصلح حقاً جديداً لأيٍّ من المتصالحين فيما يشملته من الحقوق، وأما عوض الصلح من غير هذه الحقوق فيُنشئ فيه الصلح حقاً وتسري عليه أحكام المعاوضة بحسب طبيعة العوض والحق المتنازل عنه.

المادة الأربعمئة:

تفسَّر عبارات التنازل التي يتضمنها عقد الصلح تفسيراً ضيقاً في حدود الحقوق التي كانت محللاً للنزاع.

المادة الأولى بعد الأربعمئة:

يترتب على عقد الصلح انقضاء الحقوق والادعاءات التي نزل عنها أيٍّ من المتصالحين، وليس لأيٍّ منهما أو لورثته الرجوع فيه.

المادة الثانية بعد الأربعمئة:

يقتصر أثر الصلح على الحقوق التي شملها وحسم النزاع فيها دون غيرها.

الفصل السادس:

عقد المسابقة

المادة الثالثة بعد الأربعمئة:

المسابقة عقد يلتزم بمقتضاه شخصٌ ببذل جُعلٍ لمن يفوز في سباقٍ يتوقف الفوز فيه على عمل المتسابق.

المادة الرابعة بعد الأربعمئة:

يصحُّ في المسابقة أن يكون الالتزام بالجُعل من بعض المتسابقين أو من غيرهم، ولا يصحُّ أن يكون من جميعهم.

المادة الخامسة بعد الأربعمئة:

إذا كانت المسابقة بين فريقين عدُّ كلُّ فريقٍ في حكم الشخص الواحد في الالتزام بالجعل.

نظام المعاملات المدنية .. تنمة



قرارات مجلس الوزراء

المادة السادسة بعد الأربعمئة:

يقع باطلاً كل اتفاق على قمار.

الباب الثاني:

العقود الواردة على المنفعة

الفصل الأول:

عقد الإيجار

الفرع الأول:

إنشاء عقد الإيجار

المادة السابعة بعد الأربعمئة:

الإيجار عقد يُمكن بمقتضاه المؤجر المستأجر من الانتفاع مدة معينة بشيء غير قابل للاستهلاك مقابل أجره.

المادة الثامنة بعد الأربعمئة:

١- يصح أن يكون المأجور عيناً أو منفعةً أو حقاً؛ سواء كان معيناً بالذات أو بالنوع.

٢- يصح أن يكون المأجور حصّةً شائعة.

المادة التاسعة بعد الأربعمئة:

يصح أن يقتصر تقدير الأجرة على بيان أسسٍ صالحةٍ تتحدد بمقتضاها، ويصح أن تكون بمبلغٍ معينٍ مع نسبة معلومة من الناتج أو من الربح.

المادة العاشرة بعد الأربعمئة:

يصح اشتراط تعجيل الأجرة أو تأجيلها أو تقسيطها.

المادة الحادية عشرة بعد الأربعمئة:

١- إذا عُقد الإيجار على شيءٍ معينٍ بأجرةٍ إجماليةٍ، وُذكر عدد وحداته دون بيان أجرة كل وحدة منها، فظهرت وحداته أزيد أو أنقص؛ كانت الأجرة هي المحددة في العقد لا يزداد عليها ولا ينقص منها، وللمستأجر في حالة النقص طلب فسخ العقد.

٢- إذا حددت في العقد أجرة كل وحدة التزم المستأجر بالأجرة المحددة للوحدات الزائدة، والتزم المؤجر بإنقاص الأجرة المحددة للوحدات الناقصة، وللمستأجر طلب الفسخ في الحالتين.

٣- إذا كان مقدار النقص أو الزيادة يسيراً ولا أثر له في المنفعة المقصودة فليس للمستأجر طلب الفسخ.

المادة الثانية عشرة بعد الأربعمئة:

تبدأ مدة الإيجار من التاريخ المحدد في العقد، فإذا لم يحدد فمن تاريخ انعقاد العقد.

المادة الثالثة عشرة بعد الأربعمئة:

إذا لم تعين مدة الإيجار وكانت الأجرة عن وحدة زمنية معينة عُدد عقد الإيجار منعقداً إلى نهاية تلك الوحدة الزمنية، وإلا عينت المحكمة مدة الإيجار بحسب العرف وظروف العقد.

المادة الرابعة عشرة بعد الأربعمئة:

تصح إضافة عقد الإيجار إلى أجل مستقبل.

المادة الخامسة عشرة بعد الأربعمئة:

إذا انقضت مدة الإيجار وثبت وجود ضرورة ملحة لامتدادها فإنها تمتد بقدر تلك الضرورة على أن يؤدي المستأجر أجرة المثل عن هذه المدة، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

الفرع الثاني:

التزامات المؤجر

المادة السادسة عشرة بعد الأربعمئة:

١- على المؤجر تسليم المأجور وملحقاته في حالٍ يصلح معها لاستيفاء المنفعة المقصودة كاملة.

٢- يكون التسليم بتمكين المستأجر من الانتفاع بالمأجور دون مانع يعوق الانتفاع، مع بقاء ذلك مستمراً حتى انقضاء مدة الإيجار.

المادة السابعة عشرة بعد الأربعمئة:

للمؤجر أن يمتنع عن تسليم المأجور حتى يستوفي الأجرة المعجلة.

المادة الثامنة عشرة بعد الأربعمئة:

تسري على تسليم المأجور وملحقاته أحكام تسليم المبيع؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة التاسعة عشرة بعد الأربعمئة:

١- يلتزم المؤجر بالإصلاحات الضرورية اللازمة لبقاء المأجور صالحاً للانتفاع، بما في ذلك إصلاح أي خلل في المأجور يؤثر في استيفاء المنفعة المقصودة.

٢- إذا تأخر المؤجر -بعد إعداره- عن القيام بالإصلاحات الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة ودون إخلال بحق المستأجر في طلب الفسخ أو إنقاص الأجرة؛ فللمستأجر الحصول على إذن من المحكمة

بالقيام بالإصلاحات، وله الرجوع على المؤجر بما أنفق بالقدر المتعارف عليه. ويجوز للمستأجر دون إذن المحكمة القيام بالإصلاحات واقتطاع نفقتها من الأجرة بالقدر المتعارف عليه إذا كانت من الأمور المستعجلة أو كانت يسيرة عرفاً، وعلى المستأجر في جميع الأحوال أن يقدم للمؤجر حساباً عما تم إصلاحه.

٣- يجوز للمؤجر والمستأجر الاتفاق على خلاف أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة.

المادة العشرون بعد الأربعمئة:

إذا هلك المأجور أثناء مدة الإيجار هلاكاً كلياً انفسخ العقد من تلقاء نفسه.

المادة الحادية والعشرون بعد الأربعمئة:

إذا هلك المأجور أثناء مدة الإيجار هلاكاً جزئياً أو أصبح في حال تنقص من الانتفاع الذي أُجر من أجله، ولم يكن ذلك بسبب المستأجر؛ جاز له طلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة.

المادة الثانية والعشرون بعد الأربعمئة:

١- إذا أحدث المستأجر بإذن المؤجر إنشاءات أو إصلاحات لمنفعة المأجور؛ فله الرجوع بما أنفق بالقدر المتعارف عليه وإن لم يشترط المستأجر الرجوع، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

٢- إذا كان ما أحدثه المستأجر عائداً لمنفعته الشخصية فليس له الرجوع على المؤجر؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الثالثة والعشرون بعد الأربعمئة:

١- على المؤجر أن يمتنع عن التعرض للمستأجر في استيفائه للمنفعة طوال مدة الإيجار، بما في ذلك أن يحدث المؤجر في المأجور تغييراً يمنع من الانتفاع به أو يخل بالمنفعة المقصودة، وإلا كان ضامناً. ويعد في حكم تعرض المؤجر التعرض الصادر من أحد تابعيه.

٢- يضمن المؤجر للمستأجر التعرض الصادر من الغير إذا كان التعرض مبنياً على سبب نظامي.

٣- إذا ترتب على التعرض الوارد في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة حرمان المستأجر كلياً أو جزئياً من الانتفاع بالمأجور؛ جاز له طلب الفسخ أو إنقاص الأجرة، دون إخلال بحقه في التعويض.

المادة الرابعة والعشرون بعد الأربعمئة:

١- لا يضمن المؤجر التعرض الصادر من الغير إذا لم يكن مبنياً على سبب نظامي، على أنه إذا كان التعرض بسبب لا يد للمستأجر فيه، وترتب عليه حرمانه من الانتفاع بالمأجور؛ جاز له طلب الفسخ أو إنقاص الأجرة.

٢- إذا ترتب على عمل من جهة عامة نقص في الانتفاع بالمأجور جاز للمستأجر طلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة دون إخلال بحقه في مطالبة المؤجر بالتعويض إذا كان عمل الجهة العامة قد صدر لسبب يكون المؤجر مسؤولاً عنه.

المادة الخامسة والعشرون بعد الأربعمئة:

١- يضمن المؤجر للمستأجر ما يوجد في المأجور من عيوب تحول دون الانتفاع به أو تنقص منه.

٢- لا يضمن المؤجر العيوب التي جرى العرف على التسامح فيها أو التي علم بها المستأجر وقت التعاقد.

المادة السادسة والعشرون بعد الأربعمئة:

إذا ترتب على العيب حرمان المستأجر كلياً أو جزئياً من الانتفاع بالمأجور جاز له طلب الفسخ أو إنقاص الأجرة دون إخلال بحقه في التعويض.

المادة السابعة والعشرون بعد الأربعمئة:

يقع باطلاً كل اتفاق يتضمن الإعفاء أو الحد من ضمان التعرض أو العيب إذا كان المؤجر قد تعمد إخفاء سبب هذا الضمان.

المادة الثامنة والعشرون بعد الأربعمئة:

يصح بيع المأجور ولا يؤثر ذلك في حقوق المستأجر.

الفرع الثالث:

التزامات المستأجر

المادة التاسعة والعشرون بعد الأربعمئة:

١- يلتزم المستأجر بأن يؤدي الأجرة في المواعيد المتفق عليها، فإن لم يتفق على المواعيد التزم بأدائها عند تسليم المأجور، وإذا كانت مدة عقد الإيجار مقسمة على فترات زمنية التزم بأدائها في بداية كل فترة زمنية.

٢- لا تستحق الأجرة عن مدة انقضت قبل تسليم المأجور؛ ما لم يكن التأخر في التسليم بسبب المستأجر.

المادة الثلاثون بعد الأربعمئة:

١- يلتزم المستأجر بأن يحافظ على المأجور محافظة الشخص المعتاد.

٢- يلتزم المستأجر بتعويض المؤجر عما يلحق المأجور من أضرار ناشئة عن تعديه أو تقصيره، وإذا تعدد المستأجرون لزم كل واحد منهم التعويض عن الأضرار الناشئة عن تعديه أو تقصيره.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

المادة الحادية والثلاثون بعد الأربعمائة:

يلتزم المستأجر باستعمال المأجور في حدود المنفعة المتفق عليها في العقد، فإن لم يكن هناك اتفاق التزم باستعماله بحسب ما أعد له.

المادة الثانية والثلاثون بعد الأربعمائة:

ليس للمستأجر أن يحدث في المأجور تغييراً دون إذن المؤجر إلا إذا كان يستلزمه إصلاح المأجور ولا يلحق ضرراً به.

المادة الثالثة والثلاثون بعد الأربعمائة:

يلتزم المستأجر خلال مدة الإيجار بصيانة المأجور وفقاً لما يقتضيه العرف؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الرابعة والثلاثون بعد الأربعمائة:

١- ليس للمستأجر منع المؤجر من القيام بالإصلاحات الضرورية لحفظ المأجور إذا أعلمه المؤجر قبل البدء فيها بمدة معقولة.
٢- إذا ترتب على قيام المؤجر بالإصلاحات الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة إخلال بانتفاع المستأجر، جاز له طلب الفسخ أو إنقاص الأجرة.

المادة الخامسة والثلاثون بعد الأربعمائة:

١- يلتزم المستأجر برد المأجور إلى المؤجر عند انتهاء عقد الإيجار بالحال التي تسلمه بها، ويُستثنى من ذلك ما يقتضيه الاستعمال المعتاد.
٢- إذا أبقى المستأجر المأجور تحت يده دون حق استحق المؤجر أجره المثل، دون إخلال بحقه في التعويض.

المادة السادسة والثلاثون بعد الأربعمائة:

١- إذا أحدث المستأجر لمنفعته بناءً أو غراساً في المأجور ولو بإذن المؤجر ولم يكن بينهما اتفاق على بقاءه بعد مدة الإيجار؛ كان للمؤجر عند انتهاء عقد الإيجار أن يطلب إزالة المحدثات على نفقة المستأجر مع التعويض إن كان له مقتض، أو يستبقئها المؤجر بدفع قيمتها مستحقة الإزالة أو بدفع مبلغ يساوي ما زاد في قيمة المأجور بسبب البناء أو الغراس.
٢- للمستأجر أن يطلب إزالة ما أحدثه من بناء أو غراس إذا كان ذلك لا يلحق ضرراً بالمأجور ولو اعترض المؤجر.

المادة السابعة والثلاثون بعد الأربعمائة:

لا يجوز للمستأجر أن يؤجر المأجور كله أو بعضه أو يتنازل عن العقد إلا بإذن المؤجر أو إجازته.

المادة الثامنة والثلاثون بعد الأربعمائة:

يتقيد المستأجر المأذون له بالتأجير أو التنازل للغير عند قيامه بذلك بقبول المنفعة التي يملكها نوعاً وزماناً.

المادة التاسعة والثلاثون بعد الأربعمائة:

إذا تنازل المستأجر عن العقد فإن المتنازل له يحل محل المستأجر في جميع الحقوق والالتزامات المترتبة بمقتضى العقد المتنازل عنه.

الفرع الرابع:

انتهاء عقد الإيجار

المادة الأربعون بعد الأربعمائة:

١- ينتهي عقد الإيجار بانقضاء المدة المعينة فيه؛ ما لم يُشترط تجده تلقائياً.
٢- إذا انتهى عقد الإيجار واستمر المستأجر في الانتفاع بالمأجور برضى المؤجر الصريح أو الضمني عُدد العقد مجدداً بشروطه وضمائنه عدا الضمانات المقدمة من الغير، وتتعين مدة العقد الجديد وفق أحكام المادة (الثالثة عشرة بعد الأربعمائة) من هذا النظام.
٣- ما لم يتجدد العقد وفقاً للفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة؛ إذا طلب المؤجر من المستأجر زيادة معينة على الأجرة المحددة وظل المستأجر حائزاً للمأجور بعد انتهاء مدة العقد دون اعتراض منه على الزيادة؛ لزمته تلك الزيادة ابتداءً من وقت انتهاء العقد القائم، وعُدَّ العقد مجدداً بشروطه وضمائنه عدا الضمانات المقدمة من الغير، وتتعين مدة العقد الجديد وفق أحكام المادة (الثالثة عشرة بعد الأربعمائة) من هذا النظام.

المادة الحادية والأربعون بعد الأربعمائة:

١- لا ينتهي عقد الإيجار بموت أحد المتعاقدين.
٢- لورثة المستأجر طلب فسخ العقد خلال مدة معقولة إذا أنبتوا أن أعباء العقد قد أصبحت بسبب موت مورثهم أقل من أن تتحملها مواردهم من التركة، أو أن العقد يتجاوز حدود حاجتهم، أو أنه أبرم بناءً على اعتبارات تتعلق بشخص مورثهم.
٣- للمؤجر طلب فسخ العقد إذا مات المستأجر وكان العقد قد أبرم بناءً على اعتبارات تتعلق بشخصه.

المادة الثانية والأربعون بعد الأربعمائة:

١- لكل من المتعاقدين طلب فسخ عقد الإيجار إذا حدث عذر طارئ متعلق به، ويلزمه تعويض المتعاقد الآخر عما ينشأ عن هذا الفسخ من ضرر.
٢- إذا كان المؤجر هو الذي يطلب فسخ العقد فلا يجبر المستأجر على رد المأجور حتى يستوفي التعويض أو يحصل على ضمان كافٍ.

الفرع الخامس:

إيجار الأرض للزراعة

المادة الثالثة والأربعون بعد الأربعمائة:

يصح إيجار الأرض للزراعة مع تعيين ما يزرع فيها أو أن يجعل المؤجر للمستأجر اختيار ما يزرع فيها.

المادة الرابعة والأربعون بعد الأربعمائة:

لا يصح إيجار الأرض للزراعة إيجاراً منجزاً وهي مشغولة بزرع لغير المستأجر لم يبلغ حصاهه وكان مزروعاً بحق، فإن كان الزرع بلغ حصاهه أو كان مزروعاً بغير حق صح إيجار الأرض ولزم صاحب الزرع إزالته.

المادة الخامسة والأربعون بعد الأربعمائة:

يصح إيجار الأرض المشغولة بالزرع إيجاراً مضافاً إلى أجل تكون الأرض فيه خالية.

المادة السادسة والأربعون بعد الأربعمائة:

إذا استأجر شخص الأرض للزراعة شمل الإيجار ملحقاتها، وما اتصل بها اتصال قرار، وما جرى العرف على أنه من توابعها، ولا يشمل ذلك الأدوات والآلات الزراعية، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة السابعة والأربعون بعد الأربعمائة:

من استأجر أرضاً على أن يزرعها دون الاتفاق على جنس المزروع ونوعه؛ فله أن يزرعها في جميع فصول السنة.

المادة الثامنة والأربعون بعد الأربعمائة:

إذا انقضت مدة إيجار الأرض للزراعة قبل أن يبلغ الزرع حصاهه لسبب لا يد للمستأجر فيه، فله أن يُقبه بأجرة المثل حتى يتم حصاهه، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة التاسعة والأربعون بعد الأربعمائة:

١- يلتزم المؤجر بالإصلاحات التي يتوقف عليها تمكن المستأجر من استغلال الأرض.

٢- يلتزم المستأجر بالصيانة التي يقتضيها استغلال الأرض بما في ذلك صيانة الآبار، والسواقي، والمصارف، والطرق، وإذا شمل العقد إيجار الأدوات والآلات الزراعية؛ لزم المستأجر أن يستعملها ويتعهدها بالصيانة، وذلك وفقاً للمتعارف عليه.

٣- يجوز للمؤجر والمستأجر الاتفاق على خلاف أحكام الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة.

المادة الخمسون بعد الأربعمائة:

١- إذا هلك الزرع كله قبل حصاهه بسبب قوة قاهرة فللمستأجر طلب إسقاط الأجرة.
٢- إذا هلك بعض الزرع بسبب قوة قاهرة وترتب على هلاكه نقص كبير في ريع الأرض فللمستأجر طلب إنقاص الأجرة.

٣- ليس للمستأجر طلب إسقاط الأجرة أو إنقاصها إذا حصل له تعويض يجبر ما أصابه من ضرر.

الفصل الثاني:

عقد الإعارة

الفرع الأول:

إنشاء عقد الإعارة

المادة الحادية والخمسون بعد الأربعمائة:

الإعارة عقد يمكن بمقتضاه المعيرُ المستعيرُ من الانتفاع بشيء غير قابل للاستهلاك مدةً معينةً أو لغرض معين دون عوضٍ على أن يردّه.

المادة الثانية والخمسون بعد الأربعمائة:

لا تنعقد الإعارة إلا بقبض الشيء المعار.

المادة الثالثة والخمسون بعد الأربعمائة:

١- إذا عُيِّنَ للإعارة أجل أو غرض لم يلزم المستعير رد الشيء المعار قبل انقضاء الأجل أو المدة المعتادة للانتفاع به في مثل ذلك الغرض.
٢- إذا لم يُعَيَّنَ للإعارة أجل أو غرض لزم المستعير رد الشيء المعار عند طلب المعير؛ ما لم يكن المستعير يتضرر بالرد فله حق استبقائه إلى أن يزول الضرر، فإن تجاوز المدة المعتادة للانتفاع بمثله لزمته أجرة المثل عن المدة الزائدة.



نظام المعاملات المدنية .. تمة

آخر بإنجاز العمل أو تصحيحه على نفقة المقاول الأول وفق أحكام المادة (السابعة والستين بعد المائة) من هذا النظام أو أن يطلب فسخ العقد.

٢- لصاحب العمل طلب فسخ العقد في الحال إذا استحال إصلاح الخلل أو تأخر المقاول في البدء بتنفيذ العمل أو في إنجازه تأخراً لا يرجى معه أن يتمكن من إتمامه في المدة المتفق عليها.

المادة السابعة والستون بعد الأربعمائة:

١- إذا هلك الشيء أو تلف بسبب لا يد للمقاول فيه قبل تسليمه لصاحب العمل؛ فليس للمقاول أن يطالب بالأجر المتفق عليه ولا بالنفقات التي تحملها؛ ما لم يكن صاحب العمل وقت الهلاك أو التلف مخلاً بالتزامه بتسلم العمل.

٢- إذا كانت المواد مقدمة من صاحب العمل وهلك الشيء أو تلف قبل تسليمه له بسبب لا يد للمقاول فيه؛ فليس لصاحب العمل أن يطالب المقاول بقيمتها ما لم يكن المقاول وقت الهلاك أو التلف قد أعذر لإخلاله بتسليم العمل، ولم يثبت أن الشيء كان ليهلك أو يتلف لو أنه قام بالتسليم من غير إخلال بالتزامه.

الفرع الثالث:

التزامات صاحب العمل

المادة الثامنة والستون بعد الأربعمائة:

إذا أتم المقاول العمل ووضعه تحت تصرف صاحب العمل لزمته المبادرة إلى تسلمه، فإن امتنع بغير سبب مشروع رغم إعلامه بذلك وهلك في يد المقاول أو تلف دون تعديده أو تقصيره؛ لم يلزم المقاول التعويض.

المادة التاسعة والستون بعد الأربعمائة:

١- يلتزم صاحب العمل بالوفاء بالأجر عند تسلم العمل المتفق عليه، ما لم يتفق على خلاف ذلك.
٢- إذا كان العمل مكوناً من عدة أجزاء، أو كان الأجر محددًا على أساس الوحدة؛ التزم صاحب العمل بأن يفي للمقاول من الأجر بقدر ما أنجز من العمل بعد معاينته وقبوله، على أن يكون ما تم إنجازه متميزاً أو ذا أهمية بالنسبة إلى العمل في جملة.

المادة السبعون بعد الأربعمائة:

١- إذا أبرم عقد بمقتضى مقياسية على أساس الوحدة وتبين أثناء العمل أن من الضروري لتنفيذ التصميم المتفق عليه مجاوزة المقياسية المقدرة مجاوزة ظاهرة؛ لزم المقاول أن يعلم في الحال صاحب العمل بذلك مبيناً مقدار ما يتوقعه من زيادة في الأجر، فإن لم يفعل سقط حقه في طلب ما جاوز به قيمة المقياسية من نفقات.

٢- إذا كانت المجاوزة التي يقتضيها تنفيذ التصميم جسيمة؛ فلصاحب العمل أن يتحلل من العقد ويوقف التنفيذ، على أن يكون ذلك دون تأخر، مع إيفاء المقاول قيمة ما أنجزه من الأعمال مقدرة وفقاً لشروط العقد.

المادة الحادية والسبعون بعد الأربعمائة:

١- إذا تم عقد المقاولة بموجب تصميم متفق عليه مقابل أجر إجمالي فليس للمقاول أن يطالب بأي زيادة في الأجر ولو ارتفعت أسعار المواد المستخدمة في العمل أو ارتفعت أجور العمال أو غيرها من النفقات.

٢- ليس للمقاول إذا حدث في التصميم تعديل أو إضافة أن يطالب بأي زيادة في الأجر إلا إذا كان ذلك راجعاً إلى خطأ صاحب العمل أو كان يائنه واتفق مع المقاول على الزيادة في الأجر.

٣- إذا انهار التوازن العقدي بين التزامات كل من صاحب العمل والمقاول بسبب ظروف استثنائية عامة لم يكن في الوسع توقعها وقت التعاقد وتداعي بذلك الأساس الذي قام عليه التقدير المالي لعقد المقاولة، فللمحكمة تبعاً للظروف بعد الموازنة بين مصلحة الطرفين أن تقضي بإعادة التوازن العقدي، بما في ذلك تمديد مدة التنفيذ أو زيادة الأجر أو إنقاصه، أو أن تقضي بفسخ العقد.

المادة الثانية والسبعون بعد الأربعمائة:

إذا لم يعين في العقد أجر المقاول استحق أجر المثل عما عمل مع قيمة ما قدمه من المواد التي يتطلبها العمل.

الفرع الرابع:

المقاولة من الباطن

المادة الثالثة والسبعون بعد الأربعمائة:

١- للمقاول أن يُسند تنفيذ العمل كله أو بعضه إلى مقاول من الباطن؛ ما لم تقتض النصوص النظامية أو الاتفاق أو طبيعة العمل خلاف ذلك أو كانت شخصية المقاول محل اعتبار.

٢- تبقى مسؤولية المقاول قائمة قبيل صاحب العمل.

المادة الرابعة والسبعون بعد الأربعمائة:

لا يجوز للمقاول من الباطن أن يطالب لنفسه صاحب العمل بشيء مما يستحقه المقاول إلا إذا أحاله على صاحب العمل.

الفرع الثاني:

آثار عقد الإعارة

المادة الرابعة والخمسون بعد الأربعمائة:

لا يضمن المعير استحقاق الشيء المعار ولا خلوه من العيوب، ولكنه مسؤول عما يلحق المستعير من ضرر بسبب الاستحقاق أو العيب إذا تعمد إخفاء أي منهما أو ضمن خلو الشيء المعار منهما.

المادة الخامسة والخمسون بعد الأربعمائة:

على المستعير أن يبذل في حفظ الشيء المعار العناية التي يبذلها في المحافظة على ماله دون أن ينزل عن عناية الشخص المعتاد.

المادة السادسة والخمسون بعد الأربعمائة:

تكون نفقات الشيء المعار وصيانته المعتادة ونفقات رده على المستعير، وذلك كله ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة السابعة والخمسون بعد الأربعمائة:

١- إذا كانت الإعارة غير مقيدة بزمان أو بمكان أو بنوع من الانتفاع؛ فللمستعير أن ينتفع بالشيء المعار على الوجه المعتاد.

٢- إذا كانت الإعارة مقيدة بزمان أو بمكان التزم المستعير بهذا القيد، وليس له عند تعيين نوع الانتفاع أن يجاوز قدره المائل.

المادة الثامنة والخمسون بعد الأربعمائة:

لا يجوز للمستعير أن يتصرف في الشيء المعار تصرفاً يترتب لأحد حقاً في عينه أو منفعة إلا بإذن المعير.

الفرع الثالث:

انتهاء عقد الإعارة

المادة التاسعة والخمسون بعد الأربعمائة:

ينتهي عقد الإعارة بموت المعير أو المستعير، ولا ينتقل إلى الورثة، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الستون بعد الأربعمائة:

١- ينتهي عقد الإعارة بانقضاء الأجل المتفق عليه أو باستيفاء المنفعة محل الإعارة.

٢- إذا رد المستعير الشيء المعار قبل انقضاء مدة الإعارة؛ لزم المعير تسلمه؛ ما لم يترتب على ذلك ضرر.

الباب الثالث:

العقود الواردة على العمل

الفصل الأول:

عقد المقاولة

الفرع الأول:

إنشاء عقد المقاولة

المادة الحادية والستون بعد الأربعمائة:

المقاولة عقد يلتزم بمقتضاه المقاول بصنع شيء أو أداء عمل مقابل أجر دون أن يكون تابعاً لصاحب العمل ولا نائباً عنه.

المادة الثانية والستون بعد الأربعمائة:

يصح أن يكون التزام المقاول بتنفيذ العمل بمواد من عنده أو من صاحب العمل.

الفرع الثاني:

التزامات المقاول

المادة الثالثة والستون بعد الأربعمائة:

١- إذا اشترط صاحب العمل أن يقدم المقاول المواد كلها أو بعضها؛ كان المقاول مسؤولاً عن توفر

الشروط والمواصفات المتفق عليها إن وجدت، وإلا التزم بأن تكون وافية بالغرض المقصود وفقاً للعرف.

٢- إذا كان صاحب العمل هو الذي قدم المواد؛ التزم المقاول بأن يبذل في المحافظة عليها عناية الشخص المعتاد وأن يراعي في عمله الأصول الفنية وأن يرد إلى صاحب العمل ما بقي منها.

المادة الرابعة والستون بعد الأربعمائة:

يتحمل المقاول نفقات ما يستلزمه إنجاز العمل من آلات وأدوات، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الخامسة والستون بعد الأربعمائة:

يلتزم المقاول بإنجاز العمل وفقاً لشروط العقد وفي المدة المتفق عليها، فإن لم تكن هناك شروط أو لم يتفق على مدة التزم بإنجازه وفقاً للأصول المتعارف عليها وفي المدة المعقولة التي تقتضيها طبيعة العمل.

المادة السادسة والستون بعد الأربعمائة:

١- إذا أخل المقاول بشروط العقد أثناء سير العمل فلصاحب العمل إعداره بالالتزام بها وتصحيح العمل خلال مدة معقولة يعينها له، فإذا انقضت هذه المدة دون تصحيح فلصاحب العمل أن يعهد إلى مقاول



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

الفرع الخامس:

انتهاء عقد المقاولة

المادة الخامسة والسبعون بعد الأربعمائة:

ينتهي عقد المقاولة بإنجاز العمل المتفق عليه.

المادة السادسة والسبعون بعد الأربعمائة:

لكل من المتعاقدين طلب فسخ عقد المقاولة إذا حدث له عذر طارئ يتعلق بتنفيذ العقد، ويلزمه تعويض المتعاقد الآخر عما ينشأ عن هذا الفسخ من ضرر.

المادة السابعة والسبعون بعد الأربعمائة:

إذا بدأ المقاول في التنفيذ ثم أصبح عاجزاً عن إتمامه لسبب لا يد له فيه؛ فإنه يستحق قيمة ما تم من الأعمال، وما أنفق في العمل الذي لم يتم بقدر ما عاد على صاحب العمل من نفع.

المادة الثامنة والسبعون بعد الأربعمائة:

١- يفسخ عقد المقاولة بموت المقاول إذا اشترط أن يعمل المقاول بنفسه أو كان العقد قد أبرم بناءً على اعتبارات تتعلق بشخصه.

٢- إذا خلا العقد من الشرط الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة، ولم يكن شخص المقاول محل اعتبار في التعاقد؛ فلصاحب العمل طلب فسخ العقد إذا لم تتوفر في الورثة الضمانات الكافية لتنفيذ العمل.

٣- يستحق الورثة في الحالتين الواردين في الفقرتين (١) و(٢) من هذه المادة؛ قيمة ما تم من الأعمال وما أنفق في العمل الذي لم يتم بقدر ما عاد على صاحب العمل من نفع.

الفصل الثاني:

عقد العمل

المادة التاسعة والسبعون بعد الأربعمائة:

تسري على عقد العمل النصوص النظامية الخاصة به.

الفصل الثالث:

عقد الوكالة

الفرع الأول:

إنشاء عقد الوكالة

المادة الثمانون بعد الأربعمائة:

الوكالة عقد يقيم بمقتضاه الموكل الوكيل مقام نفسه في تصرف نظامي.

المادة الحادية والثمانون بعد الأربعمائة:

يصح أن تكون الوكالة مطلقة أو مقيدة أو معلقة على شرط أو مضافة إلى أجل.

المادة الثانية والثمانون بعد الأربعمائة:

لا تصح الوكالة بألفاظ عامة لا تخصيص فيها لنوع التصرف النظامي محل الوكالة.

المادة الثالثة والثمانون بعد الأربعمائة:

تصح الوكالة الخاصة في نوع معين من أنواع التصرفات النظامية ولو لم يعين محل هذا التصرف إلا إذا كان التصرف من التبرعات.

المادة الرابعة والثمانون بعد الأربعمائة:

كل عمل ليس من أعمال الإدارة يجب أن تكون الوكالة فيه خاصة تُعين نوع العمل وما تستلزمه الوكالة فيه من تصرفات.

المادة الخامسة والثمانون بعد الأربعمائة:

تعد الإجازة اللاحقة للتصرف في حكم الوكالة السابقة له.

الفرع الثاني:

التزامات الوكيل

المادة السادسة والثمانون بعد الأربعمائة:

١- يثبت للوكيل بمقتضى عقد الوكالة حق التصرف فيما يتناوله التوكيل وما يقتضيه من توابع ضرورية وفقاً لطبيعة التصرف ولما انصرفت إليه إرادة المتعاقدين وما جرى عليه العرف.

٢- يعد المال الذي تسلّمه الوكيل لحساب موكله وديعة.

٣- لا يعد تصرف الوكيل بما هو أنفع للموكل تجاوزاً لحدود الوكالة؛ ما لم يكن للموكل غرض في تحديد الوكالة.

المادة السابعة والثمانون بعد الأربعمائة:

١- إذا كانت الوكالة بلا أجر التزم الوكيل بأن يبذل في تنفيذها العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة دون أن يكلف في ذلك مزيد من عناية الشخص المعتاد.

٢- إذا كانت الوكالة بأجر التزم الوكيل بأن يبذل في تنفيذها عناية الشخص المعتاد.

المادة الثامنة والثمانون بعد الأربعمائة:

١- إذا تعدد الوكلاء، وكان لكل منهم عقد مستقل؛ فإن له الانفرد فيما وكل فيه إلا أن يشترط عليهم الموكل عدم الانفرد.

٢- إذا تعدد الوكلاء، وعينوا جميعاً في عقد واحد دون أن يأذن الموكل في انفرد أي منهم بالتصرف؛ كان عليهم أن يعملوا مجتمعين.

٣- إذا تعدد الوكلاء، كانوا مسؤولين بالتضامن متى كانت الوكالة غير قابلة للانقسام، أو كان الضرر الذي أصاب الموكل نتيجة خطأ مشترك، ولا يكون الوكلاء ولو كانوا متضامنين مسؤولين عما فعله أحدهم مجاوزاً حدود الوكالة أو متعسفاً في تنفيذها.

المادة التاسعة والثمانون بعد الأربعمائة:

١- لا يجوز للوكيل أن يوكل غيره فيما وكل فيه أو في بعضه إلا إذا كان مأدوماً له بذلك من قبل الموكل، ويعد الوكيل الثاني وكيلاً عن الموكل الأصلي.

٢- الوكيل المأدوم له بتوكيل الغير دون تعيين لشخصه لا يكون مسؤولاً تجاه موكله إلا عن خطئه في اختياره للوكيل أو فيما أصدره من تعليمات كانت سبباً في الضرر.

٣- لكل من الموكل ووكيله أن يعزل الوكيل الثاني الذي عينه الوكيل، ويترتب على عزل الوكيل الأول انعزال الوكيل الثاني.

المادة التسعون بعد الأربعمائة:

ليس للوكيل الذي وكل في شراء شيء دون بيان ثمنه أن يشتريه بأكثر من ثمن المثل.

المادة الحادية والتسعون بعد الأربعمائة:

١- لا يجوز لمن وكل في شراء شيء معين بالذات أن يشتريه لنفسه، ويكون الشراء للموكل ولو صرح الوكيل بأنه يشتريه لنفسه.

٢- لا يجوز للوكيل في الشراء أن يكون شراؤه من ماله أو من مال أصوله أو فروعه أو زوجه أو ممن كان التصرف معه يجر مغنماً أو يدفع مغرمًا إلا بإذن موكله.

المادة الثانية والتسعون بعد الأربعمائة:

١- إذا اشترى الوكيل بغيره أو عين الموكل الثمن واشترى الوكيل بما يزيد عليه؛ انصرف العقد إذا لم يُجزه الموكل إلى الوكيل، وإذا أجاز الموكل نفذ في حقه وله مطالبة الوكيل بالتعويض.

٢- إذا صرح الوكيل بأنه اشترى الشيء لنفسه في حضور الموكل كان الشراء للوكيل.

المادة الثالثة والتسعون بعد الأربعمائة:

إذا دفع الوكيل في الشراء ثمن المبيع من ماله فله الرجوع به على موكله مع ما أنفقه في سبيل تنفيذ الوكالة بالقدر المعتاد.

المادة الرابعة والتسعون بعد الأربعمائة:

١- إذا عين الموكل للوكيل في البيع ثمن المبيع فليس له أن يبيع بما يقل عنه، وإن لم يعين الثمن فليس له أن يبيع بأقل من ثمن المثل.

٢- إذا باع الوكيل بنقص دون إذن الموكل لم ينفذ البيع في حق الموكل، وليس له أن يحتج بعدم نفاذ البيع تجاه المشتري حسن النية. وإذا أجاز الموكل البيع نفذ في حقه، وله مطالبة الوكيل بالتعويض.

المادة الخامسة والتسعون بعد الأربعمائة:

١- لا يجوز للوكيل في البيع أن يشتري لنفسه ما وكل في بيعه إلا بإذن موكله.

٢- لا يجوز للوكيل في البيع أن يبيع إلى أصوله أو فروعه أو زوجه أو إلى من كان التصرف معه يجر مغنماً أو يدفع مغرمًا إلا بإذن موكله.

المادة السادسة والتسعون بعد الأربعمائة:

١- ليس للوكيل في البيع أن يبيع مال موكله بثمن مؤجل إلا بإذن صريح أو ضمنى.

٢- إذا باع الوكيل مؤجلاً فله أن يأخذ رهناً أو كفيلاً على المشتري بما باعه مؤجلاً وإن لم يفوضه الموكل في ذلك.

المادة السابعة والتسعون بعد الأربعمائة:

على الوكيل أن يزود موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه في تنفيذ الوكالة، وأن يقدم له حساباً عنها؛ ما لم يقتض الاتفاق أو طبيعة المعاملة خلاف ذلك.

الفرع الثالث:

التزامات الموكل

المادة الثامنة والتسعون بعد الأربعمائة:

على الموكل أداء الأجر المتفق عليه للوكيل متى أنجز العمل، فإن لم يتفقا على دفع أجر وكان الوكيل ممن يعمل بأجر على سبيل الاعتياد فله أجر المثل؛ وإلا كان متبرعاً.

نظام المعاملات المدنية .. تنمة



قرارات مجلس الوزراء

المادة التاسعة والتسعون بعد الأربعمائة:

يلتزم الموكل بأن يرد للوكيل ما أنفقه في سبيل تنفيذ الوكالة بالتنفيذ المعتاد.

المادة الخمسمائة:

١- يلتزم الموكل بكل ما ترتب في ذمة الوكيل بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً.

٢- يكون الموكل مسؤولاً عما يصيب الوكيل من ضرر بسبب تنفيذ الوكالة تنفيذاً معتاداً ما لم يكن الضرر ناشئاً عن خطئه.

المادة الأولى بعد الخمسمائة:

تسري أحكام النيابة في التعاقد - المنصوص عليها في هذا النظام - على علاقة الموكل والوكيل بالغير الذي يتعامل مع الوكيل.

الفرع الرابع:

انتهاء عقد الوكالة

المادة الثانية بعد الخمسمائة:

ينتهي عقد الوكالة بإنجاز العمل الموكل فيه، أو بانقضاء الأجل المعين للوكالة، أو بموت الموكل أو الوكيل، أو بفقد أحدهما أهليته.

المادة الثالثة بعد الخمسمائة:

للموكل أن يعزل وكيله أو يقيد وكالته متى أراد إلا إذا كانت صادرة لصالح الوكيل أو لصالح الغير فإنه لا يجوز للموكل أن يعزله أو يقيد الوكالة دون موافقة من صدرت لصالحه، وفي جميع الأحوال على الموكل إعلام الوكيل بذلك.

المادة الرابعة بعد الخمسمائة:

إذا كانت الوكالة بأجر وعزل الموكل وكيله في وقت غير مناسب أو بغير مسوغ مقبول، لزمه تعويض الوكيل عن الضرر الذي يلحقه بسبب ذلك.

المادة الخامسة بعد الخمسمائة:

١- للوكيل أن يتخلى عن الوكالة إذا لم تتعلق بها مصلحة للغير بشرط إعلام موكله بتخليه عنها.

٢- إذا تعلق بالوكالة مصلحة للغير فلا يجوز للوكيل أن يتخلى عن الوكالة إلا إذا وجدت أسباب جدية تسوغ ذلك، على أن يعلم الغير بذلك ويمهله وقتاً كافياً ليتخذ ما يراه مناسباً لرعاية مصلحته.

٣- يلتزم الوكيل في جميع الأحوال بمتابعة القيام بالأعمال التي بدأها حتى يبلغ مرحلة لا يخشى معها ضرر على الموكل، وإلا لزمه التعويض عن الضرر.

٤- إذا كانت الوكالة بأجر وتخلّى الوكيل عن الوكالة في وقت غير مناسب أو بغير مسوغ مقبول، لزمه تعويض الموكل عن الضرر الذي يلحقه بسبب ذلك، ولو كان تخلي الوكيل عن عمل لم يشرع فيه.

الفصل الرابع:

عقد الإيداع

الفرع الأول:

إنشاء عقد الإيداع

المادة السادسة بعد الخمسمائة:

الإيداع عقد يحفظ بمقتضاه المودع لديه مال المودع على أن يرده بعينه.

المادة السابعة بعد الخمسمائة:

ليس للمودع لديه أجر على حفظ الوديعة؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الثامنة بعد الخمسمائة:

إذا كان الإيداع بلا أجر فلا ينعقد إلا بالقبض.

الفرع الثاني:

التزامات المودع لديه

المادة التاسعة بعد الخمسمائة:

١- يلتزم المودع لديه بأن يبذل في حفظ الوديعة العناية التي يبذلها في حفظ ماله الخاص دون أن يكلف في ذلك مزيد من عناية الشخص المعتاد، فإن كان الإيداع بأجر فعلياً أن يبذل في حفظها عناية الشخص المعتاد.

٢- للمودع لديه أن يحفظ الوديعة بنفسه أو بمن يأتمنه على حفظ ماله ممن يعولهم؛ ما لم يكن الإيداع بأجر.

المادة العاشرة بعد الخمسمائة:

ليس للمودع لديه أن يودع الوديعة لدى الغير دون إذن المودع إلا إذا كان مضطراً، وعليه استعادتها بعد زوال السبب.

المادة الحادية عشرة بعد الخمسمائة:

لا يجوز للمودع لديه أن يستعمل الوديعة أو يرتب عليها حقاً للغير دون إذن المودع.

الفرع الثالث:

التزامات المودع

المادة الثانية عشرة بعد الخمسمائة:

إذا كان الإيداع بأجر فعلى المودع أن يؤدي الأجر المتفق عليه في الوقت الذي انتهى فيه حفظ الوديعة، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الثالثة عشرة بعد الخمسمائة:

١- يلتزم المودع بأن يؤدي إلى المودع لديه ما أنفق من نفقة يقتضيها حفظ الوديعة، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

٢- إذا كان المودع غائباً جاز للمودع لديه أن يرفع الأمر إلى المحكمة لتأمر في الوديعة بما تراه.

المادة الرابعة عشرة بعد الخمسمائة:

يلتزم المودع بدفع نفقات رد الوديعة وتسليمها، وكذلك تعويض المودع لديه عن أي ضرر لحقه بسبب الوديعة ما لم يكن ناشئاً عن تعديه أو تقصيره، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.

الفرع الرابع:

انتهاء عقد الإيداع

المادة الخامسة عشرة بعد الخمسمائة:

١- إذا كان الإيداع بلا أجر فللمودع لديه رد الوديعة وللمودع استردادها في أي وقت؛ على ألا يكون في وقت غير مناسب.

٢- إذا كان الإيداع بأجر فليس للمودع لديه رد الوديعة قبل حلول الأجل، وللمودع استردادها في أي وقت إذا دفع الأجر المتفق عليه كاملاً ولم يوجد شرط يحول دون ذلك.

المادة السادسة عشرة بعد الخمسمائة:

ينتهي عقد الإيداع بانقضاء الأجل المتفق عليه، أو برد الوديعة رضاً أو قضاءً، أو بموت المودع لديه، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

الفصل الخامس:

عقد الحراسة

المادة السابعة عشرة بعد الخمسمائة:

الحراسة عقد يتولى بمقتضاه الحارس حفظ مال متنازع فيه وإدارته ورده مع غلته إلى من يثبت له الحق فيه.

المادة الثامنة عشرة بعد الخمسمائة:

يعين الحارس باتفاق ذوي الشأن على تعيينه، فإن لم يتفقوا فللمحكمة تعيينه إذا رأت أن في بقاء المال في يد حائزه خطراً عاجلاً.

المادة التاسعة عشرة بعد الخمسمائة:

إذا اتفق ذوو الشأن على تسليم المال لحارسين أو أكثر فلا يجوز لأحدهم الانفراد بحفظ المال أو إدارته أو التصرف في الغلة دون إذن الباقيين.

المادة العشرون بعد الخمسمائة:

يحدد عقد الحراسة أو الحكم الصادر بها التزامات الحارس وحقوقه، وإلا فتطبق في ذلك الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل وأحكام الوديعة والوكالة بحسب الأحوال بالقدر الذي لا يتعارض مع طبيعة الحراسة.

المادة الحادية والعشرون بعد الخمسمائة:

يلتزم الحارس بأن يبذل في حفظ الأموال المعهودة إليه حراستها وفي إدارتها عناية الشخص المعتاد.

المادة الثانية والعشرون بعد الخمسمائة:

لا يجوز للحارس في غير أعمال الحفظ والإدارة أن يتصرف في الأموال المعهودة إليه حراستها إلا برضى ذوي الشأن، أو بإذن من المحكمة أو دون إذنها في حال الاستعجال.

المادة الثالثة والعشرون بعد الخمسمائة:

يلتزم الحارس بأن يقدم لذوي الشأن المعلومات التي تتعلق بتنفيذ مهمته، وأن يقدم حساباً عنها في المواعيد وبالطريقة التي يتفق عليها الطرفان أو تأمر بها المحكمة.

المادة الرابعة والعشرون بعد الخمسمائة:

للحارس أن يسترد المبالغ التي أنفقها في أداء عمله بالقدر المتعارف عليه.

المادة الخامسة والعشرون بعد الخمسمائة:

يستحق الحارس الأجر المتفق عليه بأداء العمل فإن لم يتفق على دفع أجر كان له أجر المثل.

المادة السادسة والعشرون بعد الخمسمائة:

١- إذا كان الحارس متبرعاً فله أن يتخلى عن مهمته متى أراد، على أن يبلغ ذوي الشأن وأن يتابع القيام بالأعمال التي بدأها حتى يبلغ مرحلة لا يلحق التخلي عنها ضرراً بذوي الشأن، وإلا لزمه التعويض.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

٢- إذا كان الحارس يعمل بأجر فإنه يلتزم بالتعويض عن أي ضرر ينشأ عن تخليه عن الحراسة في وقت غير مناسب أو بغير مسوغ مقبول، ولو كان تخليه عن عمل لم يشرع فيه.

المادة السابعة والعشرون بعد الخمسمائة:

١- تنتهي الحراسة باتفاق ذوي الشأن، أو بحكم المحكمة، أو بانتهاء مدتها إن كانت محددة المدة.
٢- على الحارس عند انتهاء الحراسة أن يرد المال مع غلته إلى من يتفق عليه ذوو الشأن أو من تعيينه المحكمة.

الباب الرابع:

عقود المشاركة

المادة الثامنة والعشرون بعد الخمسمائة:

١- يجب أن تكون عقود المشاركة الواردة في هذا الباب مكتوبة، وإلا كانت باطلة، ولا يجوز أن يحتج المتعاقد بالبطان تجاه الغير، ولا يكون للبطان أثر فيما بين المتعاقدين أنفسهم إلا إذا طلب أحدهم الحكم به، فيسري ذلك من تاريخ قيد الدعوى.

٢- يسري حكم الفقرة (١) من هذه المادة على أي تعديل يطرأ على عقود المشاركة الواردة في هذا الباب.

الفصل الأول:

عقد الشركة

الفرع الأول:

إنشاء عقد الشركة

المادة التاسعة والعشرون بعد الخمسمائة:

١- الشركة عقد يسهم بمقتضاه شريكان أو أكثر بتقديم حصة من مال أو عمل أو منهما معاً في مشروع لاقتسام ما ينشأ عنه من ربح أو خسارة.

٢- لا تسري أحكام هذا الفصل على الشركات المقررة أحكامها في نصوص نظامية خاصة.

المادة الثلاثون بعد الخمسمائة:

١- لا يصح أن تكون الحصة أو بعضها ما للشريك من نفوذ أو سمعة أو ثقة مالية.

٢- إذا كانت حصة الشريك غير نقدية، فُدرت الحصة بقيمتها عند التعاقد أو بما يتفق عليه الشركاء من أسس صالحة لتقديرها.

٣- إذا كانت حصة الشريك ديناً لدى الغير، لم ينقض التزام الشريك بتقديم الحصة إلا بعد تحصيله الدين وتسليمه للشركاء.

المادة الحادية والثلاثون بعد الخمسمائة:

١- يصح أن تقوم الشركة على أساس تضامن الشركاء فيما يلتزمون به في ذممهم من مال أو عمل لمصلحة الشركة، وتكون حصة كل منهم في رأس مال الشركة بقدر ما التزم به في ذمته؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

٢- يصح أن يتفاوت الشركاء فيما يلتزمون به في ذممهم من مال أو عمل، أو أن تكون الآلات والأدوات اللازمة للعمل لبعضهم.

المادة الثانية والثلاثون بعد الخمسمائة:

تتحدد حصة كل شريك بالحصة التي التزم بها في عقد الشركة، ولا يجوز للشريك زيادة حصته عن الحصة المحددة في عقد الشركة إلا بموافقة باقي الشركاء.

المادة الثالثة والثلاثون بعد الخمسمائة:

إذا كانت حصة الشريك حق ملكية أو أي حق عيني آخر فإن أحكام البيع هي التي تسري على ضمان الحصة إذا هلك أو استحققت أو ظهر فيها عيب، وإذا كانت الحصة مجرد الانتفاع بالمال فإن أحكام الإيجار هي التي تسري في ذلك.

الفرع الثاني:

آثار عقد الشركة

المادة الرابعة والثلاثون بعد الخمسمائة:

١- تكون قسمة الأرباح بين الشركاء بنسبة حصة كل شريك في الشركة، ما لم يتفق على خلاف ذلك.
٢- توزع الخسائر بين الشركاء بنسبة حصة كل منهم في الشركة.

المادة الخامسة والثلاثون بعد الخمسمائة:

لا يصح اشتراط أن يكون نصيب الشريك من الربح مبلغاً محدداً، أو أنه لا يستفيد من الربح أو يُعفى من الخسارة.

المادة السادسة والثلاثون بعد الخمسمائة:

للشركاء الاتفاق على طريقة توزيع الأرباح ومواعيد استحقاقها، على أن يكون التوزيع بعد سلامة رأس المال.

المادة السابعة والثلاثون بعد الخمسمائة:

١- للشركاء أن يعينوا منهم أو من غيرهم من يدير أموال الشركة ويتصرف فيها نيابة عنهم.
٢- إذا لم يعين الشركاء من يدير أموال الشركة فيعد كل شريك وكياً عن باقي الشركاء في إدارة أموال

المادة الثامنة والثلاثون بعد الخمسمائة:

لكل شريك أو من يفوضه الاطلاع على دفاتر الشركة ومستنداتها، ويقع باطلاً كل اتفاق على خلاف ذلك.

المادة التاسعة والثلاثون بعد الخمسمائة:

١- يلتزم من يدير الشركة أو يتصرف في أموالها نيابة عن الشركاء ببذل العناية التي يبذلها في أعماله الخاصة، إلا إن كان يتقاضى عن عمله أجراً أو حصة من الربح فليس له أن ينزل في ذلك عن عناية الشخص المعتاد.

٢- ليس لمن يدير الشركة أو يتصرف نيابة عن الشركاء أن يتصرف تصرفاً يلحق الضرر بالشركة أو يخالف الصلاحيات المخولة له أو الغرض الذي أنشئت من أجله.

المادة الأربعون بعد الخمسمائة:

لا يجوز لمن يتولى إدارة الشركة أو يتصرف في أموالها نيابة عن الشركاء هبة شيء من مال الشركة ولا إقراضه؛ ما لم يكن مأذوناً له بذلك.

المادة الحادية والأربعون بعد الخمسمائة:

١- ليس للشريك أن يحتجز لنفسه شيئاً من أموال الشركة ولا أن يستخدمه لنفسه وإلا كان ملزماً بتعويض الشركاء عن أي ضرر ينشأ بسبب ذلك.

٢- إذا دفع الشريك للشركة من ماله أو أنفق في مصلحتها نفقات نفاعها اقتضاها الاستعجال فله الحق في استرداد ما دفع أو أنفق.

المادة الثانية والأربعون بعد الخمسمائة:

للدائن الشخصي للشريك أن يطلب استيفاء حقه من نصيب الشريك المدين من الأرباح القابلة للتوزيع أو من نصيبه في مال الشركة بعد التصفية، وللدائن طلب بيع ما يلزم من حصص ذلك الشريك إن أمكن بيعها دون ضرر على باقي الشركاء ليستوفي حقه من حصة بيعها، على أن تكون لباقي الشركاء الأولوية في شراء تلك الحصص.

المادة الثالثة والأربعون بعد الخمسمائة:

١- مع مراعاة أحكام المادة (الحادية والتسعين) من هذا النظام، إذا ترتب على أعمال الشركة دين متصل بأغراضها ولم تف به أموالها؛ لزم الشركاء في أموالهم الخاصة ما بقي من الدين بمقدار حصة كل منهم في الشركة.

٢- لا يقتضي عقد الشركة تضامن الشركاء ما لم يتفقوا على ذلك.

الفرع الثالث:

انتهاء عقد الشركة

المادة الرابعة والأربعون بعد الخمسمائة:

١- ينتهي عقد الشركة بانقضاء الغرض الذي أنشئت من أجله أو بانقضاء مدته، ويجوز باتفاق الشركاء مد أجله قبل انقضاء المدة.

٢- إذا انقضت المدة المعينة للشركة أو انتهى الغرض الذي أنشئت من أجله ثم استمر الشركاء في عمل من نوع الأعمال التي أنشئت لها الشركة، كان ذلك تجديداً لعقد الشركة بشروطه الأولى عدا ما يتعلق منها بتعيين مدة الشركة، وتسري عليها أحكام الشركة غير معينة المدة.

٣- لدائن أحد الشركاء أن يعترض على تجديد عقد الشركة، ويترتب على اعتراضه عدم نفاذ تجديد العقد في حقه.

المادة الخامسة والأربعون بعد الخمسمائة:

١- إذا كانت مدة الشركة غير معينة جاز للشريك أن ينسحب منها في أي وقت على أن يعلم جميع الشركاء -كتابة- بإرادته الانسحاب قبل حصوله بمدة معقولة، وألا يكون انسحابه عن غش أو في وقت غير مناسب.

٢- إذا كانت مدة الشركة معينة؛ فليس للشريك أن ينسحب منها قبل انقضاء المدة، وللمحكمة إخراجها منها إذا طلب ذلك وتقدم بأسباب مقبولة، على أن يعرض الشركاء عن أي ضرر يلحقهم بسبب ذلك.

المادة السادسة والأربعون بعد الخمسمائة:

١- للشركاء الاتفاق في عقد الشركة على كيفية إخراج أي من الشركاء منها وإجراءات ذلك.

٢- لأي من الشركاء أن يطلب من المحكمة إخراج شريك أو أكثر من الشركة إذا كانت هناك أسباب مقبولة تدعو إلى ذلك.

المادة السابعة والأربعون بعد الخمسمائة:

١- ينتهي عقد الشركة بموت أحد الشركاء أو الحجر عليه أو إعساره أو افتتاح إجراء التصفية له أو انسحابه.

٢- يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة مع ورثته ولو كان فيهم عديم الأهلية أو ناقصها.

٣- يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء أو حجر عليه أو أعسر أو افتتحت إجراءات التصفية له أو انسحب؛ تستمر الشركة بين باقي الشركاء.

نظام المعاملات المدنية .. تمة

المادة الثامنة والأربعون بعد الخمسمائة:

إذا انتهت الشركة في حق أحد الشركاء واستمرت بين الباقيين، قُدر نصيب الشريك الذي انتهت الشركة في حقه بحسب قيمته وقت حصول السبب الذي أدى إلى انتهاء الشركة في حقه، ويُدفع له أو لورثته نقداً، ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة التاسعة والأربعون بعد الخمسمائة:

1- تُصَفَى أموال الشركة وتقسّم وفق الإجراءات التي اتفق عليها الشركاء.
2- إذا لم يتفق الشركاء على إجراءات التصفية جاز لكل من له مصلحة أن يطلب من المحكمة إجراء التصفية والقسمة، وللمحكمة تحديد إجراءات التصفية مراعية في ذلك طبيعة الأموال محل التصفية، ولها عند الاقتضاء تعيين مصفٍّ.
3- تتبع في قسمة أموال الشركة القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع.

الفصل الثاني:

عقد المضاربة

الفرع الأول:

إنشاء عقد المضاربة

المادة الخمسون بعد الخمسمائة:

المضاربة عقد يسلم رب المال بمقتضاه مالا لمن يعمل فيه بجزء شائع من الربح.

المادة الحادية والخمسون بعد الخمسمائة:

1- يصح أن يكون رأس مال المضاربة الدين الذي لرب المال في ذمة المضارب.
2- إذا كان ما قدمه رب المال للمضاربة مالا من غير النقد فيكون رأس المال قيمة ما قدمه عند التعاقد أو بما يتفق عليه المتعاقدان من أسس صالحة لتقييمه.

الفرع الثاني:

آثار عقد المضاربة

المادة الثانية والخمسون بعد الخمسمائة:

يلتزم رب المال بتسليم مال المضاربة للمضارب وتمكينه من إدارته والتصرف فيه.

المادة الثالثة والخمسون بعد الخمسمائة:

يثبت للمضارب بعد تسليم رأس المال إليه حق الإدارة والتصرف فيه وفق أحكام المواد (التاسعة والثلاثين بعد الخمسمائة) و(الأربعين بعد الخمسمائة) و(الحادية والأربعين بعد الخمسمائة) من هذا النظام، مع مراعاة ما يقتضيه عقد المضاربة بينه وبين رب المال.

المادة الرابعة والخمسون بعد الخمسمائة:

على المضارب أن يزود رب المال بالمعلومات المتعلقة بأعمال المضاربة وأن يقدم له حساباً عنها عند انتهاء مدتها، وإذا كان العقد غير معين المدة وجب تقديم هذه المعلومات في نهاية كل سنة، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.

المادة الخامسة والخمسون بعد الخمسمائة:

1- إذا كان عقد المضاربة مقيداً بزمان أو مكان أو نوع من العمل أو غير ذلك؛ لزم المضارب ما قُيد به العقد.
2- إذا كان عقد المضاربة مطلقاً كان المضارب مأذوناً له في العمل وفقاً لما جرى عليه العرف.

المادة السادسة والخمسون بعد الخمسمائة:

1- لا يجوز للمضارب أن يخلط مال المضاربة بماله ولا أن يسلمه للغير مضاربة، إلا إذا جرى العرف بذلك أو كان رب المال قد فوضه العمل بما يراه.
2- في الأحوال التي يجوز فيها للمضارب خلط مال المضاربة بماله؛ يحسب ربح كل مال بقدر نسبتته من المال المختلط، ويوزع النصيب المستحق لمال المضاربة بين المتعاقدين وفق أحكام هذا الفصل.

المادة السابعة والخمسون بعد الخمسمائة:

1- يتحمل رب المال وحده نقص رأس المال، ويقع باطلاً كل شرط يقضي بخلاف ذلك.
2- إذا نقص رأس المال في يد المضارب من غير تعد ولا تقصير منه فلا يلزمه تعويض رب المال عن النقص.
3- إذا وقع من المضارب تعد أو تقصير لزمه تعويض رب المال عن نقص رأس المال وعن كل ما يترتب على ذلك من ضرر.

المادة الثامنة والخمسون بعد الخمسمائة:

1- يتحدد نصيب كل من المتعاقدين من الربح بحسب الاتفاق.
2- إذا لم يوجد اتفاق على تحديد نصيب كل من المتعاقدين من الربح؛ تحدد بحسب العرف، وللمتعاقدين في هذه الحال إنهاء عقد المضاربة وفقاً للفقرة (1) من المادة (الثانية والستين بعد الخمسمائة) من هذا النظام.

المادة التاسعة والخمسون بعد الخمسمائة:

1- لا يصح في عقد المضاربة اشتراط مبلغ محدد من الربح لأحد المتعاقدين.

2- يصح الاتفاق على أن يكون الربح مقاسمة بين المتعاقدين وما زاد منه على حد معين ينفرد به أحدهما، أو الاتفاق على أن يتغير نصيب كل منهما من الربح بحسب ما يتحقق للمضاربة من ربح وفق أسس صالحة لتحديده.

3- يصح الاتفاق على أن يكون لأحد المتعاقدين أجر معلوم مقابل عمل معين مع استحقاقه نصيبه من الربح.

المادة الستون بعد الخمسمائة:

1- يستحق المتعاقد نصيبه من الربح عند انتهاء المضاربة، ما لم يوجد اتفاق على تقييم المضاربة وتعيين ما يستحقه كل من المتعاقدين في مواعيد محددة مع استمرار المضاربة، ويفترض أن ما يُوزَع في أثناء المضاربة من الربح.
2- ليس للمتعاقد أن يأخذ نصيبه من الربح قبل استحقاقه دون موافقة الآخر.

الفرع الثالث:

انتهاء عقد المضاربة

المادة الحادية والستون بعد الخمسمائة:

ينتهي عقد المضاربة بانقضاء الأجل إذا كان العقد معين المدة، أو بانتهاء العمل الذي عقدت المضاربة من أجله.

المادة الثانية والستون بعد الخمسمائة:

1- إذا كان عقد المضاربة غير معين المدة؛ جاز للمتعاقد أن ينسحب منه في أي وقت على أن يعلم المتعاقد الآخر بإرادته الانسحاب قبل حصوله بمدة معقولة وألا يكون الانسحاب عن غش أو في وقت غير مناسب.
2- إذا كان عقد المضاربة معين المدة؛ فليس للمتعاقد أن ينسحب منه قبل انقضاء المدة، وله أن يطلب ذلك من المحكمة إذا تقدم بأسباب مقبولة، على أن يعرض المتعاقد الآخر عن أي ضرر يلحقه بسبب ذلك.

المادة الثالثة والستون بعد الخمسمائة:

1- يلزم المضارب إذا انتهى عقد المضاربة أن يصل بالأعمال التي بدأها إلى حال لا تتعرض معها أموال المضاربة أو أرباحها للتلف أو النقص.

2- لا يجوز للمضارب بعد انتهاء عقد المضاربة أن يتصرف في أموالها، وإذا كانت من غير النقد لزم المضارب تحويلها إلى نقد، إلا إذا اقتضى الاتفاق أو طبيعة المعاملة خلاف ذلك.

المادة الرابعة والستون بعد الخمسمائة:

1- يلتزم المضارب عند انتهاء عقد المضاربة بأن يرد إلى رب المال نصيبه من مال المضاربة.
2- إذا تأخر المضارب في الرد دون مسوغ مقبول فنقص المال كانت تبعه ذلك عليه، وإن ربح فلرب المال التعويض عما يتحقق لماله من ربح إلى حين رده.

المادة الخامسة والستون بعد الخمسمائة:

1- ينتهي عقد المضاربة بموت أحد المتعاقدين أو الحجر عليه أو إعساره أو افتتاح إجراء التصفية له.
2- إذا انتهى عقد المضاربة بموت المضارب وجب على ورثته -إذا توفرت فيهم الأهلية- أو نائبهم وكانوا على علم بالمضاربة أن يبادروا بإعلام رب المال بموت مورثهم، وأن يتخذوا من التدابير ما تقتضيه الحال للمحافظة على المال.

الفصل الثالث:

عقد المشاركة في الناتج

الفرع الأول:

أحكام عامة

المادة السادسة والستون بعد الخمسمائة:

المشاركة في الناتج عقد يسلم رب المال بمقتضاه شيئاً غير قابل للاستهلاك لمن يستغله مقابل جزء شائع من الناتج.

المادة السابعة والستون بعد الخمسمائة:

1- يلزم رب المال تمكين العامل من العمل وفق المتفق عليه، ويلزم العامل بذل عناية الشخص المعتاد في العمل والمحافظة على المال.

2- تكون نفقات حفظ الأصل على رب المال، ونفقات استغلاله على العامل؛ وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.
3- للعامل أن يستأجر على نفقته إجراء ليستعين بهم على القيام بكل الأعمال أو بعضها.

المادة الثامنة والستون بعد الخمسمائة:

1- يستحق كل متعاقد نصيبه من الناتج بتحقيقه، ويجوز الاتفاق على طريقة حساب الناتج ومواعيد استحقاقه.
2- إذا انتهى عقد المشاركة في الناتج رُد إلى رب المال الأصل الذي قدمه، ورُدَّت إلى العامل الزيادات المنفصلة التي أنفقها ولم تدخل في الناتج، وما أنفق من نفقات متصلة نافلة ما لم يكن فصلها يضر الأصل، فلرب المال في هذه الحال تملكها بقيمة ما أنفقه العامل أو بمقدار ما زاد في قيمة الأصل؛ وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.





نظام المعاملات المدنية .. تامة

المادة التاسعة والستون بعد الخمسمائة:

إذا أبطل عقد المشاركة في الناتج، فالناتج لرب المال وللعامل أجر مثل عمله ما لم تكن المواد التي تولد منها الناتج من العامل فيكون الناتج له، ولرب المال أجرة المثل عن مدة استغلال الأصل.

المادة السبعون بعد الخمسمائة:

- ١- ينتهي عقد المشاركة في الناتج بانقضاء الأجل، أو بإنجاز العمل.
- ٢- ينتهي عقد المشاركة في الناتج بموت العامل إن كان مقصوداً لشخصه في العقد، أو إذا اختار الورثة عدم إتمام العمل، ولرب المال طلب فسخ العقد إذا لم تتوفر في الورثة الضمانات الكافية لحسن تنفيذ العمل.
- ٣- لا ينتهي عقد المشاركة في الناتج بموت رب المال.

الفرع الثاني:

عقد المشاركة الزراعية

المادة الحادية والسبعون بعد الخمسمائة:

المشاركة الزراعية عقد تسلم بمقتضاه أرض أو شجر لمن يعمل عليها مزارعة أو مساقاة مقابل جزءٍ شائع من الناتج.

المادة الثانية والسبعون بعد الخمسمائة:

يصح في عقد المشاركة الزراعية أن يكون البذر أو الغراس من رب المال أو من العامل أو منهما جميعاً.

المادة الثالثة والسبعون بعد الخمسمائة:

لا يصح اشتراط أن يكون نصيب أحد المتعاقدين مقداراً غير شائع من الناتج أو ناتج موضع معين من الأرض أو الشجر.

المادة الرابعة والسبعون بعد الخمسمائة:

إذا لم تُعين مدة عقد المشاركة الزراعية أو عُيِّنت مدة لا تحتمل بلوغ الحصاد أو الجذاذ؛ تعيَّنت مدة العقد بدورة زراعية واحدة في المزارعة، وبمدة تحتمل حصول أول ناتج في المساقاة.

المادة الخامسة والسبعون بعد الخمسمائة:

إذا امتنع العامل عن إتمام العمل جاز لرب المال -بعد إذاره العامل- أن يستأجر على نفقة العامل من يكمل العمل وفق أحكام المادة (السابعة والستين بعد المائة) من هذا النظام أو أن يطلب فسخ العقد.

المادة السادسة والسبعون بعد الخمسمائة:

يستحق كل متعاقد نصيبه من الناتج بظهوره، فإذا انقضت المدة قبل ظهوره لم يستحق أحد المتعاقدين شيئاً على الآخر. وإذا انقضت بعد ظهور الناتج وقبل أن يبلغ حصاده أو جذاذه، خُير العامل بين أن يعمل إلى بلوغ الحصاد أو الجذاذ ويأخذ نصيبه كاملاً أو أن يترك العمل، فإذا اختار ترك العمل وأنفق رب المال النفقات اللازمة لبلوغ الحصاد أو الجذاذ فللعامل نصيبه من الناتج بعد أن يقطع رب المال منه ما أنفق.

المادة السابعة والسبعون بعد الخمسمائة:

للعامل طلب فسخ عقد المشاركة الزراعية إذا حدث له عذر طارئ قبل ظهور الناتج يتعلق بتنفيذ العقد، ويستحق أجر مثل عمله وقيمة ما أنفقه وذلك بقدر ما عاد على رب المال من نفع، وذلك دون إخلال بتعويض رب المال إن كان له مقتضى.

الباب الخامس:

عقد الكفالة وعقد التأمين

الفصل الأول:

عقد الكفالة

الفرع الأول:

إنشاء عقد الكفالة

المادة الثامنة والسبعون بعد الخمسمائة:

الكفالة عقد يلتزم بمقتضاه الكفيل للدائن بأن يفي بالتزام على المدين إذا لم يَف به المدين نفسه.

المادة التاسعة والسبعون بعد الخمسمائة:

- ١- تنعقد الكفالة بين الكفيل والدائن، ويعد سكوت الدائن إذا وجه إليه الإيجاب قبولاً للكفالة.
- ٢- لا يتوقف انعقاد الكفالة على قبول المدين، وتجوز دون علمه، وتجوز أيضاً رغم معارضته.

المادة الثمانون بعد الخمسمائة:

- ١- يجب في عقد الكفالة أن يكون الكفيل كامل الأهلية.
- ٢- الكفالة من المريض مرض الموت لا تنفذ في حق الورثة فيما زاد على (ثلث) التركة إلا بإجازتهم، وإذا كانت الكفالة لو ارث أو عنه لم تنفذ في حق باقي الورثة ولو فيما دون (الثلث) إلا بإجازتهم.

المادة الحادية والثمانون بعد الخمسمائة:

لا تكون الكفالة صحيحة إلا إذا كان الالتزام المكفول به صحيحاً.

المادة الثانية والثمانون بعد الخمسمائة:

يصح أن تكون الكفالة منجزةً أو معلقةً على شرط أو مؤقتةً أو مضافةً إلى أجل.

المادة الثالثة والثمانون بعد الخمسمائة:

- ١- تصح الكفالة في الدين المستقبل إذا حدد مقدماً مقدار المكفول به، وتصح في الدين المعلق على شرط.
- ٢- للكفيل في الدين المستقبل إذا لم يعين مدة للكفالة أن يرجع عن كفالته بشرط إعلام الدائن برجوعه قبل ترتب الدين بوقت كافٍ.

المادة الرابعة والثمانون بعد الخمسمائة:

- ١- إذا كانت الكفالة في مبلغ أكبر مما هو مستحق على المدين وبشروط أشد من المكفول فيه لم تصح إلا في قدر الدين المستحق على المدين وبشروطه.
- ٢- تصح الكفالة في مبلغ أقل من الدين المستحق على المدين وبشروط أخف.

الفرع الثاني:

آثار عقد الكفالة

المادة الخامسة والثمانون بعد الخمسمائة:

إذا وقعت الكفالة مطلقة فإن التزام الكفيل يتبع التزام المدين معجلاً كان أو مؤجلاً.

المادة السادسة والثمانون بعد الخمسمائة:

تصح كفالة الدين الحال ككفالة مؤجلة، وللدائن مطالبة المدين به حالاً، وليس له مطالبة الكفيل به إلا عند حلول الأجل.

المادة السابعة والثمانون بعد الخمسمائة:

لا يطالب الكفيل في الكفالة المؤقتة إلا بالالتزامات المترتبة مدة الكفالة.

المادة الثامنة والثمانون بعد الخمسمائة:

- ١- تبرأ ذمة الكفيل بقدر ما أضعه الدائن بخطئه من ضمانات الدين.
- ٢- يقصد بضمانات الدين: كل ما خصص لضمان الدين ولو تقرر بعد الكفالة، وكل ضمان مقرر نظاماً.

المادة التاسعة والثمانون بعد الخمسمائة:

إذا حل الدين ولم يطالب الدائن المدين به جاز للكفيل إذا لم يكن متضامناً مع المدين أن يُعذر الدائن باتخاذ الإجراءات ضد المدين، وإذا لم يَقم الدائن بذلك خلال (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ الإعذار برئت ذمة الكفيل من الكفالة ولو منح الدائن المدين أجلاً؛ ما لم يكن ذلك بموافقة الكفيل.

المادة التسعون بعد الخمسمائة:

إذا افتتح أيٌّ من إجراءات التصفية للمدين وفق النصوص النظامية ولم يتقدم الدائن بمطالبته بالدين وفق ذلك الإجراء سقط حقه في الرجوع على الكفيل بقدر ما كان يستوفيه لو أنه تقدم بمطالبته المدين به.

المادة الحادية والتسعون بعد الخمسمائة:

- ١- ليس للدائن أن يرجع على الكفيل وحده إلا بعد رجوعه على المدين، ولا أن ينفذ على أموال الكفيل إلا بعد تجريده المدين من أمواله، وذلك كله ما لم يكن الكفيل متضامناً مع المدين.
- ٢- لا تقضي المحكمة بما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة إلا إذا تمسك الكفيل بحقه في الحالتين.

المادة الثانية والتسعون بعد الخمسمائة:

١- إذا طلب الكفيل التجريد لزمه أن يقوم على نفقته بإرشاد الدائن إلى أموال للمدين تفي بالدين كله، ولا عبء بالأموال إذا كانت خارج المملكة، أو كانت أموالاً متنازعةً فيها.

٢- في الأحوال التي يرشد فيها الكفيل إلى أموال المدين، يكون الدائن مسؤولاً تجاه الكفيل عن إفسار المدين الذي يترتب على عدم اتخاذ الدائن الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب.

المادة الثالثة والتسعون بعد الخمسمائة:

تقتضي الكفالة النظامية والقضائية تضامن الكفلاء مع المدين وتضامنهم فيما بينهم.

المادة الرابعة والتسعون بعد الخمسمائة:

إذا كان الدين موثقاً بضمانٍ عيني قبل الكفالة أو معها ولم يكن الكفيل متضامناً مع المدين؛ فلا يجوز التنفيذ على أموال الكفيل قبل التنفيذ على الأموال الموثقة للمدين.

المادة الخامسة والتسعون بعد الخمسمائة:

إذا تعدد الكفلاء بدين واحد جازت مطالبة كل منهم بكل الدين إلا إذا كفلوا جميعاً في عقد واحد ولم يشترط فيه تضامنهم فلا يطالب أحد منهم إلا بقدر حصته.

المادة السادسة والتسعون بعد الخمسمائة:

إذا كان الكفلاء متضامنين فيما بينهم وفي أحدهم الدين؛ كان له أن يرجع على كل واحد من الباقيين بحصته في الدين وبنصيبه في حصة المعسر منهم.

المادة السابعة والتسعون بعد الخمسمائة:

١- للكفيل بمقتضى عقد الكفالة أن يرجع على المدين بما وفي عنه وبما دفعه من نفقات اقتضاها العقد؛ إذا كانت الكفالة بعلم المدين ودون معارضته.

نظام المعاملات المدنية .. تمة

٢- كل من ملك أرضاً ملك ما فوقها وما تحتها إلى الحد المفيد في التمتع بها علواً وعمقاً؛ ما لم يوجد نص نظامي أو تصرف يقضي بخلاف ذلك.

المادة العاشرة بعد الستمئة:

لا يُمنع أحد من ملكه ولا ينزع ملكه منه إلا في الأحوال التي تقرها النصوص النظامية.

ثانياً: قيود الملكية

المادة الحادية عشرة بعد الستمئة:

على المالك أن يتقيد في استعمال حقه بما تقضي به النصوص النظامية من قيود مقررّة للمصلحة العامة أو الخاصة.

المادة الثانية عشرة بعد الستمئة:

إذا تعلق بالملك حق للغير فليس للمالك أن يتصرف فيه تصرفاً صارماً إلا بإذن صاحب الحق.

المادة الثالثة عشرة بعد الستمئة:

١- على المالك ألا يغلو في استعمال حقه إلى حد يضر بملك الجار.

٢- ليس للجار أن يرجع على جاره في مضار الجوار المألوفة التي لا يمكن تجنبها، وإنما له أن يطلب إزالة هذه المضار إذا تجاوزت الحد المألوف، ويراعى في ذلك العرف، وطبيعة العقارات، وموقع كل منها بالنسبة إلى الآخر، والغرض الذي خصصت له، ولا يحول الترخيص الصادر من الجهات المختصة دون استعمال الجار حقه في المطالبة بإزالة هذه المضار.

المادة الرابعة عشرة بعد الستمئة:

إذا كان الحائط مشتركاً بين اثنين (أو أكثر) فلا يجوز لأي منهما أن يحدث أي تغيير فيه بما يتنافى مع الغرض الذي أعد له بغير إذن الآخر.

المادة الخامسة عشرة بعد الستمئة:

١- للشريك في الحائط المشترك أن يعلبه على نفقته إذا كانت له مصلحة جديّة في ذلك، بشرط ألا يلحق بشريكه ضرراً جسيماً.

٢- إذا لم يكن الحائط المشترك صالحاً للتعلية فعلى من يرغب في تعليته من الشركاء أن يعيد بناء الحائط كله على نفقته.

٣- إذا أصبح الحائط المشترك غير صالح للغرض الذي أقيم من أجله، فنفقة إصلاحه على جميع الشركاء بنسبة حصة كل منهم فيه.

المادة السادسة عشرة بعد الستمئة:

ليس لملك الحائط أن يهدمه إن كان الهدم يضر بالجار الذي يستتر ملكه بالحائط، إلا إذا كان هناك سبب مُعتبر للهدم.

المادة السابعة عشرة بعد الستمئة:

١- ليس للمالك أن يشترط في تصرفه -عقداً كان أو وصية- شرطاً يمنع المتصرف إليه من التصرف في مال إلا إذا كان هذا الشرط لمدة معقولة وقصد به حماية مصلحة مشروعة للمتصرف أو المتصرف إليه أو الغير.

٢- إذا لم تعين مدة منع المتصرف إليه من التصرف فللمحكمة تعيينها بحسب العرف وطبيعة المعاملة والغرض من التصرف.

٣- يقع باطلاً كل شرط يمنع المتصرف إليه من التصرف ما لم تتوفر فيه أحكام الفقرة (١) من هذه المادة.

المادة الثامنة عشرة بعد الستمئة:

إذا كان الشرط المانع من التصرف صحيحاً وفقاً للمادة (السابعة عشرة بعد الستمئة) من هذا النظام، فكل تصرف مخالف له يكون باطلاً، دون إخلال بحق خلف الممنوع من التصرف إذا كسبه معاوضة بحسن نية.

ثالثاً: الملكية الشائعة وقسمتها

المادة التاسعة عشرة بعد الستمئة:

إذا تملك أكثر من شخص شيئاً دون أن تفرز حصة كل منهم فهم شركاء على الشيوع، وتكون حصصهم متساوية، ما لم يقر الدليل على خلاف ذلك.

المادة العشرون بعد الستمئة:

١- لكل شريك في الملك التصرف في حصته واستغلالها واستعمالها؛ وذلك دون إذن من باقي الشركاء بشرط ألا يلحق ضرراً بحقوقهم.

٢- إذا كان تصرف الشريك في الملك منصباً على جزء مفرز من المال الشائع ولم يقع هذا الجزء عند القسمة في حصة المتصرف انتقل حق المتصرف إليه من وقت التصرف إلى الجزء الذي آل إلى المتصرف بطريق القسمة، وإذا كان المتصرف إليه يجهل أن المتصرف لا يملك العين المتصرف فيها مفرزة عند العقد، فله الحق في إبطال التصرف.

٢- إذا عجل الكفيل وفاء الدين المؤجل فليس له الرجوع على المدين بما عجل وفاءه من الدين المؤجل قبل حلول الأجل ما لم يكن تعجيله بإذن المدين.

المادة الثامنة والتسعون بعد الخمسمئة:

١- إذا وفي الكفيل الدين فعلى الدائن أن يسلمه جميع المستندات اللازمة لاستعمال حقه في الرجوع على المدين.

٢- إذا وفي الكفيل الدين وكان الدين مؤثماً بضمان عيني، فعلى الدائن التخلي عنه للكفيل إن كان منقولاً، أو القيام بالإجراءات اللازمة لنقل حقوقه إلى الكفيل إن كان عقاراً، ويتحمل الكفيل نفقات هذا النقل.

المادة التاسعة والتسعون بعد الخمسمئة:

إذا وفي الكفيل الدين كان له أن يحل محل الدائن في جميع ما له من حقوق قبل المدين، وإذا لم يوف إلا بعض الدين، فلا يرجع بما وفي إلا بعد أن يستوفي الدائن كل حقه من المدين.

المادة الستمئة:

١- إذا وفي الكفيل عوضاً عن الدين شيئاً آخر فإنه يرجع على المدين بالدين أو بما وفاه فعلاً أيهما أقل.

٢- إذا صالح الكفيل الدائن على أقل من الدين فإنه يرجع على المدين بما وفي لا بما كفل.

المادة الأولى بعد الستمئة:

يلزم المدين أن يعلم الكفيل عن أي سبب يقتضي انقضاء الدين أو بطلانه، فإن لم يفعل وفي الكفيل الدين عند الاستحقاق كان له الرجوع على المدين، دون إخلال بحق الكفيل في الرجوع على الدائن وفق أحكام هذا النظام.

المادة الثانية بعد الستمئة:

إذا كان المدينون متضامنين فلمن كفلهم جميعاً الرجوع على أي منهم بكل ما وفاه من الدين.

الفرع الثالث:

انتهاء عقد الكفالة

المادة الثالثة بعد الستمئة:

يبرأ الكفيل بمجرد براءة المدين، وللکفيل -ولو كان متضامناً- أن يتمسك بجميع الدفع التي يحتج بها المدين؛ ما لم يكن ما يحتج به المدين هو نقص أهليته وكان الكفيل عالماً بذلك وقت التعاقد فليس له أن يحتج به.

المادة الرابعة بعد الستمئة:

إذا قبل الدائن أن يستوفي في مقابل الدين شيئاً آخر برئت ذمة الكفيل ولو استحق هذا الشيء.

المادة الخامسة بعد الستمئة:

١- إذا أحال المدين أو الكفيل الدائن بالدين المكفول به أو بجزء منه على آخر حوالة صحيحة برئ المدين والكفيل في حدود هذه الحوالة.

٢- إذا اشترط في الحوالة براءة الكفيل فقط برئ وحده دون المدين.

المادة السادسة بعد الستمئة:

لا ينتهي عقد الكفالة بموت الكفيل أو المدين، ويبقى الالتزام على تركة من مات منهما.

الفصل الثاني:

عقد التأمين

المادة السابعة بعد الستمئة:

تسري على عقد التأمين النصوص النظامية الخاصة به.

القسم الثالث:

الحقوق العينية

الباب الأول:

الحقوق العينية الأصلية

الفصل الأول:

حق الملكية

الفرع الأول:

أحكام عامة لحق الملكية

أولاً: نطاق الحق

المادة الثامنة بعد الستمئة:

١- حق الملكية يخول المالك وحده في حدود النظام استعمال الشيء المملوك واستغلاله والتصرف فيه.

٢- مالك الشيء وحده الحق في كل ثماره ومنتجاته وملحقاته؛ ما لم يوجد نص نظامي أو تصرف يقضي بخلاف ذلك.

المادة التاسعة بعد الستمئة:

١- مالك الشيء يملك كل ما يُعد من عناصره الجوهرية، وهو ما لا يمكن فصله عنه دون أن يهلك أو يتلف أو يتغير.





نظام المعاملات المدنية .. تنمة

المادة الحادية والعشرون بعد الستمئة:

تكون إدارة المال الشائع من حق الشركاء مجتمعين ما لم تقتض النصوص النظامية أو الاتفاق خلاف ذلك، وإذا تولى أحد الشركاء الإدارة دون اعتراض من الباقيين عُذَّ وكيلاً عنهم.

المادة الثانية والعشرون بعد الستمئة:

١- إذا اختلف الشركاء في إدارة المال الشائع كان رأي الأغلبية في الإدارة المعتادة ملزماً لجميع الشركاء وخلفهم العام والخاص، وتعتبر الأغلبية بقيمة الحصص، ولها أن تختار مديراً من الشركاء أو من غيرهم، وأن تضع تنظيمًا لإدارة المال وحسن الانتفاع به يسري على جميع الشركاء.
٢- إذا لم تتوفر الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة فللمحكمة بناءً على طلب أي شريك أن تعين مديراً للمال الشائع.

المادة الثالثة والعشرون بعد الستمئة:

١- للشركاء الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع المال الشائع أن يقرروا في سبيل تحسين الانتفاع بهذا المال من التغييرات الأساسية والتعديل في الغرض الذي أعد له ما يخرج عن حدود الإدارة المعتادة على أن يقوموا بإعلام باقي الشركاء بقراراتهم، ولئن خالف منهم حق الاعتراض أمام المحكمة خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إعلامه.
٢- للمحكمة إذا وافقت على قرار الأغلبية المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة أن تقرر ما تراه مناسباً من تدابير بما في ذلك ما يضمن للمعتز الوفاء بما قد يُستحق من تعويض.

المادة الرابعة والعشرون بعد الستمئة:

لكل شريك على الشيوخ الحق في أن يتخذ من الوسائل ما يحفظ المال الشائع ولو كان ذلك دون موافقة باقي الشركاء.

المادة الخامسة والعشرون بعد الستمئة:

يتحمل نفقات إدارة المال الشائع وحفظه وسائر النفقات الناتجة عن الشيوخ أو المقررة على المال؛ جميع الشركاء كل بقدر حصته، وذلك كله ما لم يتفق على خلافه.

المادة السادسة والعشرون بعد الستمئة:

إذا اتفق جميع الشركاء على القسمة صحت ولو أنقصت منفعة المال أو قيمته.

المادة السابعة والعشرون بعد الستمئة:

يجوز لمن يريد الخروج من الشيوخ أن يطلب القسمة القضائية ما لم يوجد اتفاق أو نص نظامي يمنع من ذلك أو يتبين من الغرض الذي خصص له المال أنه يجب أن يبقى دائماً على الشيوخ.

المادة الثامنة والعشرون بعد الستمئة:

١- إذا طلب أحد الشركاء قسمة المال الشائع وامتنع الباقيون، وكان المال قابلاً للقسمة عينياً دون أن يترتب على ذلك تعطل الانتفاع به أو نقص كبير في قيمته قسّمته المحكمة، فإن ترتب على القسمة أيّ منهما أمرت المحكمة ببيع المال في المزاد.
٢- إذا كان طالب القسمة يستطيع أن يبيع حصته بما لا يقل عن قيمتها لو بيع المال كاملاً لم يُلزم الشركاء بالبيع في المزاد، وللشركاء -إذا ترتب على بيع الحصص نقصان قيمتها- أن يتوقوا البيع في المزاد بأن يؤدوا لطالبها مقدار ما يلحق حصته من نقص بسبب بيعه إياها منفردة.

المادة التاسعة والعشرون بعد الستمئة:

١- لدائن أي شريك أن يعترض على أن تتم قسمة المال الشائع أو أن يباع في المزاد بغير إدخاله، وذلك بالتدخل أمام المحكمة إن كانت القسمة قضائية، أو بإبلاغ كل الشركاء بالاعتراض إن كانت القسمة اتفاقية، وعليهم أن يدخلوه في إجراءاتها، وإلا كانت غير نافذة في حقه، ويجب في جميع الأحوال إدخال الدائن المقيّد حقه قبل رفع دعوى القسمة القضائية أو إبرام القسمة الاتفاقية.
٢- إذا تمت القسمة فليس للدائن الذي لم يتدخل أن يطعن فيها إلا في حال الغش.

المادة الثلاثون بعد الستمئة:

إذا ظهر دين على الميت بعد قسمة التركة لزم كل واحدٍ من الورثة نصيبه من الدين في الحصص التي آلت إليه من التركة.

المادة الحادية والثلاثون بعد الستمئة:

يجوز نقض القسمة الاتفاقية إذا أثبت المتقاسم أنه قد لحقه منها غبن ويجب أن ترفع الدعوى خلال السنة التالية للقسمة، وللطرف الآخر توقي نقض القسمة إذا أكمل للمتقاسم نقداً أو عينياً ما يرفع عنه الغبن.

المادة الثانية والثلاثون بعد الستمئة:

١- إذا استحق المقسوم كله أو بعضه لسبب سابق على القسمة فللمتقاسم الذي استحق نصيبه أو بعضه أن يرجع بضمان ذلك الاستحقاق على بقية المتقاسمين كل بنسبة حصته؛ والمعتبر في تقدير الضمان قيمة الشيء وقت القسمة.

٢- ليس للمتقاسم الرجوع بضمان الاستحقاق إذا كان هناك اتفاق يقضي بالإعفاء منه إذا نشأ بسبب محدد صراحة في الاتفاق أو كان راجعاً إلى خطأ المتقاسم نفسه.

المادة الثالثة والثلاثون بعد الستمئة:

يُعد المتقاسم مالكاً للحصة التي آلت إليه منذ أن تملك في الشيوخ.

المادة الرابعة والثلاثون بعد الستمئة:

المهايأة قسمة منفعة المال الشائع بين الشركاء زمانياً أو مكانياً بمقدار حصصهم.

المادة الخامسة والثلاثون بعد الستمئة:

١- يجب في المهايأة الزمنية تعيين وقت ابتدائها ومدة انتفاع كل شريك، فإن اختلف الشركاء في ذلك فتعين المحكمة المدة التي تراها مناسبة بحسب طبيعة النزاع والمال الشائع، ولها إجراء القرعة لتعيين وقت البدء في الانتفاع.
٢- يجب في المهايأة المكانية تعيين محل انتفاع كل شريك، فإذا اختلف الشركاء في ذلك فللمحكمة إجراء القرعة لتعيين محل الانتفاع.

المادة السادسة والثلاثون بعد الستمئة:

تسري على المهايأة أحكام عقد الإيجار فيما لا يتعارض مع طبيعتها.

المادة السابعة والثلاثون بعد الستمئة:

للشركاء أثناء إجراءات قسمة المال أن يتفقوا على المهايأة حتى تتم القسمة، فإذا تعذر اتفاهم فللمحكمة بناءً على طلب أحدهم إلزامهم بالمهايأة.

المادة الثامنة والثلاثون بعد الستمئة:

١- إذا طلب أحد الشركاء قسمة المال وطلب الآخرون المهايأة، أو طلب أحد الشركاء القسمة أثناء سريان المهايأة: قُبِلَ طلب القسمة.
٢- إذا طلب أحد الشركاء المهايأة وامتنع الآخرون ولم يطلبوا القسمة فإنهم يجبرون على المهايأة.

المادة التاسعة والثلاثون بعد الستمئة:

لا تنقضي المهايأة بموت أحد الشركاء، ويحلُّ ورثته محله.

رابعاً: ملكية الوحدات العقارية

المادة الأربعون بعد الستمئة:

تسري على ملكية الوحدات العقارية النصوص النظامية الخاصة بها.

الفرع الثاني:

أسباب كسب الملكية

أولاً: إحراز المباحات

المادة الحادية والأربعون بعد الستمئة:

١- من أحرز منقولاً مباحاً بنية تملكه، ملكه.
٢- يكون المنقول مباحاً إذا لم يمنع من تملكه نص نظامي ولم يكن له مالك أو تخلى عنه مالكة بنية النزول عن ملكيته.

المادة الثانية والأربعون بعد الستمئة:

تسري على المعادن والمواد الهيدروكربونية والنفائيات والمياه واللقطة والآثار والصيد النصوص النظامية الخاصة بها.

المادة الثالثة والأربعون بعد الستمئة:

تسري على عقارات الدولة النصوص النظامية الخاصة بها.

ثانياً: كسب الملكية بالضمآن والإرث والوصية

المادة الرابعة والأربعون بعد الستمئة:

كل مال وجب التعويض عنه يملكه من لزمه التعويض إذا أدى مثله أو قيمته للمالك الأصلي، وتكون الملكية مستندة إلى وقت سبب التعويض بشرط أن يكون المحل قابلاً لثبوت الملك فيه.

المادة الخامسة والأربعون بعد الستمئة:

يملك الوارث بالإرث نصيبه من الأموال المملوكة للمورث، وفقاً للنصوص النظامية الخاصة به.

المادة السادسة والأربعون بعد الستمئة:

يملك الموصى له المال الموصى به، وفقاً للنصوص النظامية الخاصة بالوصية.

المادة السابعة والأربعون بعد الستمئة:

كل تصرف نظامي يصدر من شخص في مرض الموت ويكون تبرعاً أو معاوضة فيها محاباة؛ يأخذ التبرع أو قدر المحاباة فيه حكم الوصية.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

المادة الثامنة والأربعون بعد الستمائة:

إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بحيازة الشيء الذي تصرف فيه، وبحق الانتفاع به مدى حياته، عدّ التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت وتسري عليه أحكام الوصية ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك.

ثالثاً: الالتصاق

المادة التاسعة والأربعون بعد الستمائة:

يُعدّ كل ما علا الأرض أو كان تحتها من بناء أو غراس من عمل مالك الأرض أقامه على نفقته، ويكون ملكاً له؛ وذلك كله ما لم يقدّم دليل على خلافه.

المادة الخمسون بعد الستمائة:

إذا أحدث مالك الأرض بناءً أو غراساً على أرضه بمواد مملوكة لغيره دون إذن فلغير استردادها على نفقة مالك الأرض إذا لم تكن إزالتها تلحق ضرراً جسيماً بالأرض، فإذا كانت الإزالة تلحق بالأرض ضرراً جسيماً؛ تملكها صاحب الأرض بقيمتها مع التعويض إن كان له مقتضى.

المادة الحادية والخمسون بعد الستمائة:

1- إذا أحدث شخص بناءً أو غراساً بمواد من عنده على أرض يعلم أنها مملوكة لغيره دون إذن مالكيها؛ فللمالك أن يطلب إزالة المحدثات على نفقة من أحدثها مع التعويض إن كان له مقتضى، أو يستبقها بدفع قيمتها مستحقة الإزالة أو بدفع مبلغ يساوي ما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء أو الغراس.

2- للمحدث أن يطلب إزالة ما أحدثه من بناء أو غراس إذا كان ذلك لا يلحق ضرراً بالأرض ولو لم يرض مالكها.

المادة الثانية والخمسون بعد الستمائة:

إذا أحدث شخص بحسن نية بناءً أو غراساً بمواد من عنده على أرض مملوكة لغيره، فللمحدث أن يزيله إذا لم تكن الإزالة تضر بالأرض، فإن كانت الإزالة تضر بالأرض أو لم يختر المحدث الإزالة؛ خير المالك بين أن يدفع قيمة المواد وأجرة العمل أو أن يدفع مبلغاً يساوي ما زاد في قيمة الأرض بسبب البناء أو الغراس. وإذا بلغ البناء أو الغراس حداً من الجسامه يرهق مالك الأرض أن يؤدي ما هو مستحق عنهما، كان له أن يطلب تملك الأرض لمن أقام البناء أو الغراس مقابل تعويض عادل.

المادة الثالثة والخمسون بعد الستمائة:

إذا كان مالك الأرض وهو يقيم عليها بناءً قد جار بحسن نية على جزء من الأرض الملاصقة، جاز للمحكمة -إذا رأته محلاً لذلك- أن تجبر صاحب هذه الأرض على أن ينزل لجاره عن ملكية الجزء المشغول بالبناء، وذلك مقابل تعويض عادل.

المادة الرابعة والخمسون بعد الستمائة:

إذا اتصل منقولان لمالكين مختلفين بحيث لا يمكن فصلهما دون تلف ولم يكن هناك اتفاق بين المالكين قضت المحكمة في النزاع مع مراعاة الضرر الذي وقع وحال الطرفان وحسن نية كل منهما.

رابعاً: العقد

المادة الخامسة والخمسون بعد الستمائة:

تنتقل الملكية وغيرها من الحقوق العينية في العقار والمنقول بالعقد متى ورد على محل مملوك للمتصرف وفقاً للنصوص النظامية.

المادة السادسة والخمسون بعد الستمائة:

1- إذا كان محل العقد معيناً بالذات انتقلت ملكيته بالعقد.
2- إذا كان محل العقد معيناً بالنوع لم تنتقل الملكية في أي من أفرادها إلا بإفرازه.

المادة السابعة والخمسون بعد الستمائة:

إذا اشترط نص نظامي إجراءً لانتقال الملكية والحقوق العينية الأخرى، لم تنتقل إلا باستكمال ذلك الإجراء.

خامساً: الشفعة

المادة الثامنة والخمسون بعد الستمائة:

الشفعة حق الشريك في أن يملك العقار المبيع بالثمن الذي بيع به وبنفقته.

المادة التاسعة والخمسون بعد الستمائة:

إذا اجتمع أكثر من شفيع كان استحقاق كل منهم من الشفعة على قدر نصيبه.

المادة الستون بعد الستمائة:

إذا اشترى شخص ما تصح الشفعة فيه ثم باعه لآخر قبل إعلام الشفيع برغبته الأخذ بالشفعة وفقاً للفقرتين (ب) و(ج) من المادة (السادسة والستين بعد الستمائة) من هذا النظام، فليس للشفيع أخذه إلا بالثمن الذي بيع به على المشتري الثاني ونفقته.

المادة الحادية والستون بعد الستمائة:

تثبت الشفعة بتمام البيع مع قيام السبب الموجب لها.

المادة الثانية والستون بعد الستمائة:

ليس للشفيع حق الشفعة إلا إذا كان مالكاً لنصيبه في العقار وقت شراء المشتري نصيب البائع.

المادة الثالثة والستون بعد الستمائة:

إذا ثبتت الشفعة وفقاً للمادة (الحادية والستين بعد الستمائة) من هذا النظام؛ فلا تسقط بموت البائع أو المشتري أو الشفيع.

المادة الرابعة والستون بعد الستمائة:

لا تقبل الشفعة التجزئة، فليس للشفيع أن يأخذ بعض العقار جبراً على المشتري، إلا إذا تعدد المشترون واتحد البائع؛ فللشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي.

المادة الخامسة والستون بعد الستمائة:

لا شفعة في الحالات الآتية:

أ- إذا كان انتقال الملك بغير البيع.

ب- إذا وقع البيع بين الأصول والفروع أو بين الزوجين.

ج- إذا بيع العقار في المزاد وفقاً للنصوص النظامية.

المادة السادسة والستون بعد الستمائة:

تسقط الشفعة في الحالات الآتية:

أ- إذا نزل الشفيع عن حقه في الشفعة صراحةً أو ضمناً ولو كان ذلك قبل البيع.

ب- إذا لم يقدّم الشفيع بإعلام البائع والمشتري برغبته في الأخذ بالشفعة خلال (عشرة) أيام من تاريخ الإصدار الذي يوجهه إليه البائع أو المشتري يطلب إبداء رغبته، على أن يتضمن هذه البيانات الكافية عن المشتري والمبيع والتمن وشروط العقد.

ج- إذا لم يرفع الشفيع دعوى الشفعة خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ الإعلام الذي وجهه إلى البائع والمشتري.

المادة السابعة والستون بعد الستمائة:

لا تسمع دعوى الشفعة بانقضاء (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ تسجيل البيع.

المادة الثامنة والستون بعد الستمائة:

ترفع دعوى الشفعة على البائع أو المشتري، وللمحكمة أن تمهل الشفيع (خمس عشرة) يوماً لإيداع الثمن أو جزء منه وفق تقدير المحكمة لدى الجهة التي يحددها وزير العدل، وإلا سقط حقه في الشفعة.

المادة التاسعة والستون بعد الستمائة:

يثبت الملك للشفيع في العقار المبيع من حين الحكم بثبوت الشفعة أو بتسليم المشتري له بالتراضي، وذلك مع مراعاة ما تشترطه النصوص النظامية في تسجيل ملكية العقار.

المادة السبعون بعد الستمائة:

يحل الشفيع تجاه البائع محل المشتري في جميع حقوقه والتزاماته، وللشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إذا قدم الشفيع للبائع ضمانات كافية.

المادة الحادية والسبعون بعد الستمائة:

1- إذا زاد المشتري في العقار المشفوع شيئاً من ماله أو بنى أو غرس فيه قبل إعلام الشفيع البائع والمشتري برغبته في الشفعة؛ فعلى الشفيع إذا أخذ بالشفعة أن يدفع -تبعاً لما يختاره المشتري- مقدار ما أنفقته أو ما زاد في قيمة العقار بسبب زيادة المشتري أو بنائه أو غراسه.

2- إذا كانت الزيادة أو البناء أو الغراس بعد الإعلام؛ فللشفيع إذا أخذ بالشفعة أن يطلب الإزالة على نفقة المشتري مع التعويض إن كان له مقتضى، أو أن يستبقي البناء أو الغراس على أن يدفع للمشتري ما أنفقته أو ما زاد في قيمة العقار بسبب زيادة المشتري أو بنائه أو غراسه.

3- إذا نقص العقار المشفوع بغير فعل المشتري أو بفعله قبل الإعلام؛ فللشفيع أخذه بكل الثمن أو تركه، ويحط عن الشفيع من ثمنه قيمة ما نقص بفعل المشتري بعد الإعلام.

المادة الثانية والسبعون بعد الستمائة:

للشفيع أن يطلب عدم نفاذ تصرفات المشتري إذا كانت بعد إعلام الشفيع البائع والمشتري برغبته في الشفعة، مع بقاء حقه في طلب الشفعة إذا تحققت شروطها.

الفرع الثالث:

أثر الحيازة على الملكية

المادة الثالثة والسبعون بعد الستمائة:

الحيازة وضع الشخص يده على الشيء المحوز ظاهراً عليه بمظهر المالك.

المادة الرابعة والسبعون بعد الستمائة:

تعدّ حيازة المنقول قرينة على الملكية عند النزاع فيها.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

المادة الخامسة والسبعون بعد الستمئة:

١- الحائز حَسُنُ النية من يجهل أنه يعتدي على حق الغير؛ ما لم يكن الجهل ناشئاً عن خطئه الجسيم. ويُفترض حَسُنُ النية في الحائز ما لم يقدّم الدليل على خلاف ذلك.

٢- تزول صفة حسن النية عن الحائز من حين علمه بعيوب سند حيازته، أو بإعلامه بها في صحيفة الدعوى.

المادة السادسة والسبعون بعد الستمئة:

١- إذا كان الحائز حسن النية فإنه يملك الثمار التي قبضها مدة حيازته بنية تملكها.

٢- يكون الحائز سبب النية مسؤولاً عن جميع الثمار التي قبضها والتي قصر في قبضها وذلك من الوقت الذي أصبح فيه سبب النية، وله أن يسترد ما أنفق في إنتاج هذه الثمار.

٣- تُعد الثمار الطبيعية أو المستحدثة مقبوضة يوم فصلها، أما الثمار المدنية فتُعد مقبوضة يوماً فيوماً، والحصول على المنفعة قبض الثمار المدنية.

المادة السابعة والسبعون بعد الستمئة:

١- يلزم المالك الذي يرد إليه الشيء أن يؤدي إلى الحائز جميع ما أنفق من نفقات ضرورية.

٢- النفقات النافعة تطبق في شأنها أحكام المادتين (الحادية والخمسون بعد الستمئة) و(الثانية والخمسين بعد الستمئة) من هذا النظام.

٣- لا يلزم المالك أداء النفقات الكمالية، ويجوز للحائز أن يزيل ما أقامه بهذه النفقات على أن يعيد الشيء إلى حالته الأولى، وللمالك أن يستبقها مقابل قيمتها مستحقة الإزالة.

المادة الثامنة والسبعون بعد الستمئة:

١- لا يلزم الحائز حسن النية التعويض عما يصيب الشيء بسبب انتفاعه به انتفاع المالك، ولا يكون مسؤولاً عن أي هلاك أو تلف إلا بقدر ما عاد عليه من نفع ترتب على ذلك الهلاك أو التلف.

٢- الحائز سبب النية مسؤول عن هلاك الشيء أو تلفه ولو كان ذلك بسبب لا يد له فيه، إلا إذا أثبت أن الشيء كان سيهلك أو يتلف ولو كان تحت يد مالكة.

الفصل الثاني:

الحقوق المنفردة عن حق الملكية

الفرع الأول:

حق الانتفاع

المادة التاسعة والسبعون بعد الستمئة:

حق الانتفاع حقٌ عينيٌّ يخول المنتفع استعمال شيء مملوك لغيره واستغلاله.

المادة الثمانون بعد الستمئة:

يُكسب حق الانتفاع بالتصرف النظامي، أو بالإرث إذا كان الانتفاع معين المدة، أو بالشفعة من الشريك على الشيوع في حق الانتفاع على عقار.

المادة الحادية والثمانون بعد الستمئة:

يراعى في حقوق المنتفع والتزاماته السند الذي أنشأ حق الانتفاع وكذا الأحكام المقررة في هذا الفرع.

المادة الثانية والثمانون بعد الستمئة:

ثمار الشيء المنتفع به من حق المنتفع مدة انتفاعه.

المادة الثالثة والثمانون بعد الستمئة:

١- يلتزم المنتفع بالانتفاع بالشيء المنتفع به في حدود ما اتفق عليه؛ فإن لم يكن هناك اتفاق فبحسب ما أعد له في حدود الانتفاع المعتاد.

٢- للمالك أن يعترض على أي استعمال غير مشروع أو لا يتفق مع طبيعة الشيء المنتفع به، وله أن يطالب المنتفع بتقديم ضمانات إذا أثبت أن حقوقه في خطر، فإن لم يقدمها المنتفع أو استمر على ذلك الاستعمال، فللمحكمة أن تنزع الشيء المنتفع به من يده وتسلمه إلى من يتولى إدارته، ولها تبعاً لجسامة الخطر إنهاء حق الانتفاع، دون إخلال بحقوق الغير.

المادة الرابعة والثمانون بعد الستمئة:

يلتزم المنتفع -أثناء انتفاعه- بالنفقات المعتادة التي يقتضيها حفظ الشيء المنتفع به وأعمال الصيانة، أما النفقات غير المعتادة والإصلاحات الجسيمة التي لم تنشأ عن خطأ المنتفع، فإنها تكون على المالك لكن

لا يلزمه القيام بها أثناء مدة الانتفاع، فإذا قام بها المنتفع كان له الرجوع على المالك بعد رد الشيء إليه.

المادة الخامسة والثمانون بعد الستمئة:

يلتزم المنتفع بأن يبذل من العناية في حفظ الشيء المنتفع به ما يبذله الشخص المعتاد؛ فإذا هلك أو تلف دون تعدٍ أو تقصير منه لم يلزمه التعويض.

المادة السادسة والثمانون بعد الستمئة:

يلزم المنتفع التعويض إذا هلك الشيء المنتفع به أو تلف بعد انقضاء مدة الانتفاع ولم يرد له المالك مع إمكان الرد؛ ولو لم يستعمل ذلك الشيء بعد انقضاء المدة، ما لم يثبت أن الشيء كان سيهلك أو يتلف ولو رده المالك.

المادة السابعة والثمانون بعد الستمئة:

١- يلتزم المنتفع بأن يعلم المالك في الحالات الآتية:

أ- إذا استولى على الشيء المنتفع به شخص أو ادعى الغير حقاً عليه.

ب- إذا هلك الشيء أو تلف أو احتاج إلى إصلاحات جسيمة مما يجب على المالك أن يتحمل نفقاته.

ج- إذا احتاج إلى اتخاذ إجراء لدفع خطر خفي.

٢- إذا لم يقدّم المنتفع بالإعلام الوارد في الفقرة (١) من هذه المادة خلال مدة معقولة فإنه يكون مسؤولاً عن التعويض عن الضرر.

المادة الثامنة والثمانون بعد الستمئة:

١- إذا كان مع الشيء المنتفع به منقولات استهلاكية واستهلكها المنتفع التزم برد بدلها بعد انتهاء حقه في الانتفاع.

٢- إذا مات المنتفع قبل أن يرد المنقولات المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة لصاحبها كانت مضمونة على تركته.

المادة التاسعة والثمانون بعد الستمئة:

ينتهي حق الانتفاع باتحاد صفتي المالك والمنتفع؛ ما لم تكن للمالك مصلحة في بقائه كما لو كان الشيء مرهوناً.

المادة التسعون بعد الستمئة:

١- ينتهي حق الانتفاع إذا انقضى الأجل المعين له، فإن لم يعين له أجل انتهى الحق بموت المنتفع.

٢- إذا انتهى حق الانتفاع بانقضاء الأجل أو موت المنتفع -وفقاً لأحكام الفقرة (١) من هذه المادة- وكانت الأرض المنتفع بها مشغولة بزرع المنتفع؛ استمر حق الانتفاع بأجرة المثل حتى يبلغ الزرع حصاده؛ ما لم يتفق على خلاف ذلك.

المادة الحادية والتسعون بعد الستمئة:

١- ينتهي حق الانتفاع بهلاك الشيء المنتفع به، إلا أنه إذا دُفع عنه تعويض انتقل حق الانتفاع إلى العوض وعلى المنتفع أن يرد عينه أو بدله -حسب الأحوال- بعد انتهاء حقه في الانتفاع.

٢- إذا كان الهلاك راجعاً إلى خطأ المالك فإنه يجبر على إعادة الشيء إلى حالته الأولى إذا كان ذلك ممكناً، ويعود حق الانتفاع للمنتفع.

المادة الثانية والتسعون بعد الستمئة:

ينتهي حق الانتفاع بزول المنتفع عنه، ولا يؤثر ذلك في التزاماته المالك الشيء المنتفع به ولا في حقوق الغير.

المادة الثالثة والتسعون بعد الستمئة:

لا تسمع دعوى المطالبة بحق الانتفاع إذا انقضت على عدم استعماله مدة (عشر) سنوات.

الفرع الثاني:

حق الاستعمال وحق السكنى

المادة الرابعة والتسعون بعد الستمئة:

يصح أن يقتصر حق الانتفاع على حق الاستعمال أو حق السكنى.

المادة الخامسة والتسعون بعد الستمئة:

يتحدد حق الاستعمال وحق السكنى بحاجة صاحب الحق وأسرته، ويراعى في هذا الشأن ما يقرره السند المنشئ للحق والعرف.

المادة السادسة والتسعون بعد الستمئة:

لا يصح التنازل للغير عن حق الاستعمال أو حق السكنى إلا بناءً على شرط صريح في سند إنشاء الحق أو للضرورة.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

المادة السابعة والتسعون بعد الستمئة:

تسري أحكام حق الانتفاع على حق الاستعمال وحق السكنى فيما لا يتعارض مع أحكام هذين الحقيين وطبيعتهما.

الفرع الثالث:

حق الوقف

المادة الثامنة والتسعون بعد الستمئة:

تسري على حق الوقف النصوص النظامية الخاصة به.

الفرع الرابع:

حق الارتفاق

أولاً: إنشاء حق الارتفاق

المادة التاسعة والتسعون بعد الستمئة:

حق الارتفاق حقٌ عينيٌّ مقررٌ لمنفعة عقار لشخص على عقار مملوك لشخص آخر.

المادة السبعمئة:

يُكسب حق الارتفاق بالتصرف النظامي أو بالإرث.

المادة الأولى بعد السبعمئة:

إذا أنشأ مالك عقاري منفصلين ارتفاعاً ظاهراً بينهما بقي الحق إذا انتقل العقاران أو أحدهما إلى أيدي مالك آخرين دون تغيير في حالتها ما لم يتفق على خلاف ذلك.

ثانياً: بعض أنواع حق الارتفاق

المادة الثانية بعد السبعمئة:

١- إذا ثبت لأحد حق المرور في أرض مملوكة لآخر فليس لصاحبها منعه.

٢- لا يثبت حق المرور بالإذن به على وجه التسامح.

المادة الثالثة بعد السبعمئة:

لصاحب العقار الذي لا يتصل بالطريق العام أو كان وصوله إليه يتم بنفقة باهظة أو مشقة كبيرة حق المرور في العقار المجاور بالقدر المعتاد مقابل عوض عادل، ولا يستعمل هذا الحق إلا في العقار الذي يكون المرور فيه أخف ضرراً وفي موضع منه يتحقق فيه ذلك.

المادة الرابعة بعد السبعمئة:

لصاحب الأرض العالية أن يسقي أرضه من المسيل الطبيعي قدر حاجته التي يقتضيها العرف ثم يرسل المياه إلى الأرض المنخفضة.

المادة الخامسة بعد السبعمئة:

من أنشأ جدولاً أو مجرى ماء مأذون فيه لرأي أرضه فليس لغيره حق الانتفاع به إلا بإذنه أو وفقاً للنصوص النظامية.

المادة السادسة بعد السبعمئة:

ليس لأحد الشركاء في مورد الماء أو الجدول المشترك أن يشق منه جدولاً آخر إلا بإذن باقي الشركاء.

المادة السابعة بعد السبعمئة:

١- حق المجري حقُّ مالك الأرض في جريان مياه الريّ -طبيعياً كان أو اصطناعياً- في أرض غيره لتصل من موردها البعيد إلى أرضه.

٢- إذا ثبت حق المجري لأحد فليس لملاك الأراضي التي تجري فيها هذه المياه منعه ولو تطلب ذلك إقامة منشآت عليها، بشرط أن يدفع صاحب الحق عوضاً معجلاً وألا يخل ذلك بانتفاع مالك الأرض إخلالاً بيناً.

المادة الثامنة بعد السبعمئة:

لمالك الأرض إذا أصاب أرضه ضررٌ من المجري أن يطلب من صاحب حق المجري تعميده وإصلاحه لرفع ذلك الضرر، فإذا امتنع جاز لمالك الأرض أن يقوم به على نفقة صاحب الحق بالقدر المتعارف عليه.

المادة التاسعة بعد السبعمئة:

١- ليس لمالك الأرض المنخفضة أن يقيم سدّاً لمنع المياه السائلة سيلاً طبيعياً من الأرض العالية.

٢- ليس لمالك الأرض العالية أن يقوم بعمل يزيد في عبء الأرض المنخفضة.

المادة العاشرة بعد السبعمئة:

لا يجوز إجراء مسيل ضار في ملك الغير أو في طريق عام أو خاص، ويزال الضرر ولو كان قديماً.

ثالثاً: آثار حق الارتفاق

المادة الحادية عشرة بعد السبعمئة:

يخضع حق الارتفاق للقواعد المقررة في سنده إنشائه، ولما جرى عليه عرف المكان الذي يقع فيه العقار، ولأحكام المواد من (الثانية عشرة بعد السبعمئة) إلى (الخامسة عشرة بعد السبعمئة) من هذا النظام.

المادة الثانية عشرة بعد السبعمئة:

١- تكون نفقات الأعمال اللازمة لاستعمال حق الارتفاق والمحافظة عليه على مالك العقار المرتفق؛ ما لم يُتفق على خلاف ذلك.

٢- إذا كان مالك العقار المرتفق به هو المالك يقوم بتلك الأعمال على نفقته كان له أن يتخلص من هذا التكليف بالتخلي عن العقار المرتفق به كله أو بعضه لمالك العقار المرتفق.

٣- إذا كانت الأعمال نافلة لمالك العقارين المرتفق والمُرتفق به، كانت نفقات تلك الأعمال على الطرفين كل بنسبة ما يعود عليه من النفع.

المادة الثالثة عشرة بعد السبعمئة:

لا يجوز لمالك العقار المرتفق به أن يقوم بعمل من شأنه التأثير في استعمال حق الارتفاق أو تغيير وضعه، إلا إذا أصبح الارتفاق أشد إرهاقاً لمالك العقار المرتفق به أو كان يمنعه من القيام بالإصلاحات المفيدة؛ فله أن يطلب نقل الحق إلى موضع يتمكن معه مالك العقار المرتفق من استعمال حقه بسهولة الموضع القديم.

المادة الرابعة عشرة بعد السبعمئة:

١- إذا جزئ العقار المرتفق بقي حق الارتفاق مستحقاً لكل جزء منه على ألا يزيد ذلك في أعباء العقار المرتفق به.

٢- إذا كان حق الارتفاق لا يفيد إلا بعض هذه الأجزاء فللمالك العقار المرتفق به أن يطلب إنهاء حق الارتفاق عن باقي الأجزاء.

المادة الخامسة عشرة بعد السبعمئة:

إذا جزئ العقار المرتفق به بقي حق الارتفاق على كل جزء منه، وإذا كان غير مستعمل في الواقع على بعض أجزاء العقار المرتفق به ولا يمكن أن يستعمل عليها، فللمالك كل جزء منها أن يطلب إنهاء هذا الحق من الجزء الذي يخصه.

رابعاً: انتهاء حق الارتفاق

المادة السادسة عشرة بعد السبعمئة:

ينتهي حق الارتفاق في الحالات الآتية:

أ- انقضاء الأجل المعين له أو زوال محله.

ب- اجتماع العقارين المرتفق والمُرتفق به في يد مالك واحد.

ج- تعذر استعماله بسبب تغيير وضع العقارين المرتفق والمُرتفق به. ويعود حق الارتفاق إذا عاد الوضع إلى ما كان عليه.

د- نزول صاحب الحق عنه وإعلامه مالك العقار المرتفق به بذلك.

هـ- زوال الغرض من حق الارتفاق للعقار المرتفق، أو بقاء فائدة محدودة لا تتفق مع الأعباء الواقعة على العقار المرتفق به.

المادة السابعة عشرة بعد السبعمئة:

لا تسمع دعوى المطالبة بحق الارتفاق إذا انقضت على عدم استعماله مدة (عشر) سنوات.

المادة الثامنة عشرة بعد السبعمئة:

يُقطع انتفاع أحد الشركاء على الشبوع بحق الارتفاق مرور الزمن المانع من سماع الدعوى لمصلحة باقي الشركاء، كما أن وقف سريان مدة عدم سماع الدعوى لمصلحة أحد الشركاء يجعله موقوفاً لمصلحة باقيهم.



نظام المعاملات المدنية .. تنمة

الباب الثاني:

الحقوق العينية التبعية

المادة التاسعة عشرة بعد السبعمئة:

تسري على الحقوق العينية التبعية النصوص النظامية الخاصة بها.

أحكام ختامية

الفصل الأول:

قواعد كلية

المادة العشرون بعد السبعمئة:

دون إخلال بما تقضي به المادة (الأولى) من هذا النظام، تطبق القواعد الواردة في هذه المادة بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع النصوص النظامية، مع مراعاة طبيعتها والشروط والاستثناءات الخاصة

بكل منها، وهي:

القاعدة الأولى:

الأمر بمقاصدها.

القاعدة الثانية:

العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.

القاعدة الثالثة:

العادة مُحكَّمة.

القاعدة الرابعة:

التعيين بالعرف كالتعيين بالنص.

القاعدة الخامسة:

المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.

القاعدة السادسة:

المتنع عادة كالممتنع حقيقة.

القاعدة السابعة:

اليقين لا يزول بالشك.

القاعدة الثامنة:

الأصل بقاء ما كان على ما كان.

القاعدة التاسعة:

الأصل براءة الذمة.

القاعدة العاشرة:

الأصل في العقود والشروط الصحة واللزوم.

القاعدة الحادية عشرة:

الأصل في الصفات العارضة العدم.

القاعدة الثانية عشرة:

الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته.

القاعدة الثالثة عشرة:

لا ينسب إلى ساكت قول، لكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان.

القاعدة الرابعة عشرة:

لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح.

القاعدة الخامسة عشرة:

لا عبرة بالظن البين خطؤه.

القاعدة السادسة عشرة:

الضرر يُزال.

القاعدة السابعة عشرة:

الضرر لا يزال بمثله.

القاعدة الثامنة عشرة:

يُدفع الضرر الأشد بالضرر الأخف.

القاعدة التاسعة عشرة:

درء المفسد مقدم على جلب المصالح.

القاعدة العشرون:

إذا تعارض المانع والمقتضي قُدِّم المانع.

القاعدة الحادية والعشرون:

المشقة تجلب التيسير.

القاعدة الثانية والعشرون:

الضرورات تقدر بقدرها.

القاعدة الثالثة والعشرون:

الاضطرار لا يُبطل حق الغير.

القاعدة الرابعة والعشرون:

الأصل في الكلام الحقيقة.

القاعدة الخامسة والعشرون:

إعمال الكلام أولى من إهماله.

القاعدة السادسة والعشرون:

المطلق يجري على إطلاقه؛ ما لم يَقم دليل التقييد نصاً أو دلالة.

القاعدة السابعة والعشرون:

الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر.

القاعدة الثامنة والعشرون:

التابع تابع.

القاعدة التاسعة والعشرون:

يُغتفر في التوابع ما لا يُغتفر في غيرها.

القاعدة الثلاثون:

يُغتفر في البقاء ما لا يُغتفر في الابتداء.

القاعدة الحادية والثلاثون:

إذا سقط الأصل سقط الفرع.

القاعدة الثانية والثلاثون:

لا مسأغ للاجتهاد في مورد النص.

القاعدة الثالثة والثلاثون:

على اليد ما أخذت حتى تؤديه.

القاعدة الرابعة والثلاثون:

الخراج بالضمان.

القاعدة الخامسة والثلاثون:

ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

القاعدة السادسة والثلاثون:

إذا زال المانع عاد الممنوع.

القاعدة السابعة والثلاثون:

ما ثبت لعذر يزول بزواله.

القاعدة الثامنة والثلاثون:

الساقط لا يعود.

القاعدة التاسعة والثلاثون:

إذا تعذر الأصل يُصار إلى البديل.

القاعدة الأربعون:

من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه.

القاعدة الحادية والأربعون:

الجهل بالحكم ليس عذراً.

الفصل الثاني:

العمل بهذا النظام

المادة الحادية والعشرون بعد السبعمئة:

يُعمل بهذا النظام بعد مضي (مائة وثمانين) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ويُلغى كل ما يتعارض معه من أحكام.

قرار مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك رقم (١٠٤-٢٣) وتاريخ ١٤٤٤/١١/٢٦هـ

الموافقة على تعديل اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة

إن مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك «المجلس».

وبناءً على الصلاحيات المخولة له في المادة (الخامسة) من تنظيم الهيئة الموافق عليه بموجب

قرار مجلس الوزراء رقم (٥٧٠) وتاريخ ١٤٤٢/٩/٢٢هـ، واستناداً إلى المواد (الثانية، العاشرة،

الثانية والخمسين) من نظام ضريبة القيمة المضافة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١١٣)

وتاريخ ١٤٣٨/١١/٢هـ، وتعديلاته، وبعد الاطلاع على اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة

المضافة الصادرة بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل -سابقاً- رقم (٣٨٣٩) وتاريخ

١٤٣٨/١٢/١٤هـ، وتعديلاتها.

أولاً: الموافقة على تعديل اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة الصادرة بقرار مجلس إدارة

الهيئة العامة للزكاة والدخل -سابقاً- رقم (٣٨٣٩) وتاريخ ١٤٣٨/١٢/١٤هـ، وتعديلاتها، وفقاً

للصيغة المرفقة.

ثانياً: ينشر القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

والله الموفق.

تعديلات اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة

المادة/ الفقرة	نص الفقرة الحالي	التعديل
الفقرة (٨) من المادة (الثامنة)	٨- يلتزم الشخص المقيم الخاضع للضريبة والمسجل لدى الهيئة بعرض شهادة التسجيل في مقر عمله الرئيسي وفروعه بحيث تكون ظاهرة للعامة.	٨- يلتزم الشخص المقيم الخاضع للضريبة والمسجل لدى الهيئة بعرض شهادة التسجيل في مقر عمله الرئيسي وفروعه ومتاجره الإلكترونية بحيث تكون ظاهرة للعامة.
الفقرة (٥) من المادة التاسعة	٥- أي نشاط تمارسه جهة حكومية بصفتها سلطة عامة، لن يعد نشاطاً اقتصادياً وفقاً لأغراض النظام وهذه اللائحة. يعد من قبيل ممارسة النشاط الاقتصادي، قيام جهة حكومية بأنشطة تنطوي على القيام بتوريدات لسلع أو لخدمات بصفة غير صفتها كسلطة عامة.	٥- لا يعد النشاط الذي تمارسه الجهة الحكومية بصفتها سلطة عامة نشاطاً اقتصادياً لأغراض تطبيق النظام واللائحة، إذا تحققت كافة الاشتراطات الآتية: أ- وجود أداة نظامية تخول الجهة الحكومية بممارسة النشاط. ب- ألا تكون الجهة الحكومية تمارس النشاط وفقاً للمعايير الاقتصادية/ تجارية. ج- أن تكون الجهة الحكومية تمارس النشاط بصفة حصرية؛ ويقصد بالحصرية انعدام المنافسة مع القطاع الخاص بحيث لا يمكن لغير الجهات الحكومية ممارسة هذا النشاط.
الفقرة (٦) من المادة (التاسعة)	٦- لا يشمل النشاط الاقتصادي النشاط الذي يمارسه الموظفون وغيرهم من الأشخاص بقدر ما يكونون فيه مرتبطين ارتباطاً تعاقدياً مع رب العمل أو مرتبطين بأي ارتباط نظامي آخر تنشأ بموجبه علاقة العامل برب العمل فيما له صلة بأحوال العمل والأجر ومسؤولية رب العمل، وذلك لأغراض التسجيل وفقاً للنظام وهذه اللائحة.	٦- لا يشمل النشاط الاقتصادي النشاط الذي يمارسه العاملون وغيرهم من الأشخاص بقدر ما يكونون فيه مرتبطين ارتباطاً تعاقدياً مع صاحب العمل أو مرتبطين بأي ارتباط آخر تنشأ بموجبه علاقة العمل؛ وذلك لأغراض التسجيل وفقاً للنظام وهذه اللائحة.
إضافة الفقرة (٧) إلى المادة (التاسعة)	لا يوجد	٧- ينطبق الحكم الوارد في الفقرة (٦) من هذه المادة على المقابل المحدد بصفته مزايا أو أجوراً للعاملين في عقود خدمات إعارة العاملين؛ شريطة أن يتحقق الآتي: أ- أن تتحقق علاقة العمل بين العامل والمعار والعميل. ب- أن يكون العميل شخصاً اعتبارياً، أو شخصاً طبيعياً وفق ضوابط تصدر بقرار من المحافظ. ج- أن يكون المورد جهة حكومية أو شركة موارد بشرية مرخصة أو أحد الأشخاص الحاصلين على تصريح إعارة الخدمات العمالية من الجهة المختصة. د- أن يتضمن العقد أو الاتفاقية أو المستندات التعاقدية الأخرى بين المورد والعميل توضيحاً لقيمة أجر أو مزايا العامل، وقيمة العمولة الخاضعة للضريبة بشكل مفصل.
الفقرة (٧) من المادة التاسعة والعشرين	٧- يعد توريداً معفياً لخدمة مالية، توفير أو نقل عقد تأمين على الحياة أو عقد إعادة تأمين على الحياة.	٧- استثناءً من الفقرة (١) من هذه المادة، يعد توريداً معفياً لخدمة مالية توفير أو نقل عقد تأمين على الحياة أو عقد إعادة تأمين على الحياة ويشمل الإعفاء الحالات التي يكون فيها المقابل واجب السداد عن الخدمة قد سدد صراحة كرسوم أو عمولة أو خصم تجاري.
الفقرة (٤) من المادة (الرابعة والثلاثين)	٤- يخضع لنسبة الصفر توريد وسائل النقل المؤهلة أو السفن أو الطائرات التي أعدت ليكون الغرض الرئيسي من استخدامها النقل الدولي للسلع والركاب.	٤- يخضع لنسبة الصفر توريد وسائل النقل المؤهلة، شريطة أن يقدم العميل للهيئة وللرورد شهادة تفيد بأن وسيلة النقل المؤهلة وفقاً لأحكام هذه المادة، وعلى المورد الاحتفاظ بهذه الشهادة.
إضافة الفقرة (٩) إلى المادة (الرابعة والثلاثين)	لا يوجد	٩- يجب على العميل قبل إصدار الشهادة -المشار إليها في الفقرة (٤) من هذه المادة- التحقق من أهلية كل وسيلة نقل لديه واستيفائها لكافة الشروط والأحكام الواردة في هذه المادة.
إضافة الفقرة (١٠) للمادة (الرابعة والثلاثين)	لا يوجد	١٠- لأغراض هذه المادة، يكون الغرض الرئيسي من استخدام وسيلة النقل هو النقل الدولي عندما يتم استخدامها بنسبة لا تقل عن (٧٥٪) لأغراض النقل الدولي وتحسب تلك النسبة من متوسط مجموع النسب التالية: أ- نسبة عدد الرحلات الدولية بواسطة وسيلة النقل مقارنة بكافة الرحلات بواسطة تلك الوسيلة. ب- نسبة المسافة المقطوعة في الرحلات الدولية بواسطة وسيلة النقل مقارنة بمجموع المسافة المقطوعة لجميع الرحلات بواسطة تلك الوسيلة. ج- نسبة الإيراد المتحقق من الرحلات الدولية بواسطة وسيلة النقل مقارنة بجميع الرحلات بواسطة تلك الوسيلة. د- نسبة التكلفة التشغيلية للرحلات الدولية بواسطة وسيلة النقل مقارنة بإجمالي التكاليف التشغيلية لجميع الرحلات بواسطة تلك الوسيلة. وعلى مشغل وسائل النقل أن يثبت تحقيق هذه النسبة بناءً على البيانات الفعلية المستخرجة عن الاثني عشر شهراً السابقة لكل وسيلة نقل موجودة ومستخدمة لديه، أو بناءً على البيانات المخطط لها والمتوقعة للسته أشهر التالية بالنسبة لوسيلة النقل الجديدة التي لم يتم استخدامها أو المزمع شراؤها.
إضافة المادة السادسة والثلاثين مكرر (٢)	لا يوجد	التوريد للبعثات الدبلوماسية مع مراعاة ما نصت عليه الفقرة (٢) من المادة السبعين من اللائحة؛ تخضع لضريبة القيمة المضافة بنسبة الصفر بالمائة التوريدات إلى البعثات الدبلوماسية من الموردين المؤهلين، وتحدد آلية التطبيق وضوابط وشروط اعتبار الموردين مؤهلين لأغراض هذه المادة بقرار من المحافظ.
الفقرة الفرعية (د) من الفقرة (٧) من المادة (الأربعين)	د- أن يكون لدى الشخص الخاضع للضريبة شهادة صادرة من محاسب قانوني مرخص له ومعتمد، تدل على إجراء شطب الديون من الدفاتر.	د- أن يقدم الشخص الخاضع للضريبة شهادة صادرة من محاسب قانوني مرخص له ومعتمد في المملكة تدل على إجراء شطب الديون من الدفاتر التجارية، وللهيئة قبول أي مستندات ثبوتية أخرى إن كان الشخص الخاضع للضريبة غير ملزم بتعيين مراجع حسابات وفقاً لما تقتضيه الأنظمة السارية.
عنوان المادة (السادسة والأربعين)	المحاسبة وفقاً للأساس النقدي	إعداد الإقرار الضريبي وفقاً للأساس النقدي



تعديلات اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة .. تمة

المادة/ الفقرة	نص الفقرة الحالي	التعديل
إضافة الفقرة (١٢) إلى المادة (السادسة والأربعين)	لا يوجد	١٢- استثناءً من الفقرة (١) من هذه المادة، يجوز للجهات الحكومية الخاضعة للضريبة التقدم بطلب احتساب صافي الضريبة المستحقة عن الفترة الضريبية بناءً على الأساس التقدي وفقاً لأحكام هذه المادة. وعند الموافقة يجب أن تشعر الهيئة الجهة الحكومية الخاضعة للضريبة بقبول طلبها.
الفقرة (٣) من المادة (الثالثة والستين)	٣- استثناءً مما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة، يجوز للخاضع للضريبة تصحيح الخطأ الذي ينتج عنه فرق ضريبي تقل صافي قيمته عن خمسة آلاف (٥,٠٠٠) ريال عبر تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي.	٣- استثناءً مما ورد في الفقرة (١) من هذه المادة، يجوز للخاضع للضريبة تصحيح الخطأ الذي ينتج عنه فرق ضريبي تقل صافي قيمته عن خمسة عشر (١٥,٠٠٠) ألف ريال عبر تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي.
تعديل الفقرة (١) من المادة (السبعين)	١- دون الإخلال بالاتفاقية والنظام، للهيئة أن تسمح للأشخاص المعيّنين الذين لا يمارسون نشاطاً اقتصادياً أو الذين يعملون في نشاط اقتصادي معين، تقديم طلب استرداد الضرائب التي يسدونها على توريدات السلع أو الخدمات المستلمة في المملكة، ولوزير المالية أن يصدر من وقت لآخر قائمة بأسماء الأشخاص المؤهلين لاسترداد الضريبة، واعتبار كل منهم شخصاً مؤهلاً لأغراض هذه المادة.	١- دون الإخلال بالاتفاقية والنظام، لوزير المالية أن يسمح لفئات الأشخاص المعيّنين الذين لا يمارسون نشاطاً اقتصادياً أو يعملون في نشاط اقتصادي معين، التقدم للهيئة بطلب اعتبارهم أشخاصاً مؤهلين لاسترداد الضريبة، وللمجلس الإداري، ومجلس الإدارة أو من يفوضه أن يصدر قائمة بأسماء الأشخاص المؤهلين لاسترداد الضريبة، واعتبار كل منهم شخصاً مؤهلاً.
تعديل الفقرة (٢) من المادة (السبعين)	٢- وفقاً لأحكام الواردة في الاتفاقية والنظام، لوزير المالية تخويل السماح لحكومات أجنبية ومنظمات دولية وهيئات وبعثات دبلوماسية كأشخاص مخولين بطلب استرداد الضريبة المتكبدة على السلع والخدمات في المملكة، وتعد قائمة بأسماء هؤلاء الأشخاص وتصدر بقرار من مجلس الإدارة.	٢- وفقاً لأحكام الاتفاقية والنظام، لوزير المالية أن يسمح للحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والهيئات والبعثات الدبلوماسية، التقدم للهيئة بطلب اعتبارهم أشخاصاً مؤهلين لاسترداد الضريبة، وللمجلس الإداري أو من يفوضه أن يصدر قائمة بأسماء الأشخاص المؤهلين لاسترداد الضريبة، واعتبار كل منهم شخصاً مؤهلاً.
حذف الفقرة (٥) من المادة (الخامسة والسبعين)	٥- أي رأي أو قرار تفسيري تصدره الهيئة وفقاً لهذه المادة لن يكون ملزماً للهيئة أو لأي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يجريها الشخص الذي طلب الرأي أو القرار أو يجريها أي شخص آخر. لا تخل أحكام هذه المادة بحقوق الهيئة في إصدار قرارات أو تعليمات ملزمة وفقاً للمادة الثانية والخمسين من النظام.	حذف الفقرة.



هيئة الزكاة والضريبة والجمارك
Zakat, Tax and Customs Authority



وزارة العدل
Ministry of Justice

قرار وزير العدل رقم (٣٤١١) وتاريخ ١٦/١١/١٤٤٤هـ

الموافقة على (لائحة التقارير الطبية) المنصوص عليها في نظام الأحوال الشخصية

ثانياً: تستكمل إجراءات الربط الإلكتروني بين وزارتي العدل والصحة، لتنفيذ إجراءات اللائحة، خلال مدة لا تتجاوز (٦٠) يوماً من تاريخ نشر هذا القرار.
ثالثاً: تُنشر اللائحة في الجريدة الرسمية، ويعمل بها بعد مضي (١٨٠) يوماً من تاريخ نشرها.
رابعاً: يُبلغ هذا القرار لمن يلزم؛ لاعتماده وتنفيذه.
والله الموفق.

وزير العدل
وليد بن محمد الصمغاني

إن وزير العدل بناءً على الصلاحيات المخولة له نظاماً، واستناداً إلى البند (ثالثاً) من المرسوم الملكي رقم (٧٣/م) في ١٤٤٣/٨/٦هـ، القاضي بأن: «يصدر وزير العدل - بالاتفاق مع وزير الصحة - لائحة للتقارير الطبية المنصوص عليها في نظام الأحوال الشخصية»، وبعد الاطلاع على المحاضر المعدة بشأن مشروع اللائحة، وبعد الاتفاق مع معالي وزير الصحة، والتنسيق مع المجلس الأعلى للقضاء، ولما تقتضيه مصلحة العمل، يقرر ما يلي:
أولاً: الموافقة على «لائحة التقارير الطبية» المنصوص عليها في نظام الأحوال الشخصية، بالصيغة المرفقة لهذا القرار.

لائحة التقارير الطبية المنصوص عليها في نظام الأحوال الشخصية

التقرير إلى لجنة مختصة بمراجعة التقارير الطبية لمراجعتها لاعتماده، أو بيان ما فيه من قصور أو خطأ، وإعداد تقرير طبي جديد من لجنة أخرى وفق الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة.

المادة السابعة:

فيما لم يرد فيه نص في النظام واللائحة؛ تسري على التقارير الطبية الأحكام الواردة في نظام الإثبات.

المادة الثامنة:

مع مراعاة الأنظمة ذات الصلة، تسري على التقارير الطبية الواردة من خارج المملكة أحكام هذه اللائحة.

المادة التاسعة:

يكون للتقارير الصادرة عبر الأنظمة الإلكترونية المعتمدة، الأحكام المقررة في اللائحة.

المادة العاشرة:

يعد الطلب والتقرير وثيقتين سريتين تسري عليهما الأنظمة ذات الصلة.

المادة الحادية عشرة:

يشكل وزير الصحة لجنة أو أكثر من اللجان المنصوص عليها في المادتين (الرابعة) و(السادسة) من اللائحة، ويسمى الأطباء المنصوص عليهم في المادة (الخامسة) من اللائحة، ويحدد قرار التشكيل آلية عمل اللجان.

المادة الثانية عشرة:

١- مع مراعاة ما ورد في المادة (الثانية) من هذه اللائحة، تُعد نماذج الطلبات والتقارير الطبية - الواردة في النظام واللائحة - من لجنة مكونة من وزارتي العدل والصحة، وتصدر من وزير العدل.

٢- تحدد اللجنة - المشار إليها في الفقرة رقم (١) من هذه المادة - البيانات الأساسية الواردة في المادة (الثانية) من هذه اللائحة، والمدة اللازمة لإصدار التقارير الطبية.

المادة الثالثة عشرة:

تنشر اللائحة في الجريدة الرسمية، وتلغى كل ما يتعارض معها من أحكام.

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ الآتية - أيما وردت في هذه اللائحة - المعاني المبينة أمام كل منها - ما لم يقتض السياق غير ذلك:-

النظام: نظام الأحوال الشخصية.

اللائحة: لائحة التقارير الطبية المنصوص عليها في نظام الأحوال الشخصية.

الطلب: طلب المحكمة من المنشأة الصحية تقريراً طبياً.

التقرير: التقرير الطبي الصادر من المنشأة الصحية بناءً على طلب المحكمة، أو المقدم من أحد الأطراف.

المادة الثانية:

١- يجب أن يتضمن الطلب البيانات الأساسية للأطراف ذوي العلاقة، وموضوعه، وتحديد المطلوب بالنص عليه بألفاظ واضحة ودالة عليه.

٢- يجب أن يكتب التقرير باللغة العربية، وأن يتضمن البيانات الأساسية لمن صدر بحقه، بعد التحقق من شخصيته، وموضوع الطلب، والإفادة المفصلة بألفاظ صريحة وجازمة ودالة على المطلوب.

المادة الثالثة:

يلزم - عند الاقتضاء، وقبل إصدار التقرير - الاطلاع على السجلات الطبية، والتقارير السابقة لدى أي منشأة صحية، وليس لأي منها الامتناع عن تزويد مصدر التقرير بما يلزم لذلك.

المادة الرابعة:

يجب أن يصدر التقرير المتعلق بنقص الأهلية أو فقدائها الطارئ، والتقرير المتعلق بمدة أكثر الحمل، من لجنة طبية مختصة مكونة من ثلاثة أطباء استشاريين، وأن يكون بطلب من المحكمة.

المادة الخامسة:

فيما عدا الأحوال الواردة في المادة (الرابعة) من هذه اللائحة، يجب أن يصدر التقرير من طبيبين مختصين.

المادة السادسة:

للمحكمة - عند الاقتضاء - أو بناءً على طلب أحد الأطراف، وفي أي مرحلة تكون عليها الدعوى - أن تحيل

استثمار مواقع

تعلن جامعة طيبة عن إعادة طرح (المرحلة الثانية) للمزايدات العامة في المقر الرئيسي للجامعة وفروعها عبر الجدول التالي: (٤-١)

م	رقم المزايدة	الجهة المعلنة	المزايدة	قيمة الكراسة للموقع الواحد	آخر موعد للاستفسارات وبيع الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
١	٤٤-٢-١	جامعة طيبة (طالبات)	تأجير موقع رقم (F-B237-1) في الفرع الرئيسي قسم الطالبات (عام) بمساحة ٢م٩١	٢٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/١٩ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/١٩ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢	٤٤-٢-٢	جامعة طيبة (طالبات)	تأجير موقع رقم (F-B238-1) في الفرع الرئيسي قسم الطالبات (عام) بمساحة ٢م١٠٠	٢٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/١٩ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/١٩ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣	٤٤-٢-٣	جامعة طيبة (طالبات)	تأجير موقع رقم (F-B239-1) في الفرع الرئيسي قسم الطالبات (بوفية) بمساحة ٢م٨١	٢٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/١٩ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/١٩ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤	٤٤-٢-٤	جامعة طيبة (طالبات)	تأجير موقع رقم (F-B201-A-1) في الفرع الرئيسي قسم الطالبات (كافية) بمساحة ٢م٦,٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/١٩ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/١٩ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٥	٤٤-٢-٥	جامعة طيبة (طالبات)	تأجير موقع رقم (F-B201-B-1) في الفرع الرئيسي قسم الطالبات (عام) بمساحة ٢م٦,٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/١٩ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/١٩ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٦	٤٤-٢-٦	جامعة طيبة (طالبات)	تأجير موقع رقم (F-B201-B-3) في الفرع الرئيسي قسم الطالبات (عام) بمساحة ٢م١٣,٧٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٧	٤٤-٢-٧	جامعة طيبة (طالبات)	تأجير موقع رقم (F-OYB230-2) في الفرع الرئيسي قسم الطالبات (كافية) بمساحة ٢م١١٦	٢٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٨	٤٤-٢-٨	جامعة طيبة (طالبات)	تأجير موقع رقم (F-B21-2) في الفرع الرئيسي قسم الطالبات (مكتبة) بمساحة ٢م١٢	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٩	٤٤-٢-٩	جامعة طيبة (السلام)	تأجير الموقع في سكن الطالبات رقم (١) (ميني ماركت) بمساحة ٢م٣٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
١٠	٤٤-٢-١٠	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-EG-1) في فرع السلام - طالبات (بوفية) بمساحة ٢م٢٤	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
١١	٤٤-٢-١١	جامعة طيبة (السلام)	تأجير الموقعين موقع رقم (S-EG-6) ورقم (S-EG-7) في فرع السلام - طالبات (بوفية) بمساحة ٢م٢٥	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (١٠:٠٠ صباحاً)
١٢	٤٤-٢-١٢	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-EG-8) في فرع السلام - طالبات (مكتبة) بمساحة ٢م٦٥	٢٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (١٠:٠٠ صباحاً)
١٣	٤٤-٢-١٣	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-B2-1) في فرع السلام - طالبات (ناد رياضي) بمساحة ٢م٤٠٠	٢٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (١٠:٠٠ صباحاً)
١٤	٤٤-٢-١٤	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-OY-2) في فرع السلام - طالبات (عام) بمساحة ٢م١٢,٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (١٠:٠٠ صباحاً)

استثمار مواقع

(٤-٢) تعلن جامعة طيبة عن إعادة طرح (المرحلة الثانية) للمزايدات العامة في المقر الرئيسي للجامعة وفروعها عبر الجدول التالي:

م	رقم المزايدة	الجهة المعلنة	المزايدة	قيمة الكراسة للموقع الواحد	آخر موعد للاستفسارات وبيع الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
١٥	٤٤-٢-١٥	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-OY-3) في فرع السلام - طالبات (عام) بمساحة ٢م ^{١٢,٥}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٣ م (١٠:٠٠ صباحاً)
١٦	٤٤-٢-١٦	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-OY-6) في فرع السلام - طالبات (عام) بمساحة ٢م ^{١٢,٥}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (١٠:٠٠ صباحاً)
١٧	٤٤-٢-١٧	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-OY-7) في فرع السلام - طالبات (عام) بمساحة ٢م ^{١٢,٥}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (١٠:٠٠ صباحاً)
١٨	٤٤-٢-١٨	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-OY-12) في فرع السلام - طالبات (عام) بمساحة ٢م ^{٢٢,٥}	٢٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (١٠:٠٠ صباحاً)
١٩	٤٤-٢-١٩	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-SS-16) في فرع السلام - طالبات (عام) بمساحة ٢م ^{٢٤}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢٠	٤٤-٢-٢٠	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-SS-17) في فرع السلام - طالبات (عام) بمساحة ٢م ^{٢٤}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢١	٤٤-٢-٢١	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-SS-18) في فرع السلام - طالبات (عام) بمساحة ٢م ^{٢٤}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢٢	٤٤-٢-٢٢	جامعة طيبة (السلام)	تأجير موقع رقم (S-SS-7) في فرع السلام - طالبات (بوفيه) بمساحة ٢م ^{٢٤}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٤ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢٣	٤٤-٢-٢٣	جامعة طيبة (أبيار علي)	تأجير موقع رقم (CC-2) في فرع أبيار علي - طلاب (ميني ماركت) بمساحة ٢م ^{٣٠}	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢٤	٤٤-٢-٢٤	جامعة طيبة (أبيار علي)	تأجير موقع رقم (CC-3) في فرع أبيار علي - طلاب (بوفيه) بمساحة ٢م ^{١٤}	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢٥	٤٤-٢-٢٥	جامعة طيبة (أبيار علي)	تأجير موقع رقم (CC-4) في فرع أبيار علي - طلاب (بوفيه) بمساحة ٢م ^{١٤}	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢٦	٤٤-٢-٢٦	جامعة طيبة (الطب والتمريض)	تأجير موقع رقم (MD-2) في فرع كلية الطب والتمريض (مكتبة) بمساحة ٢م ^{٢٠}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢٧	٤٤-٢-٢٧	جامعة طيبة (الطب والتمريض)	تأجير موقع رقم (MD-3) في فرع كلية الطب والتمريض (بوفيه) بمساحة ٢م ^{٢٠}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٢٨	٤٤-٢-٢٨	جامعة طيبة (الطب والتمريض)	تأجير موقع رقم (MD-4) في فرع كلية الطب والتمريض (ميني ماركت) بمساحة ٢م ^{٢٠}	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٥ م (١٠:٠٠ صباحاً)

استثمار مواقع

تعلن جامعة طيبة عن إعادة طرح (المرحلة الثانية) للمزايدات العامة في المقر الرئيسي للجامعة وفروعها عبر الجدول التالي: (٤-٣)

م	رقم المزايدة	الجهة المعلنة	المزايدة	قيمة الكراسة للموقع الواحد	آخر موعد للاستفسارات وبيع الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
٢٩	٤٤-٢-٢٩	جامعة طيبة (ينبع)	تأجير موقع في مبنى كلية العلوم والحاسبات (١) فرع ينبع - طالبات (مكتبة) بمساحة ٢م٥٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣٠	٤٤-٢-٣٠	جامعة طيبة (ينبع)	تأجير موقع في مبنى كلية العلوم والحاسبات (٢) فرع ينبع طالبات (بوفية) بمساحة ٢م٥٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣١	٤٤-٢-٣١	جامعة طيبة (ينبع)	تأجير موقع في مبنى كلية الآداب (١) في فرع ينبع - طالبات (بوفية) بمساحة ٢م٤٠	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣٢	٤٤-٢-٣٢	جامعة طيبة (ينبع)	تأجير موقع في مبنى كلية العلوم (بوفية) بمساحة ٢م٥٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣٣	٤٤-٢-٣٣	جامعة طيبة (ينبع)	تأجير موقع في سكن الطالبات (١) (بوفية) بمساحة ٢م٣٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣٤	٤٤-٢-٣٤	جامعة طيبة (ينبع)	تأجير موقع في سكن الطالبات (٣) (ميني ماركت) بمساحة ٢م٢٥	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣٥	٤٤-٢-٣٥	جامعة طيبة (ينبع)	تأجير موقع كشك في الساحة الخارجية في فرع ينبع طالبات (كافية) بمساحة ٢م١٠	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣٦	٤٤-٢-٣٦	جامعة طيبة (ينبع)	تأجير موقع حضانة فرع ينبع - طالبات (حضانة) بمساحة ٢م٤٨٨	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣٧	٤٤-٢-٣٧	جامعة طيبة (ينبع)	تأجير موقع مكائن البيع الذاتي عدد (١٢) بمساحة ٢م٢ لكل ماكينة	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٦ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣٨	٤٤-٢-٣٨	جامعة طيبة (العلا)	تأجير الموقع في مبنى العلوم التطبيقية (١) في فرع العلا - طالبات (ميني ماركت) بمساحة ٢م٢٧	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٣٩	٤٤-٢-٣٩	جامعة طيبة (العلا)	تأجير موقع في مبنى العلوم التطبيقية (٢) في فرع العلا - طالبات (بوفية) بمساحة ٢م٢٧	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤٠	٤٤-٢-٤٠	جامعة طيبة (العلا)	تأجير موقع في مبنى الآداب والعلوم الإنسانية في فرع العلا - طالبات (بوفية) بمساحة ٢م٢٧	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤١	٤٤-٢-٤١	جامعة طيبة (العلا)	تأجير موقع في مبنى السنة التحضيرية في فرع العلا - طالبات (بوفية) بمساحة ٢م٢٧	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤٢	٤٤-٢-٤٢	جامعة طيبة (العلا)	تأجير موقع في مبنى الكلية الطبية التطبيقية في فرع العلا - طالبات (مكتبة) بمساحة ٢م٢٧	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (١٠:٠٠ صباحاً)

استثمار مواقع

تعلن جامعة طيبة عن إعادة طرح (المرحلة الثانية) للمزايدات العامة في المقر الرئيسي للجامعة وفروعها عبر الجدول التالي: (٤-٤)

م	رقم المزايدة	الجهة المعلنة	المزايدة	قيمة الكراسة للموقع الواحد	آخر موعد للاستفسارات وبيع الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
٤٣	٤٤-٢-٤٣	جامعة طيبة (العلا)	تأجير موقع في مبنى كلية المجتمع في فرع العلا - طالبات (بوفية) بمساحة ٢٢٧م ^٢	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤٤	٤٤-٢-٤٤	جامعة طيبة (العلا)	تأجير موقع في سكن الطالبات في فرع العلا - طالبات (مبنى ماركيت) بمساحة ٢٣٣م ^٢	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤٥	٤٤-٢-٤٥	جامعة طيبة (العلا)	تأجير موقع في مبنى الحضانة في فرع العلا - طالبات (حضانة) بمساحة ٢٤٥٠م ^٢	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٢٧ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤٦	٤٤-٢-٤٦	جامعة طيبة (طلاب)	تأجير موقع رقم (M-X-1) في الفرع الرئيسي قسم الطلاب - الحرم الجامعي (بوفية) بمساحة ٢٩٠,٥م ^٢	٢٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤٧	٤٤-٢-٤٧	جامعة طيبة (طلاب)	تأجير موقع رقم (M-X-3) في الفرع الرئيسي قسم الطلاب - الحرم الجامعي (بوفية) بمساحة ٢٣٠م ^٢	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤٨	٤٤-٢-٤٨	جامعة طيبة (طلاب)	تأجير موقع رقم (M-X-4) في الفرع الرئيسي قسم الطلاب - الحرم الجامعي (بوفية) بمساحة ٢٣٣م ^٢	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٤٩	٤٤-٢-٤٩	جامعة طيبة (طلاب)	تأجير موقع رقم (M-X-5) في الفرع الرئيسي - قسم الطلاب - الحرم الجامعي (عام) بمساحة ٢٣٠م ^٢	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٥٠	٤٤-٢-٥٠	جامعة طيبة (طلاب)	تأجير موقع رقم (M-B13-1) في الفرع الرئيسي قسم الطلاب - الحرم الجامعي (عام) بمساحة ٢١٧,٥م ^٢	١٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣٠ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٥١	٤٤-٢-٥١	جامعة طيبة (طلاب)	تأجير موقع رقم (M-B16-1) في الفرع الرئيسي قسم الطلاب (b16) (عام) بمساحة ٢١٥,٧٥م ^٢	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣١ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣١ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٥٢	٤٤-٢-٥٢	جامعة طيبة (طلاب)	تأجير موقع رقم (M-B16-3) في الفرع الرئيسي قسم الطلاب (b16) (عام) بمساحة ٢١٨م ^٢	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣١ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣١ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٥٣	٤٤-٢-٥٣	جامعة طيبة (طلاب)	تأجير موقع رقم (M-B16-2) في الفرع الرئيسي قسم الطلاب (b16) (عام) بمساحة ٢١٥,٧٥م ^٢	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣١ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣١ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٥٤	٤٤-٢-٥٤	جامعة طيبة	تأجير عدد (٨) مكائن بيع ذاتي في فرع بدر - طالبات بمساحة ٢م ^٢ لكل ماكينة تأجير عدد (٨) مكائن بيع ذاتي في فرع خيبر - طالبات بمساحة ٢م ^٢ لكل ماكينة	٥٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣١ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣١ م (١٠:٠٠ صباحاً)
٥٥	٤٤-٢-٥٥	جامعة طيبة (طالبات)	تأجير موقع رقم (F-B239-3) في الفرع الرئيسي قسم الطالبات (عام) بمساحة ٢١٦٢م ^٢	٢٠٠٠ ريال	قبل موعد فتح المظاريف (٢) يوم عمل	٢٠٢٣/٧/٣١ م (٩:٠٠ صباحاً)	٢٠٢٣/٧/٣١ م (١٠:٠٠ صباحاً)

- مكان بيع مستندات المزايدة العامة وفتح المظاريف: جامعة طيبة - المقر الرئيسي - مبنى (١٠١) - إدارة الاستثمار - الدور الثاني.
- تودع قيمة كراسة المزايدة على الحساب المصرفي لإدارة الاستثمار بجامعة طيبة (مصرف البنك السعودي للاستثمار) آيبان رقم: (SA616500000101549998002).
- للاستفسارات والتواصل: عبر البريد الإلكتروني لإدارة الاستثمار بجامعة طيبة: (invest_tu@taibahu.edu.sa) هاتف: (٠١٤٨٦١٨٨٨٨) تحويلة: (٨٢١٢).

استثمار مواقع

تعلن بلدية محافظة الحجرة عن طرح المنافسات التالية:

(٢-١)

م	المنافسة	قيمة الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
١	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط أنوار الحجرة - (رقم ٢)	٥٠٠ ريال	الأربعاء ١٤٤٥/١/٢٢هـ ٢٠٢٣/٨/٩م	الخميس ١٤٤٥/١/٢٣هـ ٢٠٢٣/٨/١٠م صباحاً (١١:٠٠)
٢	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط أنوار الحجرة - (رقم ٣)	٥٠٠ ريال		
٣	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط أنوار الحجرة - (رقم ٥)	٥٠٠ ريال		
٤	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط القهيب بالحجرة - (رقم ٩)	٥٠٠ ريال		
٥	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط القهيب بالحجرة - (رقم ١٠)	٥٠٠ ريال		
٦	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط القهيب بالحجرة - (رقم ١٦)	٥٠٠ ريال		
٧	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط القهيب بالحجرة - (رقم ١٨)	٥٠٠ ريال		
٨	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط القهيب بالحجرة - (رقم ١٩)	٥٠٠ ريال		
٩	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط القهيب بالحجرة - (رقم ٢٠)	٥٠٠ ريال		
١٠	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري محافظة الحجرة - مخطط القهيب - (رقم ٢١)	٥٠٠ ريال		
١١	إنشاء وتشغيل محطة وقود محافظة الحجرة - مركز الجرين - عليب - (رقم ٣٧)	٢٠٠٠ ريال		
١٢	إنشاء وتشغيل صراف آلي - أمام مركز الخدمات البلدية بالجرين - (صراف رقم ١)	١٠٠٠ ريال		
١٣	إنشاء وتشغيل صراف آلي - جوار نقطة الضبط الأمني بالحجرة - (صراف رقم ٢)	١٠٠٠ ريال		
١٤	إنشاء وتشغيل صراف آلي - مواقف الساحات الجديدة بالحجرة - (صراف رقم ٣)	١٠٠٠ ريال		
١٥	إنشاء وتشغيل صراف آلي - مواقف مشي الحجرة - (صراف رقم ٤)	١٠٠٠ ريال		

استثمار مواقع

تعلن بلدية محافظة الحجرة عن طرح المنافسات التالية:

(٢-٢)

م	المنافسة	قيمة الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
١٦	إنشاء وتشغيل صراف آلي - جوار الساحة الشعبية بالحجرة - (صراف رقم ٥)	١٠٠٠ ريال		
١٧	إنشاء وتشغيل صراف آلي - الشارع الرئيسي - مخطط أنوار الحجرة - (صراف رقم ٦)	١٠٠٠ ريال		
١٨	إنشاء وتشغيل صراف آلي - مواقف ملعب جرداء بني علي - (صراف رقم ٧)	١٠٠٠ ريال		
١٩	إنشاء وتشغيل صراف آلي - مواقف حديقة بني عطا - (صراف رقم ٨)	١٠٠٠ ريال		
٢٠	إنشاء وتشغيل صراف آلي - مدخل مبنى البلدية - (صراف رقم ٩)	١٠٠٠ ريال		
٢١	إنشاء وتشغيل صراف آلي - مواقف الضبط الأمني بالحجرة - (صراف رقم ١٠)	١٠٠٠ ريال		
٢٢	إنشاء وتشغيل بنك مصرفي - مخطط القهيبي - محافظة الحجرة - (٣-ت - بنك رقم ١)	٢٠٠٠ ريال		
٢٣	إنشاء وتشغيل بنك مصرفي - مخطط القهيبي - محافظة الحجرة - رقم (ت١٢-١)	٢٠٠٠ ريال		
٢٤	إنشاء وتشغيل مكينة البيع الذاتي - مدخل مبنى البلدية (مكينة بيع رقم ١)	٥٠٠ ريال	الأربعاء ١٤٤٥/١/٢٢هـ ٢٠٢٣/٨/٩م	الخميس ١٤٤٥/١/٢٣هـ ٢٠٢٣/٨/١٠م (١١:٠٠ صباحاً)
٢٥	إنشاء وتشغيل مبنى صالة رياضية - مخطط القهيبي - محافظة الحجرة - رقم (ت١٢-ب)	٢٠٠٠ ريال		
٢٦	إنشاء وتشغيل كوفي شوب - مواقف الساحات الجديدة بالحجرة - (كوفي رقم ١)	١٠٠٠ ريال		
٢٧	إنشاء وتشغيل كوفي شوب - مواقف ممشي الحجرة - (كوفي رقم ٢)	١٠٠٠ ريال		
٢٨	إنشاء وتشغيل كوفي شوب - الحديقة مقابل مبنى البلدية - مخطط القهيبي - محافظة الحجرة - (كوفي رقم ٣)	١٠٠٠ ريال		
٢٩	تشغيل وصيانة شاشات إلكترونية - مركز المحافظة - جوار دوار الحجرة - (شاشة رقم ١)	١٠٠٠ ريال		
٣٠	تشغيل وصيانة شاشات إلكترونية - حديقة شفا الحجرة - (شاشة رقم ٢)	١٠٠٠ ريال		
٣١	إنشاء وتشغيل مبنى سكني تجاري مركز الجرين - مخطط الجرين رقم (١٦٣) - (قطعة رقم م ٤)	٥٠٠ ريال		

استثمار مواقع

تعلن بلدية محافظة طريف عن طرح منافسات للمواقع الاستثمارية التالية:

م	المنافسة	الموقع	قيمة الكراسة
١	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (٣) ملاعب رياضية	حي القرو	١٠٠٠ ريال
٢	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (١) عيادة بيطرية	مخطط أحواش الأغنام	١٠٠٠ ريال
٣	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (١) بوفية	مخطط أحواش الأغنام	١٠٠٠ ريال
٤	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (١٩) مستودعات	مخطط المستودعات	١٠٠٠ ريال
٥	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (٩) مستودعات	مخطط المستودعات	١٠٠٠ ريال
٦	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (٨) مستودعات	مخطط المستودعات	١٠٠٠ ريال
٧	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (٣٥) مجمع سكني تجاري	حي الصالحية	٢٠٠٠ ريال
٨	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (١) مجمع تجاري	داخل مخطط الإسكان	١٠٠٠ ريال
٩	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (٩٧) مصنع بلاستيك	مخطط السكراب	١٠٠٠ ريال
١٠	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (٩٨) مكبس فحم	مخطط السكراب	١٠٠٠ ريال
١١	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (٩٩) مصنع إعادة تدوير مواد صلبة	مخطط السكراب	١٠٠٠ ريال
١٢	إنشاء وتشغيل وترميم وصيانة موقع رقم (١٥) كشك سيار	حديقة الورود	١٠٠٠ ريال

آخر موعد لتقديم العطاءات: الساعة (٤:٠٠) صباحاً، الثلاثاء ١٥/٨/٢٠٢٣م.

موعد فتح المظاريف: الساعة (١٠:٠٠) صباحاً، الثلاثاء ١٥/٨/٢٠٢٣م.

من يرغب عليه الدخول إلى بوابة الفرص الاستثمارية الجديدة (فرص) على الرابط التالي: (<https://furas.momra.gov.sa>) لشراء كراسة الشروط والمواصفات، علماً بأن قيمة الكراسة غير مسترجعة وفي حال تعطل الموقع لأسباب فنية تسلم العطاءات إلى إدارة تنمية وتطوير الاستثمارات ببلدية محافظة طريف.

استثمار مواقع

تعلن مديرية الشؤون الصحية بحفر الباطن عن طرح المزايدات التالية في عدد من المواقع الاستثمارية حسب الجدول التالي:

م	الموقع	النشاط	قيمة الكراسة	رقم المزايدة
١	مستشفى الملك خالد العام بحفر الباطن	تأجير محل بيع مواد غذائية (تموينات)	١٠٠٠ ريال	٣٦١١٠٤٢٣٠٩
٢	مستشفى الملك خالد العام بحفر الباطن	تأجير محل بوفية (كافتيريا)	١٠٠٠ ريال	٣٦١٠٠٣٢٣٠٦
٣	مستشفى الولادة والأطفال بحفر الباطن	تأجير محل كوفي شوب	١٠٠٠ ريال	٣٦١٠٠٥٢٣٠٤
٤	مستشفى الولادة والأطفال بحفر الباطن	استثمار زهور وهدايا	٢٠٠٠ ريال	٣٦١١٠٢٢٣٠٨
٥	مستشفى الولادة والأطفال بحفر الباطن	استثمار محل بوفية (كافتيريا)	٢٠٠٠ ريال	٣٦١٠٠٣٢٣١١
٦	مستشفى الولادة والأطفال بحفر الباطن	استثمار موقع صراف آلي	٢٠٠٠ ريال	٣٦٠٦٠١٢٣٠١
٧	مستشفى حفر الباطن المركزي	استثمار زهور وهدايا	٢٠٠٠ ريال	٣٦١١٠٢٢٣٠٧
٨	مستشفى حفر الباطن المركزي	استثمار محل بوفية (كافتيريا)	٢٠٠٠ ريال	٣٦١٠٠٣٢٣١٠
٩	مستشفى حفر الباطن المركزي	استثمار موقع صراف آلي	٢٠٠٠ ريال	٣٦٠٦٠١٢٣٠٢

- آخر موعد لتقديم العطاءات: الأربعاء ٢٦/٧/٢٠٢٣م، الساعة: (٩:٠٠) صباحاً في مديرية الشؤون الصحية بحفر الباطن - إدارة تنمية الإيرادات - قسم الاستثمار.
- يتم شراء الكراسات عن طريق إيداع قيمة الكراسة في حساب إيرادات استثمار وزارة الصحة في البنك الأهلي التجاري رقم: (SA3210000020171558003606).
- مكان استلام كراسة الشروط: إدارة تنمية الإيرادات في مديرية الشؤون الصحية وإحضار إيصالات السداد لاستلام كراسة الشروط.
- موعد فتح المظاريف: الخميس ٢٧/٧/٢٠٢٣م، الساعة: (١٠:٠٠) صباحاً في قاعة الاجتماعات بمديرية الشؤون الصحية بحفر الباطن.

تعلن إدارة التعليم بمحافظة القنفذة عن طرح المنافسة التالية:

رقم المنافسة	المنافسة	قيمة الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف	مكان فتح المظاريف
٨٦/٤٥/١	تشغيل المقاصف المدرسية بمحافظة القنفذة	٥٠٠ ريال	الأحد ١٤٤٥/١/٥هـ (١٠:٠٠) صباحاً	الإثنين ١٤٤٥/١/٦هـ (١٠:٠٠) صباحاً	مبنى إدارة التعليم - المبنى الرئيسي - الدور الرابع - قسم المشتريات

استثمار مواقع

تعلن إدارة مدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية عن تمديد وإعادة طرح المنافسات التالية:

م	رقم المنافسة	المنافسة	قيمة الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
١	٢٠٢٢/٨٦	تأجير موقع لإنشاء وتركيب (برج اتصالات) داخل لواء الملك فهد الثامن بمدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
٢	٢٠٢٢/٨٧	تأجير موقع لإنشاء وتركيب (برج اتصالات) في حي القادسية بمدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
٣	٢٠٢١/٣٩	تأجير وتشغيل مواقع متفرقة بمدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية لنشاط (مكائن البيع الذاتي)	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
٤	٢٠٢٢/٨٨	تأجير موقع ليكون مكتباً للبريد السعودي بمدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
٥	٢٠٢٢/٨١	تأجير موقع لنشاط تجاري (كوفي شوب سيارة) بمدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
٦	٢٠٢٢/٨٢	تأجير موقع لنشاط تجاري (كوفي شوب سيارة) بالظهران بالقرب من مدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
٧	٢٠٢٣/٩٥	تأجير وتشغيل (مركز نسائي متعدد الأنشطة) يحتوي على نادٍ رياضي ومسبح وصالون ومقهى بمدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
٨	٢٠٢٢/٨٠	تأجير موقع (صراف آلي سيارة) بالظهران التابع لمدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
٩	٢٠٢١/٥٣	تأجير موقع (صراف آلي ثابت) بمبنى الضيافات العسكرية بمدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
١٠	٢٠٢٢/٨٣	إزالة محطة محروقات وإعادة إنشاء وتشغيل وصيانة (محطة محروقات وملحقاتها) بشاطئ نصف القمر	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
١١	٢٠٢٢/٩٢	استثمار موقع لنشاط (مجمع تجاري ومحطة محروقات) بالقرب من موقع القوات البرية بالنعيرية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م
١٢	٢٠٢٢/٩١	استثمار موقع لنشاط (مجمع تجاري) بالقرب من بوابة العوائل بمدينة الملك فهد العسكرية بالمنطقة الشرقية	مجاناً	الثلاثاء ٢٠٢٣/٧/١٨م	الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩م

للاستفسار لشراء كراسة الشروط والمواصفات: الاتصال على هاتف: (٠٥٤٩٢٣٩٨٧٧) - فاكس: (٠١٣٨٤٠٣٣١١).

تعلن جامعة شقراء عن طرح المزادات التالية:

م	المزايدة	قيمة الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
١	تأجير وتشغيل كورنر الخدمات البنكية والمصرفية في مبنى إدارة الجامعة	مجاناً	١٤٤٤/١٢/٢٩هـ	١٤٤٤/١٢/٣٠هـ
٢	تأجير وتشغيل كورنر خدمات الاتصالات في مبنى إدارة الجامعة	مجاناً	٢٠٢٣/٧/١٧م	٢٠٢٣/٧/١٨م
٣	تأجير مواقع الكوفيات في مبنى الإدارة وكليات الجامعة	مجاناً	١٠:٠٠ صباحاً	١٠:٠٠ صباحاً
٤	تأجير مواقع الخدمات القرطاسية بكليات الجامعة	مجاناً	١٠:٠٠ صباحاً	١٠:٠٠ صباحاً
٥	تأجير مواقع لخدمات مكائن البيع الذاتي لتقديم الوجبات في مبنى الإدارة وكليات الجامعة	مجاناً	١٠:٠٠ صباحاً	١٠:٠٠ صباحاً

استثمار مواقع

تعلن جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز عن طرح المزادات التالية:

م	المزايدة	رقمها	قيمة الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
١	تأجير وتشغيل موقع قهوة مختصة بكلية الهندسة بالخرج (بنين)	١٤٤٤/٤٠	مجاناً	١٤٤٥/١/٥ هـ	١٤٤٥/١/٦ هـ
٢	تأجير وتشغيل موقع قهوة مختصة بكلية العلوم والدراسات الإنسانية (بنين)	١٤٤٤/٤١	مجاناً		
٣	تأجير وتشغيل موقع قهوة مختصة بكلية العلوم والدراسات الإنسانية بالأفلاج (بنات - المبنى العلمي)	١٤٤٤/٤٢	مجاناً		
٤	تأجير وتشغيل موقع قهوة مختصة بكلية الآداب والعلوم بوادي الدواسر (بنين)	١٤٤٤/٤٣	مجاناً		
٥	تأجير وتشغيل مراكز القرطاسية وبيع الكتب في كليات محافظة حوطة بني تميم (بنين - بنات)	١٤٤٤/٤٤	مجاناً		
٦	تأجير وتشغيل مراكز القرطاسية وبيع الكتب في كليات محافظة الأفلاج (بنين - بنات)	١٤٤٤/٤٥	مجاناً		
٧	تأجير وتشغيل مراكز القرطاسية وبيع الكتب في كليات محافظتي السليل ووادي الدواسر (بنين - بنات)	١٤٤٤/٤٦	مجاناً		

- يتم استلام كراسة الشروط والمواصفات من إدارة الاستثمار وتنمية الموارد الذاتية بالمدينة الجامعية - إسكان أعضاء هيئة التدريس - مبنى ١٨-٢١ الدور الثاني - هاتف: (٠١١٥٨٨٢٩١٢ / ٠١١٥٨٨٢٩١١) أو عن طريق البريد الإلكتروني: (o.alabdullah@psau.edu.sa).

- يشترط لشراء الكراسة تقديم خطاب يوضح به اسم المندوب المفوض باستلام نسخة الشروط والمواصفات، واسم المزايدة المراد شراؤها، ومرفق به صورة من الشهادات الآتية: (السجل التجاري - الانتساب بالغرفة التجارية - الزكاة والدخل - الاشتراك بالتأمينات الاجتماعية - مكتب العمل).

- يشترط لشراء واستلام الكراسة وتسليم العطاءات أن يكون المندوب سعودي الجنسية.

- أن يكون العطاء من أصل وصورتين مع إرفاق ضمان بنكي بنسبة لا تقل عن (١٥٪) من الأجرة السنوية ساري المفعول لمدة لا تقل عن (٩٠) يوماً من تاريخ فتح المظاريف.

تعلن الشؤون الصحية بمحافظة بيشة عن طرح المنافسات التالية:

م	المنافسة	رقم المنافسة	قيمة الكراسة	موعد فتح المظاريف ومقر اجتماع اللجنة
١	إنشاء واستثمار كوفي شوب بالمدخل الرئيسي بمستشفى الملك عبدالله	٧٦-٢٢-٤٤-٠١	١١٥٠ ريالاً	الإثنين ١٤٤٤/١٢/٢٩ هـ (١٠ صباحاً) بإدارة المشتريات
٢	إنشاء واستثمار كوفي شوب بطوارئ مستشفى تثليث	٧٦-٢٢-٤٤-٠٢	١١٥٠ ريالاً	الإثنين ١٤٤٤/١٢/٢٩ هـ (١٠ صباحاً) بإدارة المشتريات
٣	إنشاء واستثمار محل بيع هدايا في المدخل الرئيسي بمستشفى الملك عبدالله	٧٦-١٤-٤٤-٠٣	٢٣٠٠ ريال	الإثنين ١٤٤٤/١٢/٢٩ هـ (١٠ صباحاً) بإدارة المشتريات
٤	تأجير محل بيع هدايا بمستشفى العليا	٧٦-١٤-٤٤-٠٤	٥٧٥ ريالاً	الإثنين ١٤٤٤/١٢/٢٩ هـ (١٠:٣٠ صباحاً) بإدارة المشتريات
٥	تأجير سوبر ماركت بمستشفى تثليث العام	٧٦-١٤-٤٤-٠٥	١١٥٠ ريالاً	الإثنين ١٤٤٤/١٢/٢٩ هـ (١٠:٤٥ صباحاً) بإدارة المشتريات

- تسليم العطاءات: الإثنين ١٤٤٤/١٢/٢٩ هـ قبل الساعة: (١٠:٠٠) صباحاً، بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة بيشة بمقر إدارة العقود والمشتريات، وبيع الكراسات بمقر إدارة الموارد الذاتية.

استثمار مواقع

تعلن جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز - إدارة صندوق الطلاب عن طرح المنافسة التالية:

المنافسة	رقم المنافسة	قيمة الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
تأجير مبنى تجاري (شقق سكنية - محلات تجارية) الواقع بحي غرناطة بمدينة الخرج	٤٤/٣/١	١٠٠٠ ريال	الإثنين ١٤٤٥/١/٦ هـ مساءً (١:٠٠)	الثلاثاء ١٤٤٥/١/٧ هـ صباحاً (١١:٠٠)

- يتم استلام الكراسة بإدارة صندوق الطلاب بالمدينة الجامعية - مبنى (٢٠/١٨) بالخرج.
- مكان تسليم العطاءات: إدارة صندوق الطلاب بالمدينة الجامعية - مبنى (٢٠/١٨)، على أن يكون المندوب سعودي الجنسية.
- أن يكون عطاء المتنافس مساوياً لدرجة التصنيف وأن يكون مصنفاً في المجال الذي تقدم فيه.
- أن يكون العطاء من أصل وصورتين، مع إرفاق ضمان بنكي بنسبة لا تقل عن (١٥٪) من قيمة الإيجار السنوي لمدة لا تقل عن (٩٠) يوماً من تاريخ فتح المظاريف.

منافسات عامة

تعلن لجنة البيع والتأجير على الخارطة (وافي) عن المنافسات التالية:

م	رقم المنافسة	المنافسة	قيمة الكراسة	آخر موعد للاستفسارات وسحب كراسة الشروط والمواصفات	آخر موعد لتقديم العطاءات
١	١٠٢٠٢٣	كراسة الدعم الفني لمتابعة مشاريع البيع على الخارطة	١٠,٠٠٠ ريال	بحسب تاريخ الطرح في الجريدة على أن يكون آخر يوم للاستفسارات بعد (١٤) يوماً من طرح المنافسة	بعد (٣٠) يوماً من طرح المنافسة
٢	١١٢٠٢٣	كراسة تأسيس خط الإنترنت	٥,٠٠٠ ريال		
٣	١٢٢٠٢٣	كراسة مشروع تقديم وتنفيذ أعمال وخدمات التواصل الإعلامي والتسويق للأمانة العامة للجنة البيع أو التأجير على الخارطة	٥,٠٠٠ ريال		
٤	١٣٢٠٢٣	كراسة مشروع تطوير ومتطلبات خدمات التأهيل	٥,٠٠٠ ريال		

- يتم استلام كراسة الشروط والمواصفات من مقر لجنة البيع والتأجير على الخارطة بمدينة الرياض - حي حطين - شارع الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول، ويمكنكم التواصل عبر هاتف: (٩٢٠٠٠٤٨٣١) أو على البريد الإلكتروني: (wafi@rega.gov.sa).
- يتم تسليم العطاءات يدوياً لإدارة المشتريات بمقر اللجنة بمدينة الرياض.

يعلن برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) عن طرح المنافسة التالية:

المنافسة	رقم المنافسة	مكان بيع الكراسة	قيمة الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
مشروع نظام المخاطر التشغيلية والمراجعة الداخلية	٢٠٢٣/٠٤	التواصل على البريد الإلكتروني: (Purchasing_and_Contracts_Section@kafalah.gov.sa) أو (w.dharmawi@kafalah.gov.sa)	مجاناً	الأحد ١٤٤٤/١٢/٢٨ هـ مساءً (١:٠٠)	الأحد ١٤٤٤/١٢/٢٨ هـ مساءً (١:٠٠)

- للاستفسارات: يمكنكم التواصل عن طريق البريد الإلكتروني: (m.ayaf@kafalah.gov.sa).
- هاتف: (٢٩١٧٦٧٦-٠١١) تحويلة: (٤٥٣).

يعلن برنامج ضمان التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (كفالة) عن تمديد طرح المنافسة التالية:

المنافسة	رقم المنافسة	مكان بيع الكراسة	قيمة الكراسة	آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف
مشروع تقديم الدعم الفني وتجديد تراخيص نظام إدارة وإنشاء الضمان	٢٠٢٣/١٥	التواصل على البريد الإلكتروني: (Purchasing_and_Contracts_Section@kafalah.gov.sa) أو (w.dharmawi@kafalah.gov.sa)	مجاناً	الثلاثاء ١٤٤٤/١٢/٢٣ هـ مساءً (١:٠٠)	الثلاثاء ١٤٤٤/١٢/٢٣ هـ مساءً (١:٠٠)

- للاستفسارات: يمكنكم التواصل عن طريق البريد الإلكتروني: (m.ayaf@kafalah.gov.sa).
- هاتف: (٢٩١٧٦٧٦-٠١١) تحويلة: (٤٥٣).

منافسات عامة

وظائف شاغرة

تعلن إدارة إسكان قوى الأمن بالطهران عن توفر وظيفة شاغرة:

مسمى الوظيفة	رقمها	آخر موعد للتقديم
منسق أعمال صيانة	١٤٤٤/١	الإثنين ١٤٤٥/١/١٣ م ٢٠٢٣/٧/٣١

- الشهادات/ الخبرات المطلوب توفرها كآتي:

١- شهادة دبلوم (الإدارة المكتبية أو الحاسب الآلي).

٢- خبرة لا تقل عن (٣) سنوات في الأعمال المكتبية والإدارية.

٣- إجادة استخدام الحاسب الآلي.

- ترسل السيرة الذاتية عبر البريد الإلكتروني: (sfhdd@interior.gov.sa).

يعلن مستشفى الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعي بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن عن طرح المنافسة التالية:

رقم المنافسة	رقم م ع ج/١٢٣/١٤٤٤
نشاط المنافسة	الطب والجراحة
مكان تقديم الوثائق	المبنى الإداري لمستشفى الملك عبدالله الجامعي (مبنى ١١) - الدور الثاني - إدارة سلاسل الإمداد
قيمة الكراسة	(٥٠٠) ريال بشيك مصدق باسم مستشفى الملك عبدالله الجامعي بجامعة الأميرة نورة
آخر موعد لتقديم العطاءات	الإثنين ١٤٤٥/١/٦ م ٢٠٢٣/٧/٢٤ (٨:٠٠) صباحاً
موعد فتح المظاريف	الإثنين ١٤٤٥/١/٦ م ٢٠٢٣/٧/٢٤ (١٠:٠٠) صباحاً
ملاحظة	يتم شراء الكراسة عن طريق إدارة سلاسل الإمداد بمستشفى الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعي
للتواصل	هاتف: (٠١١٨٢٠٢٧٠٦)

بيع ربيع

تعلن أمانة منطقة الرياض - الإدارة العامة للشؤون المالية عن رغبتها في بيع سكراب بالمزاد العلني في مقر كراج بلدية السلي بحي السعادة/ شارع الشواطئ، وذلك يوم الثلاثاء ١٤٤٤/١٢/٢٣هـ، بعد صلاة العصر مباشرة، وعلى من يرغب بالشراء ودخول المزاد أن يبادر بزيارة الموقع ومعاينة البنود طبقاً لتصنيفها ويسقط حق الاعتراض طبقاً للمعاينة والقبول بحالتها الراهنة، وستكون المعاينة في الموقع أثناء الدوام الرسمي، ويلتزم المشتري بنقل المبيع خلال موعد أقصاه (١٥) يوم عمل من إشعاره بالموافقة وتسديد المبلغ ويتحمل كامل النفقات المترتبة على ذلك. وفي حال تأخره عن ذلك يحق للأمانة إعادة البيع ولا يحق للمشتري المطالبة بالتأمين وخلافه، كما أن الدخول في المزاد لا يعني الموافقة على البيع، كما يلزم دفع تأمين بمقدار (١٥٠,٠٠٠) ريال بخلاف قيمة البيع.

تعلن الشؤون الصحية بمنطقة تبوك عن زيادة بيع ربيع من الأدوات المكتبية والسيارات والأثاث بمستشفيات المنطقة والمراكز الصحية عن طريق المزاد العلني خلال (٣٠) يوماً من تاريخ الإعلان، وبإمكان الراغبين في الشراء معاينة الأصناف المراد بيعها بالمواقع خلال أيام الدوام الرسمي من الساعة: (٩:٠٠) صباحاً حتى الساعة: (١٢:٠٠) مساءً.

على من لديه الرغبة التقديم والاطلاع على البيانات ومن ثم تقدم العطاءات بظرف مغلق إلى لجنة البيع بإدارة الصحة العامة بصحة تبوك الواقعة بمبنى مستشفى الملك فهد القديم بمنطقة تبوك، وفي حال ترسية البيع على المشتري يدفع كامل المبلغ بشيك مصدق لصالح مؤسسة النقد مع دفع تأمين إضافي بقيمة (٤٠) ألفاً يتم إرجاعه للمشتري بعد إخلاء الموقع ونظافته، وفي حال تأخر المشتري عن إخلاء الموقع بالفترة المحددة لا يحق له المطالبة بمبلغ التأمين.

- ملاحظة: للاستفسار مراجعة إدارة الشؤون المالية والإدارية بالمديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة تبوك، الطابق الثاني.

- آخر موعد لتقديم العطاءات: الخميس ١٤٤٥/١/٢هـ الموافق ٢٠٢٣/٧/٢٠ م.

- موعد فتح المظاريف: الأحد ١٤٤٥/١/٥هـ الموافق ٢٠٢٣/٧/٢٣ م.

تعلن بلدية محافظة ضرماء عن رغبتها في بيع سيارات ومعدات وسكراب وغيرها، وذلك في مزاد علني بعد صلاة العصر مباشرة يوم الإثنين ١٤٤٥/١/١٣هـ، وسوف يستمر البيع حتى انتهاء الكمية، وذلك في المركز الحضاري بمحافظة ضرماء، فمن لديه الرغبة في شراء أي من الأصناف المعروضة للبيع عليه الحضور في الموعد المحدد أعلاه، علماً بأن مصروفات السعي والشحن وتكاليف نقل الملكية للسيارات والمعدات على المشتري.

تعلن إمارة منطقة الرياض عن طرح المزايمة التالية:

المزايدة	رقم المزايمة	قيمة الكراسة
بيع سيارات ربيع	٢٠٢٣/٢	(٥٠٠) ريال بشيك مصدق باسم إمارة منطقة الرياض يقدم لإدارة المشتريات والعقود
آخر موعد لتقديم العطاءات	موعد فتح المظاريف	
الإثنين ١٤٤٥/١/٦ م ٢٠٢٣/٨/٢٤	الثلاثاء ١٤٤٥/١/٧ م ٢٠٢٣/٨/٢٥ (١١:٠٠) صباحاً	

نزع ملكية

تعلن شركة المياه الوطنية عن طرح المنافسات التالية:

م	المنافسة
١	إن وزير البيئة والمياه والزراعة بناء على الصلاحيات الممنوحة له نظاماً واستناداً إلى المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٥) بتاريخ ١٤٢٤/٣/١١هـ، القاضي بالموافقة على نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، ولما تقتضيه المصلحة العامة. يقرر ما يلي: أولاً: البدء في إجراءات نزع ملكية جزء من أرض وريثة/ محمد بن عبدالله عرقان عسيري، سجل مدني رقم: (١٠٤٨٢٢٠٦٧٥)، المملوكة له بموجب الصك رقم: (٦٧١٤١٠٠٣٦٧٨) بتاريخ ١٤٢٩/٣/٢٩هـ، ومساحتها (٧٥١ م ^٢) سبعمائة وواحد وخمسون متراً مربعاً، والواقعة في (قرية سبل بني مالك) بمدينة أبها بمنطقة عسير لصالح وزارة البيئة والمياه والزراعة. ثانياً: تبلغ كافة الجهات الحكومية ذات الاختصاص وفقاً لأحكام المادتين (السادسة، والسابعة) من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار. ثالثاً: يُنشر هذا القرار ويتم الإعلان عنه وفقاً لما ورد في المادة (الخامسة) من النظام، ويبلغ لمن يلزم لتنفيذه.
٢	إن وزير البيئة والمياه والزراعة بناء على الصلاحيات الممنوحة له نظاماً واستناداً إلى المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٥) بتاريخ ١٤٢٤/٣/١١هـ، القاضي بالموافقة على نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، ولما تقتضيه المصلحة العامة. يقرر ما يلي: أولاً: البدء في إجراءات نزع ملكية جزء من أرض/ علي بن محمد بن عرقان بريق آل عرقان، سجل مدني رقم: (١٠٥٠٤٨١٠١)، المملوكة له بموجب الصك رقم: (٣/٨٣) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٥هـ، ومساحتها (١٢٢ م ^٢) مائة واثنان وعشرون متراً مربعاً، والواقعة في (قرية سبل بني مالك) بمدينة أبها بمنطقة عسير لصالح وزارة البيئة والمياه والزراعة. ثانياً: تبلغ كافة الجهات الحكومية ذات الاختصاص وفقاً لأحكام المادتين (السادسة، والسابعة) من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار. ثالثاً: يُنشر هذا القرار ويتم الإعلان عنه وفقاً لما ورد في المادة (الخامسة) من النظام، ويبلغ لمن يلزم لتنفيذه.
٣	إن وزير البيئة والمياه والزراعة بناء على الصلاحيات الممنوحة له نظاماً واستناداً إلى المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٥) بتاريخ ١٤٢٤/٣/١١هـ، القاضي بالموافقة على نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، ولما تقتضيه المصلحة العامة. يقرر ما يلي: أولاً: البدء في إجراءات نزع ملكية جزء من أرض/ جمعية آباء لرعاية الأيتام بمنطقة عسير، سجل الجمعيات الخيرية رقم: (٧٠٠١٥٧٥٥٦٧)، المملوكة لهم بموجب الصك رقم: (٣٧١٤٠٤٠٥٥١٠) بتاريخ ١٤٤٠/١/١٧هـ، ومساحتها (١٣٣٦ م ^٢) ألف وثلاثمائة وستة وثلاثون متراً مربعاً، والواقعة بمدينة أبها بمنطقة عسير لصالح شركة المياه الوطنية. ثانياً: تبلغ كافة الجهات الحكومية ذات الاختصاص وفقاً لأحكام المادتين (السادسة، والسابعة) من نظام نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار. ثالثاً: يُنشر هذا القرار ويتم الإعلان عنه وفقاً لما ورد في المادة (الخامسة) من النظام، ويبلغ لمن يلزم لتنفيذه.

•• ويعزيان الرئيس الإيطالي

خادم الحرمين الشريفين وولي العهد

يهنئان قيادتي سيشل وإسبانيا

• جدة - واس

بعث خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، برقية تهنئة لفخامة الرئيس وافيل رامكالا وان رئيس جمهورية سيشل، بمناسبة ذكرى يوم الدستور لبلاده. وأعرب الملك المفدى، عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات بالصحة والسعادة لفخامته، ولحكومة وشعب جمهورية سيشل الصديق، اطراد التقدم والازدهار.

وبعث حفظه الله، برقية تهنئة لجلالة الملك فيليب السادس ملك مملكة إسبانيا، بمناسبة ذكرى تولى جلالتة الملك. وأعرب الملك المفدى، عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات بالصحة والسعادة لجلالتة، ولحكومة وشعب مملكة إسبانيا الصديق،

• جدة - واس

بعث خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، برقية عزاء ومواساة، لفخامة الرئيس سيرجيو ماتاريلا رئيس الجمهورية الإيطالية، في وفاة رئيس الوزراء الأسبق.

وقال الملك المفدى: «تلقينا نبأ وفاة رئيس الوزراء الأسبق للجمهورية الإيطالية السيد سيلفيو برلسكوني، ونعرب لفخامتكم ولأسرة الفقيد ولشعبكم الصديق عن أحر التعازي، وأصدق المواساة، متمنين ألا تتروا أي سوء أو مكروه».

كما بعث صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وفي العهد رئيس مجلس الوزراء، برقية عزاء ومواساة، لفخامة الرئيس سيرجيو ماتاريلا رئيس الجمهورية

الإيطالية، في وفاة رئيس الوزراء الأسبق. وقال سمو ولي العهد: «تلقيت نبأ وفاة رئيس الوزراء الأسبق للجمهورية الإيطالية السيد سيلفيو برلسكوني، وأعرب لفخامتكم ولأسرة الفقيد كافة عن بالغ التعازي، وصادق المواساة، متمنياً لكم دوام الصحة والسلامة، وألا تتروا أي سوء».

وبعث سمو ولي العهد، برقية عزاء ومواساة، لدولة السيدة جورجيا ميلوني رئيسة وزراء جمهورية إيطاليا، في وفاة رئيس الوزراء الأسبق. وقال سمو ولي العهد: «تلقينا نبأ وفاة رئيس مجلس الوزراء الأسبق للجمهورية الإيطالية السيد سيلفيو برلسكوني، ونعرب لدولتكم ولأسرة الفقيد كافة عن بالغ التعازي، وصادق المواساة، متمنياً لكم دوام الصحة والسلامة، وألا تتروا أي سوء».

وزير الرياضة يحضر حفل افتتاح دورة الألعاب العالمية للأولمبياد الخاص

الحفل في أرقام

26

لعبة أولمبية

190

دولة مشاركة

7000

رياضي مشارك

85

رياضيا سعوديا

15 رياضة



السباحة



كرة الطاولة



كرة الطائرة



الريشة



الفروسية



كرة القدم



البولينج



الجودو



كرة السلة



كرة اليد



رفع الأثقال



الدراجات



ألعاب القوى



البوتشي



كرة الطائرة الشاطئية

ارتفاع نسبة الممارسين للنشاط البدني

29%

في 2021

المدة: 150 دقيقة
في الأسبوع

20%

في 2019

ارتفاع نسبة الأشخاص الممارسين للأنشطة الرياضية

48%

في 2021

المدة: 30 دقيقة
في الأسبوع

19%

في 2019

ممارسة الرياضة في السعودية

• الرياض - واس

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، حضر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن تركي بن فيصل بن عبدالعزيز، وزير الرياضة رئيس اللجنة الأولمبية والبارالمبية السعودية، السبت 28 ذو القعدة 1444هـ الموافق 17 يونيو 2023م، حفل افتتاح دورة الألعاب العالمية للأولمبياد الخاص برلين 2023، وذلك في الاستاد الأولمبي بالعاصمة الألمانية برلين. وشهد الحفل بجانب سمو وزير الرياضة، صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن الوليد بن طلال رئيس الاتحاد السعودي للرياضة للجميع، وصاحب السمو الأمير فهد بن جلوي بن عبدالعزيز بن مساعد، نائب رئيس اللجنة الأولمبية والبارالمبية السعودية، وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن خالد بن سلطان سفير خادم الحرمين الشريفين لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية، وعضو مجلس إدارة اللجنة الأولمبية أعضاء العريفي، والرئيس التنفيذي والأمين العام للجنة عبدالعزيز باعش، ورئيس



الاتحاد السعودي للأولمبياد الخاص الدكتوراه مها الجفالي. وأعلن الرئيس فرانك فالتر شتاينماير رئيس جمهورية ألمانيا الاتحادية افتتاح الدورة، متمنياً التوفيق لجميع المشاركين، لينطلق الحفل بمسيرة الدول المشاركة ومن ضمنها المملكة، إضافة إلى فقرات استعراضية ثم كلمة رئيس الأولمبياد الخاص الدولي الدكتور تيموثي شرايفر.

ويهذه المناسبة، رفع سمو الأمير عبدالعزيز بن تركي، الشكر لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وفي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظهما الله، على ما يوليانه من اهتمام ودعم كبيرين للقطاع الرياضي بالمملكة، الأمر الذي أسهم في التطور الكبير الذي تشهده الرياضة السعودية ووجودها الدائم في مختلف البطولات وتحقيق المنتخبات السعودية الإنجازات في مختلف المحافل الإقليمية والقارية والدولية. وأكد سموه أن هذا الاهتمام والدعم وتكاتف الجهود أدى إلى ارتفاع نسبة الأشخاص الممارسين للأنشطة الرياضية والبدنية.

وتمنى سموه التوفيق للاعبين المنتخبين السعودية المشاركين في الدورة، وتقديم مستويات مميزة تعكس التطور والاهتمام الكبيرين للرياضة السعودية من القيادة الحكيمة، نحو مواصلة حصد الإنجازات الرياضية لهذه الفئة الغالية على الجميع.

خادم الحرمين الشريفين يأمر باستضافة 1300 حاج وحاجة

وأبان معاليه أن الوزارة عبر الأمانة العامة للبرنامج، أنهت وشه الحمد كافة الإجراءات لتنفيذ الأمر السامي الكريم بالتنسيق والتكامل مع سفارات خادم الحرمين الشريفين والمحليات الدينية التابعة للوزارة بالخارج لاختيار المستضفين وتوفير كافة المستلزمات الضرورية لتسهيل إجراءات استخراج التأشيرات وفق منظومة من الخدمات التي تضمن الرقي بالخدمات المقدمة لهم منذ بدء مغادرتهم لبلادهم وحتى وصولهم للأراضي المقدسة لتأدية المناسك.

ولفت معالي الوزير الدكتور عبداللطيف آل الشيخ، إلى أن ما يميز البرنامج أنه يحقق حلم مسلمين كثر من دول أخرى لم يشملهم البرنامج في سنوات سابقة، حيث تنفذ الوزارة خطة سنوية تتضمن شمول البرنامج أكبر عدد ممكن من الجنسيات من دول مختلفة ممن لم يسبق لهم الحج.

الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين حفظهما الله، على حرصهما وعنايتهما الكريمة والمباشرة على أداء المسلمين شعائر الإسلام، وواجباته ومد يد العون والمساعدة لمن يرغب أداء ركن الحج على نفقة خادم الحرمين الشريفين أيده الله، سائلاً المولى عز وجل، أن يجزيهما خير الجزاء على ما قدما ويقدمان من خير وخدمات جليلة يلمسها كل من قصد أداء هذه الشعيرة.

وأكد أن أمر خادم الحرمين الشريفين رعاه الله، يجسد الرسالة التي تحملها المملكة في خدمة الإسلام والمسلمين، وما يعمق أواصر الوحدة والأخوة الإسلامية بين شعوب العالم الإسلامي، مشيراً إلى أن هذه اللفتة الكريمة في تمكين آلاف المسلمين في مختلف قارات العالم من الحج ووفق منظومة متكاملة من الخدمات النوعية والتميزية، هي بادرة سنوية كريمة يسعى إليها ويحرص عليها ولاة أمرنا وفقهم الله.

• الرياض - واس

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله، يوم السبت 28 ذو القعدة 1444هـ الموافق 17 يونيو 2023م، أمره الكريم باستضافة (1300) حاج وحاجة من أكثر من 90 دولة في مختلف قارات العالم لأداء فريضة الحج هذا العام 1444هـ، وذلك ضمن برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج الذي تنفذه وتشرف عليه وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد.

وبهذه المناسبة، رفع معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد المشرف العام على برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين الشيخ الدكتور عبداللطيف بن عبدالعزيز آل الشيخ، الشكر والتقدير لخادم الحرمين

إلغاء شرط التحصين بلقاح كورونا

• الرياض - واس

صرّح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية، يوم الخميس 26 ذو القعدة 1444هـ الموافق 15 يونيو 2023م، بأنه بناءً على ما رفعته الجهات الصحية المختصة بشأن استقرار الوضع الوبائي محلياً وعالمياً بفضل الله ثم الدعم غير المحدود من القيادة الرشيدة، فقد تقرر السماح بسفر المواطنين إلى خارج المملكة دون اشتراط التحصين باللقاح المضاد لفيروس كورونا، مع استمرار الجهات المختصة في متابعة الأوضاع الوبائية.

«سدايا» تحقق أعلى مستوى نضج في هندسة البرمجيات

• الرياض - واس

حققت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، ممثلة في مركز المعلومات الوطني، أعلى مستوى نضج في مجال تطوير البرمجيات وفقاً للتصنيف الذي أعلنه معهد (CMMI) الدولي؛ إذ تعد بذلك أول جهة حكومية تحقيقاً لهذا المستوى بين الدول الخليجية والعربية.

ووفقاً لتصنيف معهد «CMMI» الدولي المتخصص في مجال هندسة البرمجيات، فإن (سدايا) حققت النضج في المستوى الخامس، وهو أعلى المستويات في مجال تطوير البرمجيات بالعالم، وذلك بعد تقييم المعهد لدورة حياة تطوير برمجيات مركز المعلومات الوطني، التي عمل عليها المركز لتحسين إجراءات تطوير وخدمات البرمجيات، لتكفل الجهود بالوصول إلى أعلى مستوى نضج بالبرمجيات.

ويأتي ذلك تنويحاً لما تحظى به (سدايا) من دعم ورعاية ومتابعة وإشراف من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي حفظه الله؛ للوصول بالمملكة للريادة العالمية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي وفقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030 لتتبوأ مكانة متميزة في المؤشرات العالمية من بين دول العالم المتقدمة.

ويعكس الوصول إلى هذا المستوى من النضج ما بذله مركز المعلومات الوطني من جهود في كفاءة ممارسات تطوير البرمجيات وقدرته على المرونة في الإجراءات والعمل الإبداعي، فضلاً عن العمل على التحسين المستمر والاستجابة لتطورات التقنية، في حين ينعكس هذا التتويج على جهود (سدايا) في تقديم أفضل الخدمات البرمجية والمنتجات بجودة عالية وفق أفضل الممارسات العالمية.

صندوق الاستثمارات العامة يعلن

إنشاء شركة الاستثمارات الدوائية

Lifera

• الرياض - واس

أعلن صندوق الاستثمارات العامة «الصندوق» يوم الأحد 29 ذو القعدة 1444هـ الموافق 18 يونيو 2023م، عن إنشاء شركة الاستثمارات الدوائية «لايفيرا»؛ المتخصصة في الصناعات الدوائية على نطاق واسع، لتمكين نمو القطاع وتعزيز مرونته من خلال العمل على إنتاج الأدوية الحيوية على نطاق تجاري في المملكة العربية السعودية عبر منصات التطوير والتصنيع الدوائي؛ بما يساعد على ترسيخ مكانة المملكة وجهة عالمية لإنتاج الأدوية. وتنوي تأسيس شراكات مع الشركات المحلية والدولية الرائدة، بهدف جذب الاستثمارات الموجهة لتنمية القدرات المحلية، مما يساهم في تعزيز التصنيع المحلي في هذا القطاع، وتعزز الشركة التركيز على صناعة المنتجات الدوائية الأساسية والمنقذة للحياة في المملكة.

أهداف متوقعة

النمو والتطور المتسارع لقطاع الرعاية الصحية العالمي.

التطور في الخدمات الصحية والابتكارات الطبية.

التقدم في الطب الحديث وعلم الوراثة والعلاجات المتاحة.

تلبية الاحتياج الكبير على قطاع الرعاية الصحية في المملكة والعالم.

الإسهام في تحقيق الأمن الدوائي.

دور فعال

تمكين القطاع الخاص من التوسع.

بناء شراكات مع الشركات الرائدة في هذا القطاع.

القدرة على تلبية الطلب على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

تسهيل وصول المرضى للأدوية.

توفر الإمداد بالأدوية المنقذة للحياة.

منتجات دوائية

الأنسولين، واللقاحات، وأدوية البلازما والأجسام المضادة.

العلاجات الخلوية والجينية، والجزيئات الصغيرة المبتكرة.